

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



معوقات التنمية المحلية في الجزائر

وآليات تفعيلها 2010 / 2014

دراسة حالة: بلدية فناية الماثن بولاية بجاية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

تحت إشراف

أ. إعباسن زهية

إعداد الطالب

حاج أعمار أحمد

لجنة المناقشة:

أ. لعراي كريمة.....رئيسا.

د. خلفوني فازية.....مناقشا.

أ. إعباسن زهية.....مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2014/2015

إهداء

من منطلق الوفاء والعرفان بالجميل وقول الله تعالى ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ الآية 24
من سورة الاسراء.

اهدي هذا العمل المتواضع للوالدين اطال الله من عمرهم والى كل افراد العائلة الذين كان لهم
الفضل الكبير في تشجيعي على استكمال دراستي ومنحوني الوقت والجهد في سبيل النجاح.

الى الذين أناروا لنا الطريق بدائهم الطاهرة شهداء ثورة التحرير المجيدة.

الى كل يد تبني وعقل يفكر وقلب يؤمن بالحرية والخير لكل الناس دون تمييز.

الى كل منتخب في المجالس المحلية يعمل لحفظ نصيب الأجيال القادمة.

اهدي هذه المذكرة

أمحمد حاج اعمر

شكر وتقدير

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ الآية رقم 7 من سورة إبراهيم

فالشكر أولا لله العلي العظيم الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع، بحمده عز وجل على مدنا بالصحة لإتمامه.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة " اعباسن زهية " على إشرافها لهذا البحث دون ان تبخل علي بتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها ونصائحها القيمة، جزاكم الله خيرا استاذتي...وادامكم الله ذخرا للجامعة الجزائرية.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الدكتورة خلفوني فازية والأستاذة المحترمة لعرابي كريمة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزءا من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وإثراءها بتوجيهاتهم القيمة.

كما لا يفوتني التقدم بخالص امتناني لكل الأساتذة الافاضل الذين تتلمذت على أيديهم، وإلى كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي بفناية الماثن.

لكل هؤلاء...ولمن ذكرهم القلب ونسيهم القلم...جزاكم الله خيرا.

شكرا

مقدمة

تمهيد

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث الأكاديمية والعلمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، هذا الخلل أصبح يفرض على الدول مراجعة مناهج التنمية المتبعة، القائمة أساسا على المركزية، و التي ظلت فيها المؤسسات المحلية بمختلف أشكالها (اقتصادية، سياسية، تعليمية، مدنية...) مجرد منفذ لسياسات مركزية قد لا تتناسب في أغلب الأحيان و الخصوصيات المحلية و تطلعات مختلف المناطق.

والجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وكحل مقترح حينها تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية، هذا الأسلوب لم تراعي فيه خصوصيات كل منطقة، بل كان شموليا مما أدى الى نتائج سلبية انعكست على حياة المواطن وزاد من تفاقم الأزمة.

إن جزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تنمية وطنية شاملة ومستدامة للخروج من الأزمات المتعددة الجوانب، وهذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز، واطاعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها.

ولتجسيد هذه التنمية اعتمدت الجزائر على مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، ويتضح ذلك جليا من خلال الصلاحيات الموكلة للجماعات المحلية (البلدية-الولاية) عبر الإصلاحات القانونية وذلك في كافة المجالات والتي تصب معظمها في منح الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل.

لكن رغم كل هذه الجهود إلا ان الواقع المالي من جهة وقلة التأطير من جهة أخرى فرض العكس، والطابع البيروقراطي للمركزية في الجزائر الذي جعل دور الجماعات المحلية ضعيفا في مجال التنمية المحلية، حيث أن الدولة بقيت المسؤولة الأولى عن التنمية المحلية عن طريق التدخل المباشر بواسطة المخططات البلدية للتنمية، والمخططات القطاعية للتنمية في إطار برنامج وطني سنوي يقتصر فيه دور الجماعات المحلية على تقديم الاقتراحات، مما ينعكس سلبا على التنمية المحلية، إذ أن سياسة الدولة في هذا الإطار هي سياسة شاملة لا تراعي بالضرورة الخصوصيات المحلية.

وبمحاولة منا في البحث الراهن استطلاع الجهود المبذولة في مجال التنمية المحلية والمعوقات التي تعترضه، مع التركيز على بلدية فناية المائث بولاية بجاية التي تشمل الدراسة الميدانية واسقاط الإطار النظري على الواقع المعاش.

1-مبررات اختيار الموضوع: يعتبر اختيار موضوع الدراسة كمرحلة أولية أساسية وهامة لبناء أي بحث علمي هادف، كونه لم ينطلق من العدم بل من تراكم الأفكار والمعلومات والاعتبارات لدى الباحث، ومن بين هذه الاعتبارات منه ما يتعلق بذات الباحث وتعرف بالمبررات الذاتية، ومنه ما يتعلق بالجانب الموضوعي وتعرف بالمبررات الموضوعية.

المبررات الذاتية:

-الميل الشخصي الى دراسة كل ما يتعلق بالحكم المحلي والإدارة المحلية سعيا منا ولو بالقليل في بلورة تصورات قد تساهم في تطوير الجماعات المحلية.

-الملاحظة الشخصية للوضع والواقع المعاش وفشل السياسات التنموية تعود لأسباب عديدة سيتم معالجتها لاحقا.

-كون موضوع التنمية المحلية يتلاءم بتخصصنا (سياسة عامة وإدارة الجماعات المحلية).

المبررات الموضوعية:

-المكانة التي تحتلها التنمية المحلية في تحقيق حاجيات ورغبات المجتمعات المحلية وتعبئة الموارد والطاقات المحلية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

-صدور القانونين الحديدين المتعلقان بالبلدية **11-10** والولاية **12-07** كمحاولة للبحث والوقوف على اهم المستجدات التي جاء بها فيما يتعلق بالتنمية المحلية.

-ندرة الدراسات التي تعالج موضوع التنمية المحلية في الجزائر واهم الصعوبات التي تعترضها، مما يتطلب منا المشاركة في اعداد واجراء دراسات في هذا المجال.

2- أهمية الدراسة: لا بد للباحث في الدراسات العليا ان يدرك أهمية الأبحاث التي يجب معالجتها في رسالة (ماجستير-دكتوراه) فالمفروض ان يكون لها علاقة من قريب وبعيد بواقعه المعاش محليا وإقليميا من منطلق "ان البحث من اجل البحث خرافة وتضليل" على حد قول الدكتور منصور بن لرنب⁽¹⁾.

الأهمية العلمية:

تقديرا لأهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في تحليل ودراسة جهود الدولة الجزائرية المبذولة في مجال تحقيق التنمية المحلية، من خلال الأدوار والصلاحيات التنموية المنوطة للبلدية والولاية على ضوء القانونين الجديدين للجماعات المحلية، ومكانة التنمية المحلية في البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010 وحصر مجمل النقص والمعوقات التي تعيق سبيل التنمية المحلية وتقف امام نجاح السياسات والبرامج المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد مخرج فعال من خلال توضيح سبل تفعيل التنمية المحلية والنهوض بأعباء التنمية الوطنية، بالإضافة الى كونها فرصة لإرساء نظام مؤسسي واعي وتصنيف نموذجي للبلديات والولايات تسمح بتتبع كل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي.

الأهمية العملية:

أما من الناحية العملية، باعتباره بحثا موضوعيا يضع في يد القائمين على التنمية المحلية، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى الهيئات المحلية أدوات عملية تمكنهم بفضلها فتح نقاش معمق وتحليلي لخلق استراتيجية تنمية محلية شاملة متوازنة ومستدامة، انطلاقا من الدراسة الميدانية التي أجريتها والملاحظة للواقع والظروف التي تسود المجتمعات المحلية.

3- أهداف الدراسة: لقد جسدت سياسات التنمية المحلية في الجزائر من خلال عدة مشاريع هامة بداية من فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، غير أن الكثير من المشاريع الهامة قد عرفت تأخرا في إنجازها ان لم يكن فشلا كاملا، وسنحاول في هذا المجال توضيح جملة من النقاط التي تتمثل في:

⁽¹⁾ كروسة عمراني، "الارتباطات البحثية في العلوم السياسية في معالجة قضايا وتحديات البلاد العربية. مجلة المفكر، ع4، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،

-دراسة وتحليل جهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من الأدوار التنموية المنوطة للجماعات المحلية في مجال التنمية، ومكانتها ضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014.

-دراسة مختلف المعوقات والصعوبات التي تتصدي للعمليات التنموية على المستوى المحلي.

-البحث عن الآليات والسبل لإعادة بعث التنمية المحلية والرهانات الجديدة في إعادة الديناميكية للجماعات المحلية.

-البحث ميدانيا عن واقع التنمية المحلية في بلدية من البلديات الجزائرية وصعوباتها وآليات تفعيلها.

4- ادبيات الدراسة:

والتي نذكر منها على سبيل المثال:

-دراسة الطالب "ونية رابح أشرف رضا" بعنوان "معوقات التنمية المحلية: دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة" رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص: اجتماع التنمية، جامعة منتوري-قسنطينة، سنة 1999،

اذ حاول التعرف على أبرز المعوقات انطلاقا من تشخيص الواقع التنموي والتأكد من الأسباب الحقيقية التي كانت وراء ذلك، والتعرف على العوامل الغير الوظيفية التي تحد من مجالات التنمية المحلية وفعاليتها، ووضع استراتيجية لتطوير التنمية المحلية، وإصلاح ما يمكن إصلاحه وتغيير ما يمكن تغييره.

-دراسة الطالب " بن عبد الحق فوزي" بعنوان " دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية-دراسة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية للفترة 2007/2012" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر3، سنة 2014.

ومن الركائز التي اعتمد عليها الباحث في دراسته هي توضيح الدور المحوري التي تقوم به المجالس المحلية عامة، والمجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية على وجه الخصوص في سبيل تحقيق وتجسيد التنمية

المحلية، واهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها، والوسائل والاليات التي ينبغي اتباعها في تطويرها بغية إنجاح السياسات التنموية على المستويات المحلية.

-دراسة الطالب "يوسف نور الدين" بعنوان " الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة تقييمية للفترة 2008/2000 مع دراسة حالة ولاية البويرة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بجامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2010.

اذ يسعى الباحث في دراسته الى التعرف على الخلتين الاساسيتين في نظام الإدارة المحلية في الجزائر الا وهي الولاية والبلدية، ومعرفة اهم مصادر تمويلها وأسباب ضعفها وعجزها، وتشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر والتعرف على الإصلاحات الجديدة في مجال الجباية وتقييمها.

-دراسة الطالب "يرقي كريم" بعنوان "دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية ادرار"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، سنة 2010.

اذ يسعى الباحث في دراسته الى التعمق في موضوع التنمية عامة والتنمية المحلية بشكل خاص ثم الاحتكاك بالجانب الميداني والتعرف أكثر على أساليب تنظيم الإدارة المحلية، فمحاولة اظهار الدور الذي يجب ان تلعبه الجماعات المحلية من اجل السير قدما في تطوير المجتمع المحلي وبيئته التي يعيش فيها.

فانطلاقا مما سبق، واطلاعنا على هذه الدراسات، نجد انها متشابهة ومماثلة في التوجه العام، حيث تناول المجالس المحلية في إطار الإدارة المحلية والقانون الإداري، فهناك إغفال في بعض العناصر فيما يخص معوقات التنمية المحلية، سنسعى إلى توضيحها وتحليلها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

5- إشكالية الدراسة: انطلاقا من التوجهات السابقة حول أهمية دراستنا لموضوع التنمية المحلية من خلال تلبية حاجيات ورغبات المجتمعات المحلية من جهة، والمساهمة مع الدولة بالنهوض بأعباء التنمية الوطنية والشاملة تتمحور الإشكالية المركزية لموضوع دراستنا حول:

ما الذي يحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عموما وبلدية فناية الماثن بالخصوص، وماهي الآليات التي ينبغي اتباعها لإعادة بعثها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتصلة بنيويا ووظيفيا بهذه الدراسة وهي:

- ماهي جهود الدولة الجزائرية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المحلية على المستويين الوطني والإقليمي؟

- فيما تتمثل صعوبات ومعوقات العمل التنموي في الجزائر وخاصة المحلية منها؟

- ماهي مختلف الركائز الأساسية والآليات في إعادة بعث التنمية وإعادة الديناميكية للجماعات المحلية؟

- ماهي الصعوبات التي تواجه العمل التنموي في بلدية فناية الماثن؟ وماهي الآليات التي يجب اتباعها

لمواجهة هذه الصعوبات من جهة، وبعث التنمية المحلية بالبلدية من جهة أخرى؟

6- فرضيات الدراسة: تفترض هذه الدراسة والتي تبحث في معوقات التنمية المحلية واليات تفعيلها في

الجزائر على الفرضية الرئيسية بالشكل التالي:

كلما كان تمكين الجماعات المحلية في مختلف المجالات بصفة فعلية ورسمية، كلما باشرت

في القيام بمهامها من اجل تحقيق التنمية المحلية على الوجه المطلوب.

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية فرضيات جزئية تتمثل فيما يلي:

-تحويل صلاحيات أوسع للجماعات المحلية، يضمن لها الاضطلاع لمهامها التنموية على المستوى المحلي

-غياب الاستقلالية الإدارية والذمة المالية للجماعات المحلية، تحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

-إن تسخير الجماعات المحلية بالوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسيير شؤونها المحلية،

تساهم بقدر كبير في النهوض بأعباء التنمية المحلية.

-تتطلب التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن اعادة النظر في مختلف المجالات التي تسعى الى إعادة تفعيل

التنمية المحلية.

7- حدود الدراسة

الحدود المكانية

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني بلدية فناية المائثن بولاية بجاية باعتبارها بلدية من البلديات الجزائرية وكمحاوله منا اسقاط الإطار النظري على الميدان والتوصل الى توضيح محاور دراستنا ميدانيا وعمليا.

الحدود الزمانية

تعتمد دراستنا لهذا الموضوع علي اهم مستجدات القانونين الجديدين للبلدية 10/11 والولاية 07/12 وكذا البرنامج الخماسي 2014/2010 فيما يتعلق بالتنمية المحلية في الجزائر، اذ تمتد فترة دراستنا للموضوع من بين سنتي 2010 الى غاية 2014.

8- الإطار المنهجي للدراسة: بما ان الظاهرة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة تعد

من المواضيع الشائكة والمركبة والمتعددة الابعاد والمتغيرات، فمن الصعب دراستها من خلال منهج واحد مما يتطلب منا الاستعانة بعدة مناهج وهي كالتالي:

منهج دراسة الحالة: يعتبر الدارسون لهذا المنهج انه وصفا متميزا على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات بصفاتها الكلية ثم النظر الى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، وذلك للوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة⁽¹⁾.

يعرفها الدكتور عمار بوحوش على انه " جمع البيانات العلمية بأية وحدة سواء كانت فردا او مؤسسة او نظاما اجتماعيا⁽²⁾."

إن اعتمادنا لهذا المنهج من خلال الدراسة الميدانية والتطبيقية التي اجريناها في بلدية فناية المائثن وهي من بين 52 بلدية بولاية بجاية، قد اضفت دراستنا الطابع العملي والميداني، واسقاطنا الإطار النظري على الواقع من خلال دراسة وتحليل مختلف برامج التنمية بالبلدية ومدى مساهمتها في تلبية حاجيات ورغبات المجتمع المحلي.

المنهج الوصفي: فيعرف المنهج الوصفي انه رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية ونوعية في فترة أو فترات زمنية متعددة من اجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون التي تساعدنا على فهمها⁽³⁾.

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات والأدوات. الجزائر: ب د ن، 1997، ص.87.

(2) عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2007، ص.130.

(3) مصطفى عليان ربحي، محمد غنيم عثمان، مناهج وأساليب البحث العلمي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص.43.

باعتباره منهج ملائم لمثل هذه الدراسات فهو يسمح بإعطاء صورة شاملة عن كل جوانب الظاهرة المبحوث فيها، وتتبع جزئياتها، ثم تحليل الجانب المجهول فيها وكشف ملامحه، من خلال احاطتنا لمختلف الجهود المبذولة في مجال التنمية المحلية على المستوى الوطني والمحلي، كما قمنا بتحليل المجهول وكشف ملامح فشل السياسات والبرامج والمشاريع التنموية، واعطائنا نظرة لما سوف يكون من اجل تحقيق التنمية.

المنهج الإحصائي: فهي عبارة عن شكل من أشكال الاختزال الرياضي، يعتمد على التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها الباحث في دراسته، فهي جمع البيانات ومراجعتها، تبويبها، ثم تحليلها وتفسيرها⁽¹⁾.

اعتمدنا عليه في دراستنا لهذا الموضوع في فصوله الثلاثة من خلال تحليلنا وقراءتنا لبعض الأرقام والاحصائيات وتحويلها الى جداول ورسوم بيانية لتساعدنا على فهم الظاهرة كما ونوعا.

الاقتراب النسقي: فطبقا لمدخل النظم لدافيد ايستون والتنمية المحلية التي هي من صلاحيات الجماعات المحلية، فهي تستقبل من اجل ذلك مدخلات Inputs تتمثل في الموارد المتاحة لتقوم بتحويلها الى مخرجات Outputs والمتمثلة في المخططات التنموية ومختلف الخدمات... الخ، ويتبين ذلك في الفصل التطبيقي من خلال دراستنا لواقع التنمية بالبلدية ومدى ترجمتها وتحويلها لمدخلاتها الى برامج ومخططات تنموية وخدمائية تعود بالفائدة للمجتمع والنهوض بأعباء التنمية على المستوى المحلي.

الاقتراب القانوني: دراسة النصوص والقواعد القانونية التي تساعدنا على مدى التزام الظاهرة المدروسة بالمعايير والضوابط القانونية كاعتمادنا على القانونين الجديدين للجماعات المحلية 11-10 المتعلق بالبلدية والقانون 12-07 المتعلق بالولاية ومختلف النصوص التي اعتمدنا عليها في دراسة واعداد بحثنا.

كما اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع وبالأخص في الدراسة التطبيقية على أسلوب الملاحظة ووقوفنا على مختلف المشاريع التنموية بالبلدية محل الدراسة، سعيا منا تتبع واقع التنمية بالبلدية ومدى ترجمتها لقراراتها ميدانيا، واعتمادنا على أسلوب مقابلة مسؤولي البلدية وطرح مجموعة من الأسئلة حول واقع

(1) ثلبي، مرجع سابق، ص. 92.

التنمية بالبلدية والعراقل التي تحول دون تحقيق المشاريع والبرامج والمخططات التنموية، واهم الاليات الواجب اتباعها من اجل التصدي لمثل هذه المعوقات.

وكما سبق ذكره، اتاحت لنا الفرصة بإجراء مقابلات وجلسات نقاش مع السادة:

-بالي فريد: رئيس المجلس الشعبي البلدي.

-شقرون ياسين: أمين رئيس المجلس الشعبي البلدي.

-تعوينت محند امقران: الأمين العام للبلدية.

-جمال ايت حامة: رئيس المصلحة التقنية.

-عولمي صادق: رئيس مصلحة المالية، المحاسبة، الوسائل العامة والمستخدمين.

-دحماني فضيلة: المكلفة بمكتب المستخدمين.

9- صعوبات الدراسة: من الصعوبات التي واجهتنا طوال اعداد بحثنا، لا سيما الجانب التطبيقي

هو عسر الحصول على المعطيات الكافية وشح الإحصاءات الرسمية وغياب بعضها من طرف المؤسسات والجهات الحكومية والإدارة المحلية.

بالإضافة الى قلة الكتب والمراجع التي تناول التنمية والإدارة المحلية في الجزائر، حسب اطلاعنا على

مختلف المكتبات الجامعية.

10- هيكلية الدراسة:

الفصل الأول: يتناول التنمية المحلية في الجزائر ومعوقاتها خلال الفترة 2010/2014، حيث

المبحث الأول خصصناه لجهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية، ويتفرع الى ثلاث مطالب تناول الدور التنموي للبلدية على ضوء القانون 10-11، والدور التنموي للولاية على ضوء القانون 07-12، والدراسة التحليلية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014، في حين المبحث الثاني

خصصناه لمعوقات التنمية المحلية، كذلك يتفرع لثلاث مطالب، تشمل المعوقات السياسية الإدارية، المعوقات الاقتصادية المالية، والمعوقات التنظيمية الفنية.

الفصل الثاني: يتناول تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: سبل واليات التفعيل، حيث المبحث الأول خصصناه لأليات تفعيل التنمية المحلية على الصعيد السياسي-تفعيل اللامركزية، يتفرع لثلاث مطالب، تشمل لصلاح الإدارة المحلية، وعصرنتها، والتعاون اللامركزي، اما المبحث الثاني على الصعيد الاقتصادي-اصلاح المنظومة الاقتصادية، فهو يشمل ثلاث مطالب تناول ترقية وتشجيع القطاع الخاص، ترقية وتشجيع الاستثمار، وإصلاح الجباية المحلية في الأخير، ثم المبحث الثالث على الصعيد الاجتماعي-اشراك الفواعل الغير رسمية في التنمية المحلية، ويشمل ثلاث مطالب من خلال اشراك منظمات المجتمع المدني، اشراك المواطن، ثم دور الاعلام في التنمية المحلية.

الفصل الثالث: وهو الإطار التطبيقي عبارة عن دراسة نموذجية لبلدية فناية المائث، يشمل المبحث الأول التنمية المحلية في بلدية فناية المائث، يتفرع الى مطلبين خصصنا الأول للتعريف بالبلدية وإمكانياتها ومختلف المؤهلات التي تتمتع بها، ثم الثاني تطرقنا من خلاله الى البرامج والمخططات التنموية للبلدية، فالمبحث الثاني نتناول وضعية التنمية المحلية بالبلدية من خلال عرض مختلف المعوقات والصعوبات التي تعترض المجال التنموي للبلدية في المطلب الأول، ثم المطلب الثاني نتطرق الى اهم الاليات التي ينبغي على البلدية اتباعها في تجسيد برامجها ومخططاتها التنموية.

وفي الأخير، توصلت الدراسة الى خلاصة عامة واهم النتائج العلمية المستخلصة من البحث، كما توصلت الى الإجابة على التساؤلات المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات السالفة الذكر، كما ساهمت في تشكيل محفزات لدراسات لاحقة في مجال الإدارة والتنمية المحلية.

11- تحديد مصطلحات الدراسة: وتشمل مجموعة من المصطلحات ذات الصلة واللصيقة

بموضوع دراستنا وبمحتنا وهي كالتالي:

الجماعات المحلية: هي هيئات منتخبة من اهل الوحدة المحلية، تكون لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لرقابة وارشاف السلطة المركزية⁽¹⁾.

وتعرف على انها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة، تتولى شؤون الوحدات المحلية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽²⁾.

الإدارة المحلية: عبارة عن منطقة معينة لها سكان يقيمون فيها مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة وشخصية قانونية مستقلة، وسلطة تقديم خدمات عامة، مع درجة كبيرة من الاستقلالية من اجل جباية إيراداتها⁽³⁾.

اللامركزية الإدارية: وهي طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة الموحدة، تتضمن توزيع السلطة الإدارية بين الاجهزة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة⁽⁴⁾.

وتعرف على انها توزيع السلطات بين أجهزة الدولة في العاصمة وأجهزة محلية تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية⁽⁵⁾.

المجتمع المحلي: هو البناء الاجتماعي الذي يتسم بعلاقات العشائرية والتقاليد والقيم المحلية وغير ذلك، فقد يحمل بعضها الطابع الزراعي والأخر صناعي او تجاري أو غير ذلك⁽⁶⁾.

التنمية المحلية: عبارة عن عملية تنوع واثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها، فهي نتاج الجهود المبذولة من طرف المجتمعات، فهي سبب وجود المشاريع والمخططات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجال من التعاون والتضامن⁽⁷⁾.

(1) مصطفى الجندي، *الإدارة المحلية واستراتيجيتها*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص.20

(2) عبد الرزاق الشخيلي، *الإدارة المحلية-دراسة مقارنة*. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987، ص.20

(3) صفوان المبيضين، *المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2001، ص.21.

(4) ناصر لباد، *الوجيز في القانون الإداري*. سطيف: مخبر الدراسات السلوكية والقانونية، مذكرات لسلسلة القانون، ط2، 2006، ص.92.

(5) مصلح ممدوح الصرايرة، *القانون الإداري، الجزء الأول*. الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص.175.

(6) غازي سلطان فلاح القبلان، *تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قرارات الحكام الإداريين*. الأردن: عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014، ص.30.

(7) Salima Salah Mansour, *les produits de terroir levier du développement locale dans les zones rurales et montagneuses : cas des fromageries artisanale de Saint Amour et de fromagerie artisanale de Fatma Iberissen*, Mémoire Master (université Mouloud Mammeri-Tizi Ouzou : faculté des Sciences économiques, Commerciales et Sciences de gestion, 2013), p. 08.

كما تعرف أنها عملية تفاعلية حافلة للتيارات المتوجهة من الأسفل الى الأعلى، وتتم في وسط محلي، تقوم على حشد الموارد الممكنة الطبيعية والبشرية والمالية، فهي مجموعة من السياسات والمشاريع والبرامج المحلية⁽¹⁾.

كما تعرف انها مجموعة من السياسات والبرامج والمشاريع التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية من اجل الرفع من المستوى المعيشي في تلك المجتمعات⁽²⁾.
التنمية المحلية هي تلك الحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف الى رفع المستوى المعيشي للمجتمع، تكمن هذه الحركة من القاعدة المحلية وصولا الى المستويات العليا الوطنية، اخذا بعين الاعتبار الموارد المحلية المتاحة⁽³⁾.

الرقابة الإدارية: الرقابة الإدارية أو كما يسميها البعض **بالوصاية الإدارية*** فهي " مجموعة من السلطات المحدودة المخولة قانونيا لجهة معينة على أشخاص وأعمال الهيئات المحلية بقصد تحقيق وحماية المصلحة العامة"⁽⁴⁾.

(1) محمد عبد الشفيق عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، صيف-خريف 2008، ص.161.

(2) عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية بجمهورية مصر العربية، جامعة أسيوط، كلية التجارة، يومي 25-26 ماي 2006، ص.10.

(3) Sabrina Ameur, Kahina Cherifi, *Développement local par la valorisation des savoir-faire locaux : illustration par la vannerie d'AIN MZIAB*, Mémoire Master (université Mouloud Mammeri-Tizi Ouzou, faculté des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciale, 2012/2013), p.14.

* الوصاية الإدارية ترجمة للمصطلح الفرنسي la tutelle administrative في حين تضاربت الآراء حول توظيف مصطلح الوصاية أو الرقابة، لان الوصاية تمارس على ناقص الأهلية بهدف حمايته والتكفل بشؤونه كولي أو وصي، إذ انه لا يمكن اعتبار الدولة وصي الإدارة المحلية في حين أن الرقابة هو المصطلح الملائم لحماية المصلحة العامة من قيام المسؤولين المحليين بتصرفات تتعارض مع مصالح الدولة والمواطنين.

(4) عبد الحليم بن مشري، " نظام الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر". مجلة الاجتهاد القضائي، ع06، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص. 103

الفصل الأول

التنمية المحلية في الجزائر

ومعوقاتها خلال الفترة

2014/2010

تمهيد

إن اتساع مجال تدخل الدولة وكثرة أعبائها في إدارة وتسيير الشؤون العامة وخدمة المواطن، جعلها غير قادرة على الاضطلاع بوظائفها لوحدها، وإيماناً منها بوجود مصالح محلية مختلفة متميزة عن المصالح الوطنية، سعت ومنذ البداية إلى إيجاد مخرج عملي فعال للتخفيف من أعبائها من جهة، والمحافظة على وحدتها وسيادتها من جهة أخرى، وفي سبيل ذلك عمدت الدولة الجزائرية إلى التنازل عن جملة من صلاحياتها ومهامها لوحدات محلية منتخبة وتطبيقها لما يعرف باللامركزية الإدارية.

والجزائر كغيرها من البلدان انتهجت نظام اللامركزية الإدارية بتوزيع مختلف الأنشطة والبرامج، وتوزيعها بين الهيئات المركزية -قمة الهرم- وسلطات محلية منتخبة - قاعدة الهرم- تتمثل في البلدية والولاية تعملان في إطار المنظومة القانونية السارية المفعول - قانون الجماعات الإقليمية- وهي:

الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.⁽¹⁾

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة⁽²⁾ وعلى هذا النحو سنتناول في هذا الفصل التنمية المحلية في الجزائر ومعوقاتها خلال الفترة 2010/2014، ويشمل هذا الفصل على:

-المبحث الأول: جهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2010/2014.

-المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية في الجزائر.

(1) ج ج د ش، قانون رقم 07-12 مؤرخ في 2012/02/21، المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة بتاريخ 29فيفري 2012).

(2) ج ج د ش، قانون رقم 10-11، مؤرخ في 2011/06/03، المتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية، العدد37، الصادرة بتاريخ 03 جوان 2011).

المبحث الأول: جهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2010/2014.

تظهر سياسة الدولة الجزائرية في تنمية المجتمع المحلي من خلال المخططات التنموية التي قامت بها سابقا ولا تزال، التي كان الهدف منها إشباع الحاجات العمومية، وإيصال ثمارها إلى كافة المستويات، والوصول إلى تجسيد أهداف التنمية الشاملة على أرض الواقع، ولقد كانت تتمثل التنمية المحلية في ذلك البعد الاستراتيجي للتنمية الوطنية ولا تزال كذلك حتى تتمكن من بلوغ أهدافها وأبعادها المتعددة، ويتبين لنا ذلك من خلال الجهود والقواعد التي أسندت عليها التنمية المحلية في الجزائر.

يعالج هذا المبحث جهود الدولة الجزائرية المبذولة في مجال التنمية المحلية، من خلال عرض الأدوار التنموية المنوطة للجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية من جهة، ومدى عزم الدولة الجزائرية ضمن استراتيجيتها التنموية المنتهجة في إعادة الاعتبار للمستويات المحلية والاستجابة لتطلعات المواطن. وتشمل دراستنا لهذا المبحث على ثلاث مطالب تتمثل فيما يلي:

-المطلب الأول: الدور التنموي للبلدية على ضوء القانون 11-10.

-المطلب الثاني: الدور التنموي للولاية على ضوء القانون 12-07.

-المطلب الثالث: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014.

المطلب الأول: الدور التنموي للبلدية على ضوء القانون 11/10

يعني الأسلوب اللامركزي في الإدارة إن يعهد بسلطة البث في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلالية تجاه السلطة المركزية⁽¹⁾، وهنا تكمن الاستقلالية في الذمة المالية والشخصية المعنوية، أي وجود مجالس محلية منتخبة تضطلع للمهام الموكلة لها وتتولى الإشراف على حسن سيرها

فبالبلدية من بين الهيئات المحلية القاعدية التي تندرج ضمن نظام اللامركزية الإدارية، فالمادة الأولى من قانون البلدية الجديد 10/11 تنص على ما يلي: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"⁽²⁾

(1) نواف كنعان، "القانون الإداري"، الكتاب الأول. الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص. 157.

(2) ج ج د ش، قانون 11-10، مرجع سابق، المادة الأولى، ص. 7.

كما تعتبر كوحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية -محلية- في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا، إداريا، اجتماعيا، ثقافيا⁽¹⁾، فهي تضطلع باعتبارها الخلية القاعدية والهيئة المحلية بمجموعة من الصلاحيات نذكر منها:

1- في المجال الاقتصادي

لقد حول المشرع الجزائري مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات الاقتصادية للمجلس الشعبي البلدي كونه الهيئة القاعدية القريبة من المواطن، ذلك من اجل النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية، في حين يعتبر عصب التطور والرقى بالمجتمعات المحلية، والنهوض بالاستثمار وجلب رؤوس الأموال، ويمكن تلخيص هذه الاختصاصات فيما يلي⁽²⁾:

1-1 التهيئة والتنمية المحلية:

تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال في وضع البرامج الخاصة بالتخطيط المحلي* في حدود الإمكانيات المتاحة ووسائل تنفيذ هذا التخطيط، كما يتخذ كل مبادرة تهدف إلى تحسين التنمية الصناعية، كذلك يساهم المجلس في أحداث التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق ويقوم بتشجيعها من اجل تحقيق التنمية⁽³⁾

كما يتولى المجلس متابعة تطور وتوسيع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة العمرانية*، والمناطق الأثرية والمحافظة على الطابع المعماري للمنطقة من حيث التزويد بوسائل التعمير وتشجيع كل إجراء من شأنه تطوير الاستثمارات الاقتصادية⁽⁴⁾

(1) عمار عوادي، "القانون الإداري، الجزء الأول، النظام الإداري". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007، ص.176

(2) فوزي بن عبد الحق، "دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية 2012/2007". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014)، ص.99.

* التخطيط المحلي أسلوب ومنهج عملي يقوم بالحرص الشامل للخدمات الواجب توفيرها لسد حاجيات المواطنين وتشمل: المخطط البلدي للتنمية PCD: مخطط إحصاء مختلف الاستثمارات والمشاريع لصالح البلدية لتوفير الحاجات الضرورية للمواطن.

المخططات القطاعية للتنمية PSD: مخطط ذو طابع وطني تدخل ضمنه كل استثمارات ومشاريع التنمية للولاية باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذها.

(3) حسين حسين مصطفى، الإدارة المحلية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص.160.

* المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU: أداة للتخطيط الخالي والتسيير الحضري، يقوم بتحديد التوجهات الأساسية لتهيئة إقليم البلدية أو البلديات المعنية، أخذاً بذلك مختلف الخرائط والمخططات الخاصة بالتنمية في مجال التهيئة والتعمير.

(4) بن عبد الحق، مرجع سابق، ص. 100

فالمادة 107 من قانون البلدية الجديد 10/11 تنص على أن: " يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخول له قانونيا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية⁽¹⁾

كما جاء في نص القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة الذي يحدد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

وفي المادة 15 من هذا القانون تنص: " توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة من طرف الجماعات المحلية التي يتعين عليها التكفل بتسيير المدن التابعة لها، في كل ما يتعلق بنموها، والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها ونوعية ظروف معيشة سكانها ضمن احترام الصلاحيات المخولة لها قانونيا⁽²⁾

2-1 التعمير والتجهيز والهياكل الأساسية:

بالإضافة إلى الصلاحيات التقليدية التي حولت إلى المجالس المحلية، فإن هذه الأخيرة تضطلع بمهام متعلقة بالتهيئة والتعمير والهياكل القاعدية في حدود إقليمها الجغرافي، حيث يتعين على البلدية أن تتزود بمختلف وسائل التعمير المنصوص بها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما تتولى البلدية مهمة رسم النسيج العمراني والسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء عن طريق مخطط شغل الأراضي* كما تتولى مهمة السهر الدائم على احترام الشروط المحددة في القوانين عند تسليمها رخص البناء⁽³⁾

(1) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 107، ص.17.

(2) ج ج د ش، قانون رقم 06/06، مؤرخ في 20/02/2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، (الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 15 مارس 2006)

* مخطط شغل الأراضي POS: وثائق شاملة تتضمن المبادئ والأدوات المحلية للتخطيط الحضري مهمته تثبيت القواعد العامة والصلاحيات لاستعمال الأراضي.

(3) نادية بلعري، " دور البلدية في التنمية المحلية في ظل القانون الجديد". مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012/2013) ص. 44.

يتولى المجلس الشعبي البلدي مهمة مراقبة التخصيصات الأرضية وقواعد استعمالها، كما يتولى مراقبة مدى مطابقة عمليات البناء للشروط في القوانين والتنظيمات المعمول بها، والقضاء على البناءات الفوضوية أو الغير القانونية، والعمل على تطوير مجال التهيئة والتعمير وحماية البيئة، كما اقر المشرع الجزائري للمجلس الشعبي البلدي ضرورة:

-الحماية والمحافظة على المواقع الطبيعية والأثرية نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية

-حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنية متجانسة في المجتمعات⁽¹⁾

وعليه فان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي تظهر من خلال المادة 113 في القانون 10/11 والتي تنص على: «تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي⁽²⁾»

وكذلك المادة 115 التي تنص على: "ضمن الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما وبمساهمة المصالح التقنية للدولة تتولى البلدية:

-التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها

-السهر على المراقبة الدائمة لمطابقات عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن

-السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات المهشة⁽³⁾

3-1 الاستثمارات الاقتصادية:

يتولى المجلس الشعبي البلدي مهمة المبادرة بتطوير الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية في إطار مخططات البلدية التنموية ب:

-خلق مبادرات بإنشاء مشروعات والبحث عن تطوير الأنشطة الاقتصادية

(1) بن عبد الحق، مرجع سابق، ص.100.

(2) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 113، ص.17.

(3) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 115، ص.15.

-تشجيع المتعاملين على مستوى إقليم البلدية
-تطوير المناطق الأثرية وتهيئة المجال السياحي
-تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق الجماعات المحلية للاستثمار في المجالات الاقتصادية⁽¹⁾

تنص المادة 111 من القانون المتعلق بالبلدية 10/11 على: "يبار المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث التنمية في نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططاتها التنموية ولهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته"⁽²⁾

فالمجلس الشعبي البلدي يقوم في الكثير من الأحيان بتطوير الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم، فكثيرة هي البلديات التي تزخر بجمالها ومناظرها مثل: تيمقاد، جميلة، القالة... وغيرها لذا يجب الاستثمار في مجالها السياحي وبهذا تكون البلدية قد أشبعت حاجات سكانها المحليين في جميع المجالات ومراعاة خصوصيات الواقع المحلي⁽³⁾

إن قانون الاستثمار قد أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية من خلال إنشاء هيئات متخصصة في مجال ذلك مثل: المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار اللتان تعملان على:

- تشجيع المستثمرين وتحفيزهم
- ضمان ترقية الاستثمار
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات

(1) بن عبد الحق، مرجع سابق، ص.100.

(2) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 111 ص.17

(3) فريدة مزياي، "دور الجماعات المحلية في الاستثمار". مجلة الاجتهاد القضائي، ع 6، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص.59.

-تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على كلا المستويين الوطني والمحلي⁽¹⁾

2- في المجال الاجتماعي والثقافي:

لقد أوكل المشرع الجزائري للمجلس الشعبي البلدي مهمة متابعة كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات المحرومة، ومد يد المساعدة إليها في مجالات مختلفة تتمثل عموما فيما يلي:

-في ميدان الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين: كفئة المجاهدين وأبناء الشهداء وضحايا الإرهاب وفئة المسنين والعجزي

-حماية المجاهدين وذوي الحقوق وترقيتهم الاجتماعية: مساعدة المجاهدين وذوي الحقوق من الاستفادة من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمالي، وتشجيعهم على تأسيس تعاونيات للإنتاج والخدمات وتسهيل التحاقهم بالأعمال الفلاحية والتجارية والحرفية وغير ذلك

-حماية المسنين وترقيتهم الاجتماعية: تقوم البلدية بإحصاء المسنين وقبولهم في مراكز خاصة وتقديمهم يد المساعدة

-حماية المعوقين حركيا وحسيا وترقيتهم الاجتماعية: كذلك من واجب البلدية إحصاء جميع المصابين بعجز ومساعدتهم للحصول على بطاقة العجز أو إعانة اجتماعية

-حماية الأطفال والمراهقين وترقيتهم الاجتماعية: تتخذ البلدية كل الإجراءات اللازمة في سبيل المساعدة العمومية للطفولة⁽²⁾

وفي هذا المجال تحول المجالس البلدية جميع السلطات الممكنة حتى تصبح البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي وهي كالاتي:

-دور البلدية قبيل العائلة: وتتمثل في تنظيم الخدمة الاجتماعية، كالمساعدة للمحتاجين، تنظيم دور ورياض الأطفال، إعانة العاطلين وحفظ الصحة

(1) موسى رحمانى ووسيلة السبتي، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاح المالي واقع وأفاق"، مداخلة في اطار الملتقى الدولي حول: "تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية". الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 23-24 مارس 2010، ص ص. 9-10

(2) شباب، سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة بلدية معسكر". رسالة ماجستير (جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2012)، ص ص 82-83.

- دور البلدية قبيل الفرد والشبيبة: عليها أن تكون الإطار الاجتماعي لتكوين الفرد وازدهاره من حيث نشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتنظيم التعليم والتكوين المهنيين⁽¹⁾

كما تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي بالمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية، وتعمل على صيانتها وتشجيع النقل المدرسية تتخذ الإجراءات التي من شأنها تشجيع التعليم ما قبل المدرسي وترقيته، كما تدخل في سياق صلاحياته ترقية الفئات المحرومة والتكفل بها وتقديم المساعدة لها في مجال الصحة والشغل والسكن، إذ تتكفل بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها وتقوم بصيانة الأجهزة والهياكل المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه⁽²⁾

وطبقا للأحكام التي جاءت في الفصل الثالث من القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية الذي ينص على نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والثقافة والتسليّة والسياحة، فالمادة 122 من هذا الفصل تنص على ما يلي: "تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد":

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ، غير انه يمكن للبلدية في حدود إمكانياتها القيام بما يلي:
- اتخاذ عند الاقتضاء، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الأطفال والرياض والحدايق والتعليم التحضيري والثقافي والفني
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسليّة
- تقديم المساعدة لهذه الأجهزة
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال الحماية والتضامن الاجتماعي
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة في ترابها

(1) جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1978، ص56.

(2) فريدة مزباني، "المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري". أطروحة دكتوراه (جامعة منتوري-قسنطينة: كلية الحقوق، 2005)، ص.202.

-تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والرياضة والتسليّة وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة⁽¹⁾

لم يغفل قانون البلدية عن الواجبات الاجتماعية للمجلس الشعبي البلدي حيال المواطنين، وخصص المادة 89 من القانون 10/11 ليوضح فيها حق المجلس في المبادرة باتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات المحرومة ومديد المساعدة إليها في مجال الصحة والتشغيل والسكن⁽²⁾

3- في مجال الإسكان: يعمل المجلس الشعبي البلدي بوضع المخطط العمراني البلدي، ويعمل كذلك على تشجيع بناء العقارات والوحدات السكنية، كما يقوم بإدارة الممتلكات العقارية التي تضعها الدولة تحت إشرافه في نطاق البلدية⁽³⁾

وهذا ما جاءت به المادة 119 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية وحيث توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كم تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن⁽⁴⁾

4- في مجال النقل: يعمل المجلس البلدي على الاستغلال المباشر لكل مرفق للنقل أو المشاركة في كل مشروع للنقل العام⁽⁵⁾

5- في مجال النظافة والصحة: أولى المشرع الجزائري اهتماما كبير لجانب حفظ الصحة والنظافة، فخص هذا المجال المجلس الشعبي البلدي بعدة صلاحيات وهي:

- التكفل بإنجاز مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها
- السهر على توزيع المياه الصالحة للشرب
- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات المنزلية

(1) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 122، ص.18.

(2) بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 4، جامعة باجي مختار-عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص. 263.

(3) حسين مصطفى، مرجع سابق، ص. 161.

(4) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 119، ص.18.

(5) حسين مصطفى، مرجع سابق، ص. 162.

- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية والأوبئة ومنع انتشارها
- المحافظة على نظافة الأغذية والأماكن العمومية
- مكافحة كل أشكال التلوث⁽¹⁾

المادة 123 من الفصل الرابع من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية تنص على: " تسهر البلدية وبمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لاسيما في مجالات هي:

- توفير المياه الصالحة للشرب
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن العمومية
- صيانة الطرقات.⁽²⁾

⁽¹⁾ بن عبد الحق، مرجع سابق، ص 104.

⁽²⁾ ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 123، ص.19.

المطلب الثاني: الدور التنموي للولاية على ضوء القانون 07/12

تعرف الولاية في القانون الجزائري على أنها منطقة إدارية على جزء من إقليم الدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي - الذمة المالية - وتقوم بنشاط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، ويتولى إدارة الولاية كل من الوالي بالإضافة إلى مجلس ولائي منتخب والهيئة التنفيذية.

فالمادة الأولى من الباب الأول للقانون 07/12 المتعلق بالولاية تنص على: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، هي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، تساهم مع الدولة في إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحديث بموجب القانون.(1)

من خلال القانون الجديد 07/12 فان الولاية تضطلع بمجموعة من الصلاحيات في مجال تحقيق تنمية الولاية، فهي عديدة ومتنوعة على اختلاف اللجان المتمثلة عموما في لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، فهي تختلف من ولاية لأخرى

1- في مجال التنمية الاقتصادية:

إن طبيعة الظروف الاقتصادية أصبح يفرض على الجماعات المحلية أن تتولي عدة وظائف اقتصادية من اجل إنعاش الاقتصاد المحلي، وضمان التنمية الاقتصادية، واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنمية الولاية، وتشجيع وترقية الاستثمارات الاقتصادية في شتى المجالات.(2)

يقوم المجلس الشعبي الولاىي في المجال الاقتصادي بما يلي:

- يصادق على مخطط الولاية من اجل ضمان التنمية الاقتصادية
- يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية

(1) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة الأولى، ص.8.

(2) علي محمد، "مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجديد". رسالة ماجستير (جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2001/2012)، ص. 136.

-تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان، إذ يساهم في إحداث وخلق المؤسسات وشركات البناء العقاري ويشجع تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن ويشارك في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار، ويعمل على تشجيع الاستثمار⁽¹⁾

كما يمارس المجلس الولائي من جهة صلاحيات تقليدية تتمثل أساسا في التصويت على الميزانيات وإدارة أملاك الولاية والصفقات، ومن جهة أخرى يمارس صلاحيات ذات طابع اقتصادي واجتماعي ويقوم بإنشاء المؤسسات العمومية الولائية.

فالمادة 80 من القانون 07/12 من قانون الولاية تنص على: " يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

كما يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويؤدي اقتراحات بشأنه.⁽²⁾
تقوم الولاية عن طريق هيئاتها المختلفة في النشاط الاقتصادي على عدة مواضيع تتجلى فيما يلي:
-القيام بكل الأعمال التي من شأنها تحقيق وتطوير وتنمية الولاية من جميع النواحي
-تشجيع الاستثمار الوطني في نطاق الولاية
-يقوم بإبداء الرأي في العمليات التي يجب على الولاية القيام بها مع مراعاة القواعد الفنية والمخطط

القومي

-استغلال وتسيير ومراقبة كل المؤسسات التي تدخل في نطاق إقليمها.⁽³⁾

(1) مزياي، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، مرجع سابق، ص. 60.

(2) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة 80، ص. 17.

(3) انس قاسم، مرجع سابق، ص-ص 53-54.

2- الفلاحة والري

تنص المادة 84 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية: " يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية، وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمها.(1)

كذلك كما جاء في المواد 85-86-87 من نفس القانون السالف الذكر، إن المجلس الشعبي الولائي يقوم بالتنسيق مع المصالح المعنية بحماية الأملاك الغابية في مجال تشجير التربة وإصلاحها، كما يقوم بالوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية، بالإضافة إلى التزويد بالمياه الصالحة للشرب وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز لأطار الإقليمي للبلديات المعنية.(2)

يمكن حصر اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال الفلاحة والري في النقاط التالية:

- القيام بالأنشطة التي تساعد على استثمار الأراضي الزراعية الخالية وحماية التربة وإصلاحها

- مكافحة أخطار الفيضانات والقيام بكل الأشغال والإصلاحات الصحية والتصريف للمساهمة في

الحماية الاقتصادية للمسائل الزراعية في الولاية وتنميتها

- تنمية وتربية الحيوانات وتحسين المراعي وتوفير الأعلاف للمواشي(3)

(1) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة 84، ص.17.

(2) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المواد 85، 86، 87، ص.17.

(3) وفاء مختاري، " الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المستدامة ". مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص.12.

3- الهياكل القاعدية الاقتصادية

تقتصر مهمة ودور المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال في النقل والمنشآت الأساسية والسكن، وتتلخص هذه الاختصاصات فيما يلي:

- استغلال بعض المنشآت الأساسية العمومية للمسافرين، والممتدة شبكاتها في دائرة الولاية بصفة أساسية.

- تنمية المنشآت الأساسية الخاصة بالولاية والمتعلقة بالطرق والموانئ

- تطوير السكن الحضري والقروي، وتسيير جميع العقارات الموضوعة تحت حيازة الولاية

- إنشاء المناطق الكبرى للسكن وتشجيع إنشاء التعاونيات العقارية وتنظيمها

- إنشاء وإنجاز عمليات البناء والتجهيز أو الاستثمار في الولاية.⁽¹⁾

كما تتلخص اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية من خلال المواد 88-89-90-91 وهي:

- ييادر بالأعمال المرتبطة بأشغال الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.

- تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

- ييادر بالاتصال مع المصالح المعنية، بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات.

- ييادر بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولا سيما الكهرباء وفك العزلة.⁽²⁾

4- تجهيزات التربية والتكوين المهني

لقد كانت الإشارة في قانون الولاية 07/12 لاختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال التربية والتكوين المهني بشكل مختصر، مثل إنشاء وإنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية، كما يتولى أيضا صيانة مؤسسات التربية والتكوين المهني والعناية بها.⁽³⁾

(1) انس قاسم، مرجع سابق، ص 56.

(2) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المواد 88، 89، 90، 91، ص-ص 17-18.

(3) بن عبد الحق، مرجع سابق، ص ص 95-96.

فمن خلال المادة 92 من القانون 07/12 يتضح لنا اختصاص المجلس الشعبي الولائي في مجال التربية والتكوين المهني وهي:

-إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني

-التكفل بصيانتها والمحافظة عليها

-تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية الغير المركزية للدولة المسجلة في حسابها.⁽¹⁾

5-النشاط الاجتماعي والثقافي

انه مما لا شك فيه إن التنمية الاجتماعية هو العمل على تطوير الخدمات أو القطاعات الاجتماعية، وترقية الحياة اليومية للفرد والمواطن من مسكن، والصحة، وشغل، وثقافة وترفيه... وغير ذلك.

وعليه، سعى المشرع الجزائري بتوكيل الجماعات المحلية بصفة عامة، والولاية على وجه الخصوص مهام ترقية وتطوير الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي وتتجلى هذه الاختصاصات في:

5-1 في مجال التشغيل

يشجع المجلس الشعبي الولائي ويساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين لا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.⁽²⁾

(1) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة 92، ص 18.

(2) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة 93، ص 18.

5-2 في مجال الصحة

إن حفظ الصحة العمومية من اهم أولويات الحياة الاجتماعية، حيث لكل مواطن الحق في العلاج والوقاية من الأمراض والأوبئة التي قد تصب في المجتمع، فان البرامج المحلية التي تدخل ضمن اختصاصات الولاية في القانون الجديد في مجال الصحة تهدف أساسا إلى:

- خلق ديناميكية ومرونة في تامين الوقاية للمواطن.
- حماية المجال الإقليمي المحلي من الأمراض والأوبئة.
- تحقيق التكامل بين المخططات المحلية والوطنية.
- تحسين الأنظمة الصحية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي.
- حماية الفئات المحرومة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.⁽¹⁾

يعمل المجلس الشعبي الولائي بإنجاز المؤسسات والهياكل الصحية التي تتجاوز إمكانيات البلدية، كما تساهم بالتنسيق مع المجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية الهادفة إلى مساعدة الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين والتكفل بالمرضى والمتشردين.⁽²⁾

فالمواد 94-95-96 من القانون 07/12 تنص على:

- احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية.
- إنجاز التجهيزات الصحية التي تتجاوز إمكانيات البلدية.
- السهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.
- تشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلية للجمهور وفي المواد المستهلكة.

-يساهم بالاتصال مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

(1) كرم يريقي، "دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية". رسالة ماجستير (جامعة يحي فارس-المدينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص.66.

(2) ابتسام عيمور، "نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم". رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة1: كلية الحقوق، 2013/2012)، ص.27.

- المساهمة وبالتنسيق مع البلديات في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى:
- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.
- حماية الأم والطفل.
- مساعدة الطفولة.
- مساعدة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين.
- التكفل بالمشردين والمختلين عقليا⁽¹⁾

5-3 في مجال الثقافة والرياضة

تنص المادة 97 من القانون 07/12 على أن المجلس الشعبي الولائي يساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع البلديات وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان. ويقدم مساعدته ومساهمته في برامج النشاطات الرياضية والثقافية والخاصة بالشباب.⁽²⁾

اهتمام الجماعات المحلية بصفة عامة والولاية كهيئة إقليمية محلية على وجه الخصوص، ينصب على دعم الجمعيات الثقافية عن طريق إيجاد المقرات الضرورية لقيام الأنشطة الثقافية لإنتاج القيم التي تساعد على القضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلك الجمعيات حتى تستطيع التغلب على الصعوبات.⁽³⁾

كما تنص المادتان 98-99 من القانون 07/12 على:

-حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بالمساهمة والتنسيق مع المصالح التقنية.

(1) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المواد 94، 95، 96، ص.18.

(2) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة 97، ص. 18

(3) الصالح ساكري، "المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية". رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008/2007)، ص.217.

- تطوير وترقية التراث الثقافي والفني والتاريخي⁽¹⁾.

4-5 في مجال السكن

تساعد الجماعات المحلية المواطنين المقيمين على ترابها على إيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة، وتفعيلها بإنشاء المرافق والمقاولات البلدية والولائية ومساعدة الشركات الخاصة التي تخضع للقانون الخاص، ويدعم المجلس الشعبي الولائي البلديات فيما يخص برامجها الإسكانية⁽²⁾.

فيما خصص المشرع الجزائري في المادة 100-101 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية إمكانية مساهمة المجلس الشعبي الولائي في إنجاز البرامج السكنية، والعمل على تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع العقاري، كما يساهم وبالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برامج القضاء على السكن الهش والغير الصحي ومحاربهته⁽³⁾.

⁽¹⁾ ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المواد 98، 99، ص. 18.

⁽²⁾ يرقى، مرجع سابق، ص. 64.

⁽³⁾ ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المواد 100، 101، ص. 18.

المطلب الثالث: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية (المالية) توسيعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج استثمارية عديدة نذكر منها⁽¹⁾:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004: هو برنامج استثماري وضعته الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى غاية 2004 يهدف إلى إنعاش مختلف القطاعات، حيث خصصت له الدولة غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار.⁽²⁾

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009: على غرار البرنامج السالف الذكر، سطرت الدولة الجزائرية برنامج آخر بغلاف مالي قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) لدعم و تكملة مختلف البرامج و التمويلات المتبقية في البرنامج السابق.⁽³⁾

البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014: برنامج تم تسطيره من قبل الدولة الجزائرية كدعم لكلا البرامج السابقة، سمي ببرنامج الاستثمارات العمومية (2010/2014)، يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 286 مليار دولار يشمل برنامج جاري إلى غاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار أي 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الجارية إنجازها، وبرنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دينار أي 155 مليار دولار من اجل مشاريع جديدة يهدف إلى:

- تحسين التنمية البشرية، حيث شكلت الجزء الأكبر بنسبة 40.
- مواصلة تدعيم المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

(1) محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". مجلة الباحث، ع10، ورقة، 2012، ص.147.

(2) بوابة الوزير الأول، برنامج دعم النمو 2001/2004 www.premier-ministre.gov.dz

(3) بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009، www.premier-ministre.gov.dz

-تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

-تطوير اقتصاد المعرفة.⁽¹⁾

كما يؤثر هذا البرنامج الخماسي 2010/2014 بصفة إيجابية على البنية الاقتصادية الوطنية، وعلى حياة المواطن بصفة خاصة، كما يأخذ بعين الاعتبار مسالة التنمية المستدامة، وكل انشغالات المواطنين. وعليه، يسعى هذا البرنامج إلى:

-المساهمة في عملية تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة، وضمان الاستقرار والأمن.

-فك العزلة وتطوير آليات المشاركة الشعبية.

-المساهمة في عملية تحسين وترقية امن الطرق.

-تقوية المكانة الاستراتيجية للجزائر.

-تطوير وترقية النشاطات التجارية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

-المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري.

-المساهمة في خلق مناصب الشغل (900 ألف منصب شغل).

-العمل على تقوية آليات الدراسة والإنجاز.⁽²⁾

1-التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي 2010/2014 يقدر ب: 21214 مليار دينار جزائري،

مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

⁽¹⁾عبد الجليل هويدي، عمر بجاوي، "السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع06، الوادي، 2014، ص234.

⁽²⁾DEMARCHE ET PROGRAMMES DU SECTEUR DES TRAVAUX PUBICS-Rapport de synthèse-Bilan 2005-2009/Programme 2010-2014, Novembre 2009, p.14-15.

الجدول (1): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010

| البرامج | المبالغ المخصصة (مليار دج) | النسبة % |
|---|----------------------------|----------|
| 1- برنامج تحسين معيشة السكان | 3903 ✓ | %45,42 |
| ✓ السكن | 3700 ✓ | |
| ✓ التربية والتعليم العالي والتكوين | 1898 ✓ | |
| ✓ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية | 619 ✓ | |
| ✓ الصحة | | |
| 2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية | 8400 ✓ | %38,52 |
| ✓ قطاع الأشغال العمومية القاعدية | 5900 ✓ | |
| ✓ قطاع المياه | 2000 ✓ | |
| ✓ قطاع التهيئة العمرانية | 500 ✓ | |
| 3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية | 3500 ✓ | %16,05 |
| ✓ الفلاحة والتنمية الريفية | 1000 ✓ | |
| ✓ دعم القطاع الصناعي العمومي | 2000 ✓ | |
| ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل | 500 ✓ | |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010.

يبين الجدول (1) إن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي للتنمية تتمثل في:

قطاع التنمية المحلية والبشرية: يقدر المبلغ المالي المخصص له ب: 9903 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نسبة 45 بالمائة من إجمالي البرنامج.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: ويقدر المبلغ المخصص له ب 8400 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 38 بالمائة من إجمالي البرنامج.

قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادة من 3500 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 16 بالمائة من إجمالي البرنامج.⁽¹⁾

(1) نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، بسكرة، 2012، ص 256.

جدول (2) التنمية البشرية في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014

| القطاعات | الغلاف المالي المخصص | الإنجازات المبرمجة لكل قطاع |
|------------------|----------------------|---|
| الصحة | 619 مليار دج | 172 مستشفى، 45 مركب صحي، 377 عيادة متخصصة، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة تكوين الشبه الطبي |
| السكن | 3700 مليار دج | 2 مليون سكن (500 ألف أحاري، 500 ألف ترقوي، 300 ألف السكن الهش، 700 ألف سكن ريفي) |
| المياه | 2060 مليار دج | 35 سد، 25 عملية تحويل المياه، 34 محطة تصفية، 3000 عملية تزيد بالمياه الشروب، 8 محطات جديدة لتحلية ماء البحر |
| الطاقة | 350 مليار دج | ربط مليون بيت بالغاز الطبيعي، و220 ألف بيت بالكهرباء |
| الشباب والرياضي | 1130 مليار دج | 80 ملعب، 750 مركب للرياضة الجوارية، 160 قاعة رياضة 400 مسبح، 3500 فضاء للعب، 230 دور الشباب، 150 مركز تسلية |
| الثقافة | 140 مليار دج | 40 دار ثقافة، 340 مكتبة، 44 مسرح، 12 معهد للموسيقى، 156 مركز للتسلية |
| الاتصال | 106 مليار دج | التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية |
| الشؤون الدينية | 120 مليار دج | مسجد الجزائر الأعظم، 80 مسجد ومركز للثقافة الإسلامية 17 مدرسة قرآنية، 17 مسجدا تاريخيا. |
| المجاهدين | 19 مليار دج | 9 مراكز للراحة والعلاج، 17 متحف ومركز تاريخي، تأهيل 34 موقع تاريخي، تأهيل 40 مقبرة للشهداء. |
| التربية والتعليم | 852 مليار دج | 3000 مدرسة ابتدائية، 1000 إكماليه، 850 ثانوية، 2000 مطعم. |
| التعليم العالي | 868 مليار دج | 600 ألف مقعد بيداغوجي، 400 ألف سرير، 44 مطعم جامعي. |
| التكوين المهني | 178 مليار دج | 220 معهدا، 82 مركز للتكوين. |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014

جدول (3) تحسين الخدمة العمومية في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014

| القطاع | الغلاف المالي المخصص | اهم الإنجازات المبرمجة لهذا القطاع |
|---------|----------------------|---|
| العدالة | 379 مليار دج | 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية، 120 مؤسسة عقابية، 10 محاكم ادارية، 81 سجناء، تكوين 4000 قاضي، توظيف 470 قاضي و مراجعة 159 نص تشريعي. |

المصدر: من إعداد الطالب، مرجع سابق.

جدول (4) برنامج الأشغال العمومية للتنمية في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014

| القطاع | الغلاف المالي المخصص | اهم الإنجازات المبرمجة لهذا القطاع |
|------------------|----------------------|--|
| الأشغال العمومية | 3100 مليار دج | إتمام الطريق السيار شرق-غرب، 700 كم طريق وازدواجية طريق، 2500 كم طريق جديد، تأهيل 800 كم من الطريق، 20 ميناء للصيد، تعزيز 25 ميناء، 3 مطارات، 37 نفق، القضاء على 500 نقطة سوداء. |

المصدر: من إعداد الطالب، مرجع سابق.

جدول (5) مخطط الري في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014

| القطاع | الغلاف المالي المخصص | اهم الإنجازات المبرمجة لهذا قطاع |
|--------|----------------------|--|
| الري | 2124 مليار دج | 35 سد، 25 نظام خاص بتحويل المياه، 98% نسبة الربط بالمياه عام 2014، زيادة حجم المياه 3,6 مليار م ³ عام 2014، 219 الف هكتار مساحة مسقية عام 2014، 27 محطة جديدة لتطهير المياه . |

المصدر: من إعداد الطالب، مرجع سابق.

جدول (6) البرنامج العمومي في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014

| القطاع | الغلاف المالي المخصص | اهم الإنجازات المبرمجة لهذا القطاع |
|------------------|--|------------------------------------|
| الجماعات المحلية | 4705 مليار للتنمية المحلية، 27 الف برنامج بلدية، 22 الف عملية إنمائية فرعية رقمنا 400 الف سجل حالة مدنية، إنجاز 4 مقرات ولائية، 103 مقر دائرة، | |
| الأمن الوطني | 895 مليار دج | 6 مراكز لتكوين المستخدمين. |
| الحماية المدنية | 450 مقر امن، توظيف 13 الى 15 الف عون، 180 مفرزة للشرطة القضائية. 252 وحدة جيدة للحماية المدنية . | |

المصدر: من إعداد الطالب، مرجع سابق.

تشير هذه الجداول إلى مختلف القطاعات المدعمة بأغلفة مالية في إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014 التي سطرتها الدولة الجزائرية والذي كان الأساس الضروري منها تحقيق جملة من الأهداف تتلخص فيما يلي:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل (130 مليار دولار).

-إطلاق مشاريع عديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل (156 مليار دولار).

كما خصص برنامج 2014/2010 أكثر من 40 بالمائة من موارده لتحسين التنمية البشرية.⁽¹⁾

2- مكانة التنمية المحلية على ضوء البرنامج الخماسي 2014/2010

وانطلاقا مما سبق، يتعين لنا اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال رصد اغلفه مالية لاستكمال المشاريع قيد الإنجاز في البرامج السابقة (برنامج دعم النمو-البرنامج التكميلي لدعم النمو)، فهي تسعى جاهدة لتطبيق سياساتها التنموية في شتى المجالات لا سيما التنمية المحلية الذي هو موضوع دراستنا في حين خصص لها غلاف مالي يقدر ب: 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية، ونحو 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية للحفاظ على حركية التنمية في جميع الولايات.

وانطلاقا من الجدول 06 تتضح لنا الإنجازات المبرجة في مجال التنمية المحلية التي تتمثل فيما يلي:

-تخصيص غلاف مالي بقيمة 4705 مليار دينار جزائري للتنمية المحلية.

-إجراء 27 ألف عملية إنمائية لصالح البلديات في إطار المخططات البلدية للتنمية.

-إجراء 22 ألف عملية إنمائية لصالح الولايات في إطار المخططات الممركزة للتنمية.

-رقمنه 400 ألف سجل للحالة المدنية في إطار تحسين الخدمة العمومية.

-إنجاز 4 مقرات ولائية.

-إنجاز 103 مقر للبلدية.

-إنجاز 6 مراكز لتكوين المستخدمين

-تدعيم الحضائر البلدية بعربات التنظيف والتطهير والنقل المدرسي.⁽²⁾

(1) فطيمة حاجي، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005/2014. أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014)، ص.156.

(2) بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010/2014.

المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية في الجزائر

تسعى الشعوب والأمم في الكثير من البلدان، متقدمة كانت أم متخلفة، إلى إشباع حاجياتها وحاجيات مواطنيها، وذلك من خلال العمل على إنجاح التنمية المحلية، ووضع أسس اقتصادية فعالة، وأنظمة حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية شفافة، حفاظا للمال العام، وإرضاء للمجتمعات المحلية، وتقليص الفوارق بين الأقاليم - حضرية ريفية - ومواكبة التغيرات الدولية المتسارعة - العصرية والحداثة والعمولة -.

والجزائر كواحدة من البلدان، انتهجت سياسة التنمية المحلية من خلال التقسيم الإداري لعام 1984، والذي بررته حجة تقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف العبء على المركزية، وتقليص الجوارية وسد رغبات المجتمعات المحلية في مختلف ربوع الوطن، حيث أوكلت للجماعات المحلية - البلدية والولاية - مهمة المشاركة في المشاريع التنموية من خلال التخطيط المحلي ولكن ورغم ذلك، فإن المتتبع لواقع الجماعات المحلية في الجزائر، يرى تناقضات عديدة بين المهام الموكلة إليها، وما يتجسد في أرض الواقع، ورغم الصلاحيات التنموية الممنوحة قانونيا للجماعات المحلية في تجسيد التنمية المحلية، أصبحت تعاني صعوبات ومجموعة من العراقيل التي تحول دون تحقيقها، فهي حبيسة في قرارات وسياسات إدارية مركزية غالبا ما تخضع لسياسات الحزب الحاكم، عرقلت من مسيرتها للوصول بالمجتمع المحلي إلى طريق الرقي والرفاهية.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث اهم العراقيل والصعوبات التي تتصدى لعملية التنمية

المحلية في الجزائر، من خلال ثلاث مطالب هي:

-المطلب الأول: المعوقات السياسية الإدارية.

-المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية المالية.

-المطلب الثالث: المعوقات التنظيمية الفنية.

المطلب الأول: المعوقات السياسية والإدارية

1- المعوقات السياسية

تعاني الإدارة المحلية الجزائرية بصفة عامة، والتنمية المحلية على وجه الخصوص من عراقيل ومعيقات سياسية تتلخص مجملها فيما يلي:

-نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية وضعف درجة الإقبال على الانتخابات المحلية.

-تعدد المشاكل داخل المجالس المحلية مما أدى إلى توقيف المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية (سحب الثقة، عدم المصادقة على المداولات).

-انخفاض أداء الأحزاب وقيامها بدورها في تكريس التنشئة والتجنيد السياسي وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

-عدم وضع معايير موضوعية للانتقاء والترشح داخل المجالس المحلية مما أدى إلى ربط ترشح المواطنين في إطار الأحزاب السياسية لجملة من العوامل المتحكمة فيها العروضية والجهوية على حساب المصلحة العامة.⁽¹⁾

ومن بين العوامل السياسية التي تتصدى للتنمية المحلية، تتجسد أساسا في سيطرت المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم، حيث إن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية، ويلغي وجودها من الأصل حيث إن هذا الجانب السياسي-اللامركزية-يحقق الديمقراطية بشكل فعال، كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية، ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية، وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.⁽²⁾

⁽¹⁾ وفاء افالو وشرفي يمينة، "دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية". مذكرة ماستر (جامعة 8ماي 1945-قلمة: كلية الحقوق والعلوم لسياسية، 2012/2013)، ص.84.

⁽²⁾ محمد الناصر مشري، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". رسالة ماجستير (جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2011)، ص.79.

ومن المعوقات السياسية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، غياب التداول على الحكم والتناوب الحقيقي للبرامج والأفكار المتباينة وفق إرادة الشعب، والتمسك بزمام السلطة السياسية (مركزية صنع السياسات العامة).

بالإضافة إلى ضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية الحقيقية، وهذا راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب.⁽¹⁾

يتضح لنا مما سبق أن المعوقات السياسية التي تتصدي لعمليات التنمية المحلية في الجزائر تتلخص فيما يلي:

- مركزية صنع السياسات العامة وحصر الأهداف في يد السلطات المركزية.
- غياب التطبيق الفعلي للمركزية الإدارية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية
- تشديد الرقابة وصلابة العلاقات العمودية من قمة الهرم إلى قاعدته.
- غياب التداول السلمي على السلطة والانفراد بالحكم
- الصراع حول السلطة وظهور الانشقاقات والنزاعات وإهمال الهدف الرئيسي الذي يسعى لتحقيق التنمية المحلية.

2- المعوقات الإدارية

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق العمليات التنموية على المستوى المحلي وفي الصعيد الإداري، نجد المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة.⁽²⁾

والجزائر كذلك تعاني مشاكل إدارية تعيق مسار التنمية المحلية على وجه الخصوص، والإدارة المحلية على وجه العموم، نظرا للغموض الموجود في النصوص التشريعية التي تتعلق بين المركز والهيئات المحلية، فمن خلال القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية، تتضح لنا الاختصاصات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة ومدى

(1) عبد الحق حملاوي، "الأليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999/2007". مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013)، ص.100.

(2) مشري، مرجع سابق، ص 79

اتساعها وتدخلها في شتى الأنشطة والمجالات-اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... وغير ذلك، إلا إن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بسلطة الرقابة الوصائية من طرف المركز.⁽¹⁾

بالإضافة إلى فساد المجالس المحلية المنتخبة من حيث أداء البيروقراطيين، فإن فساد المحليات هو بداية لفساد المواطن السياسي الذي تم انتخابه في المؤسسات المحلية، والمواطن الذي سيتم انتخابه لاحقا في المجالس الوطنية-البرلمان بغرفتيه-فالشخص الفاسد سياسيا وإداريا في الحالة المحلية، هو بالضرورة فاسد وطنيا.⁽²⁾

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا المعوقات الإدارية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية التي تتمثل فيما يلي:

- تفشي ظاهرة الفساد الإداري مثل الوساطة والمحاباة والمحسوبية
- إساءة استخدام السلطة واستغلالها في نفس الوقت
- غياب الكفاءة والخبرة العلمية في التعيينات والترقيات
- إيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة
- غياب أسس ومعايير الأداء وعدم توفر أنظمة الحوافز
- عدم المحافظة على سرية العمل مع ضعف سيادة القانون
- بطء الإجراءات وتعقدها في تقديم الخدمات.

⁽¹⁾ نور الدين يوسف، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2008/2000، دراسة حالة ولاية البويرة". رسالة ماجستير (جامعة محمد بوقرة-بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2009)، ص.38.

⁽²⁾ هناء بن يحي، "الفساد الإداري وأثره على المؤسسات المحلية المنتخبة، حالة بلدية المقارين". مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص.28.

المطلب الثاني: المعوقات المالية والاقتصادية

1- المعوقات المالية

تعد الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية، وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية، من مصادرها الذاتية دون الاعتماد الإعانات والدعم المركزي، وعلى هذا الأساس فإن الجماعات المحلية لا تتمكن من سد حاجياتها المحلية والإنفاق عليها، من الطبيعي انه كلما كانت الجماعات المحلية تعتمد على مواردها في سد نفقاتها المحلية، كان ذلك ضمانا للاستقلالية _ الذمة المالية المستقلة _ وبعدها عن الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية.⁽¹⁾

إن النشاطات التي تقوم بها الجماعات المحلية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية والتي تتجسد في الميزانية، فهي سياسات تنموية محلية، تدخل في إطار السياسة العامة، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية تتعلق باستغلال الموارد المالية أو ما يعرف بالمالية المحلية، في حين تتسم بالثقة حيث لا تستفيد إلا من دخل مطابق للنفقة ومن جباية تخصص الدولة لنفسها الحصة الأكبر منها، ومن أبرز الأسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات المحلية:

-تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة: من خلال القيود المفروضة عليها والرقابة الوصائية وتحديد معدلات الضرائب من طرف المركز وتحصيلها من طرف أجهزة الدولة.

-الغش والتهرب الضريبي: عدم دفع الضريبة والتحايل على إدارة الضرائب وعدم التصريح برقم الأعمال وانعدام النجاعة والفعالية في تحصيل الضرائب.⁽²⁾

-بالإضافة إلى عجز المجالس المحلية في مواردها المالية، مما ينعكس سلبا على قدرتها في أداء مهامها والمحافظة على خدماتها لمجتمعاتها، نهيك عن سوء استخدامها وإخفاقاتها في تغطية تكلفة خدماتها المحلية، واعتمادها الكبير على المساعدات الحكومية والقروض، مما يقلل من استقلاليتها المالية وتبعيتها للمركز.⁽³⁾

(1) يوسف، مرجع سابق، ص. 58.

(2) عبد القادر حسين، "الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية". رسالة ماجستير (جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012)، ص. 180/178.

(3) أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية". الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2010، ص-ص 195-196.

2- المعوقات الاقتصادية

تعتبر المعوقات الاقتصادية من أكثر المعوقات التي أدت إلى تقليص معدلات النمو والتنمية في الجزائر والسبب في ذلك راجع إلى ما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي بحيث لا يتجاوز 30 بالمائة من خارج المحروقات.
 - مشكلة النقل خاصة في المدن الكبرى، ذلك لقلة الطرق السريعة ورداءة معظمها.
 - ضعف القاعدة الصناعية وضعف استراتيجية التحكم في الميدان.
 - نقص الحوافز المادية والمعنوية في مجال الاستثمار المحلي.
 - انعدام المؤسسات المالية المساهمة في التفعيل الاقتصادي والجبائي.
 - التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.⁽¹⁾
- ومن بين العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، المرجعية الاقتصادية للدولة الجزائرية والطابع الريعي-النفطي-الذي هو الأساس الضروري في تمويل نشاطاتها التنموية، وغياب استراتيجيات التنمية والاستثمار خارج المحروقات في ظل تذبذب الأسعار والأطماع الخارجية.
- ومن العوامل الاقتصادية التي تعرقل التنمية المحلية في الجزائر، غياب التخطيط الاقتصادي دون الاهتمام بظروف البيئة المحلية، فاذا كانت الظروف والعوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية، فان هذا يعتبر عائقا يصعب تحطيه بما تطلبه من إمكانيات مالية وطاقات بشرية.⁽²⁾
- انطلاقا مما سبق ذكره، تبين لنا مختلف المعوقات الاقتصادية التي تعرقل مسار التنمية المحلية فهي كالتالي:
- الطابع الاقتصادي للدولة الجزائرية واعتمادها الوحيد على عائدات الربيع النفطي.
 - ضعف النمو الاقتصادي خارج المحروقات حيث لا يتجاوز 30 بالمائة.
 - غياب التخطيط الاقتصادي على المستوى المحلي دون مراعات البيئة والعوامل والظروف.
 - ضعف الموارد الجبائية للوحدات المحلية.
 - ضعف البنيان الصناعي والزراعي والسياحي.

(1) يوبا عساسي، "دور رؤساء المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية". مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص. 25.

(2) محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة على مجالس بلدية قسنطينة". أطروحة دكتوراه (جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010/2011)، ص. 117.

المطلب الثالث: المعوقات التنظيمية والفنية

1- المعوقات التنظيمية

من اهم المعوقات التي تتصدي للعمليات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر، المعوقات التنظيمية المتمثلة أساسا فيما يلي:

-بيروقراطية التسيير أو البطء في الإجراءات الإدارية وكثرتها للحصول على رخصة إنجاز وتنفيذ المشاريع.

-التهرب من المسؤولية، إذ نجد إن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتسهيل الإجراءات لهم.

-انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المستقبلية لمختلف البرامج التنموية.

-عدم الأخذ بعين الاعتبار نقص الوعاء العقاري* .

-عدم مراعاة الإجراءات الجديدة في قانون الصفقات العمومية.

-عدم احترام الآجال الخاصة في تنفيذ المشاريع.

-عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.⁽¹⁾

-بالإضافة إلى غياب العقار الصناعي ووجود مساحات غير متهيئة وغير ممدودة بشبكات توزيع

الغاز الطبيعي، وضعف الميزانية الخاصة بتهيئة هذه المساحات، ناهيك عن عدم احترام الشروط الوارثة في

دفتر الشروط من طرف بعض المستثمرين لاسيما بالنسبة للمدة المقررة لإنجاز المشاريع.⁽²⁾

* العقار هو الشيء الثابت في مكانه غير قابل للنقل كالأرض والأرض يشمل العقار المبنى bien bati والعقار الغير المبنى bien non bati

(1) خيضر خنفرى، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق". أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص ص. 221/220.

(2) عبد الوهاب غزالي، "التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس". مذكرة نهاية الدراسة (المدرسة الوطنية للإدارة-الجزائر: إدارة محلية، 2006)، ص ص. 38.

2- المعوقات الفنية

تعاني الكثير من البلدان العربية، وعلى غرار الجزائر من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية، فهناك قضايا عديدة تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها وتدريبها وتأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات والانخفاض في مستوى الكفاءة، إضافة إلى قلة المهندسين والمتخصصين العاملين في المؤسسات المحلي-البلدية والولاية-تعتبر من المشاكل التقليدية التي تعاني منها الإدارة المحلية في الجزائر ولا زالت.⁽¹⁾

إن تجاهل المسؤولين للمواطن وعدم وضعه في الحسبان، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، من أكبر العوائق التي تتصدي للتنمية المحلية، فجوهر التنمية المحلية هو مدى مشاركة المجتمع المحلي في وضع الخطة وتنفيذها فهو تكريس لمبدأ الديمقراطية التشاركية، والاضطلاع بحاجيات ورغبات المواطن.

فمن الضروري مشاركة الجماهير في العمليات التنموية، ووضع وتنفيذ الخطط التنموية التي تعتبر من البرامج التي تلي مختلف رغباته، كما تعمل على تقليص الجوارية وتقليص الفوارق الاجتماعية، لأنه لا يمكن تصور نمو اقتصادي مع تفاقم الفوارق الجهوية، فتجاهل المشاركة سرعان ما يؤدي إلى فتور حماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى تؤدي بالنهاية إلى توقف كلي للأنشطة والبرامج التنموية، وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم.⁽²⁾

ففي الجزائر مثلا وبالرغم من النص القانوني في قانوني البلدية والولاية، فالمادة 26 من القانون 10/11⁽³⁾ تنص على مايلي: "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية كل مواطن معني بموضوع المداولة"، كما تنص كذلك المادة 26 من القانون 07/12⁽⁴⁾ تنص على ما يلي: "تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية"، إذن فمن الملاحظ إن جلسات الهيئات المحلية تكون علنية ومفتوحة لحضور مواطني البلدية والولاية، كما هو الحال في النصوص القانونية السالفة الذكر، إلا أنها تتم بعيدة عن أي مشاركة شعبية، ولا يحضرها إلا القليل، مما يفقد تلك النصوص القانونية من قيمتها.

(1) يوسف، مرجع سابق، ص. 58.

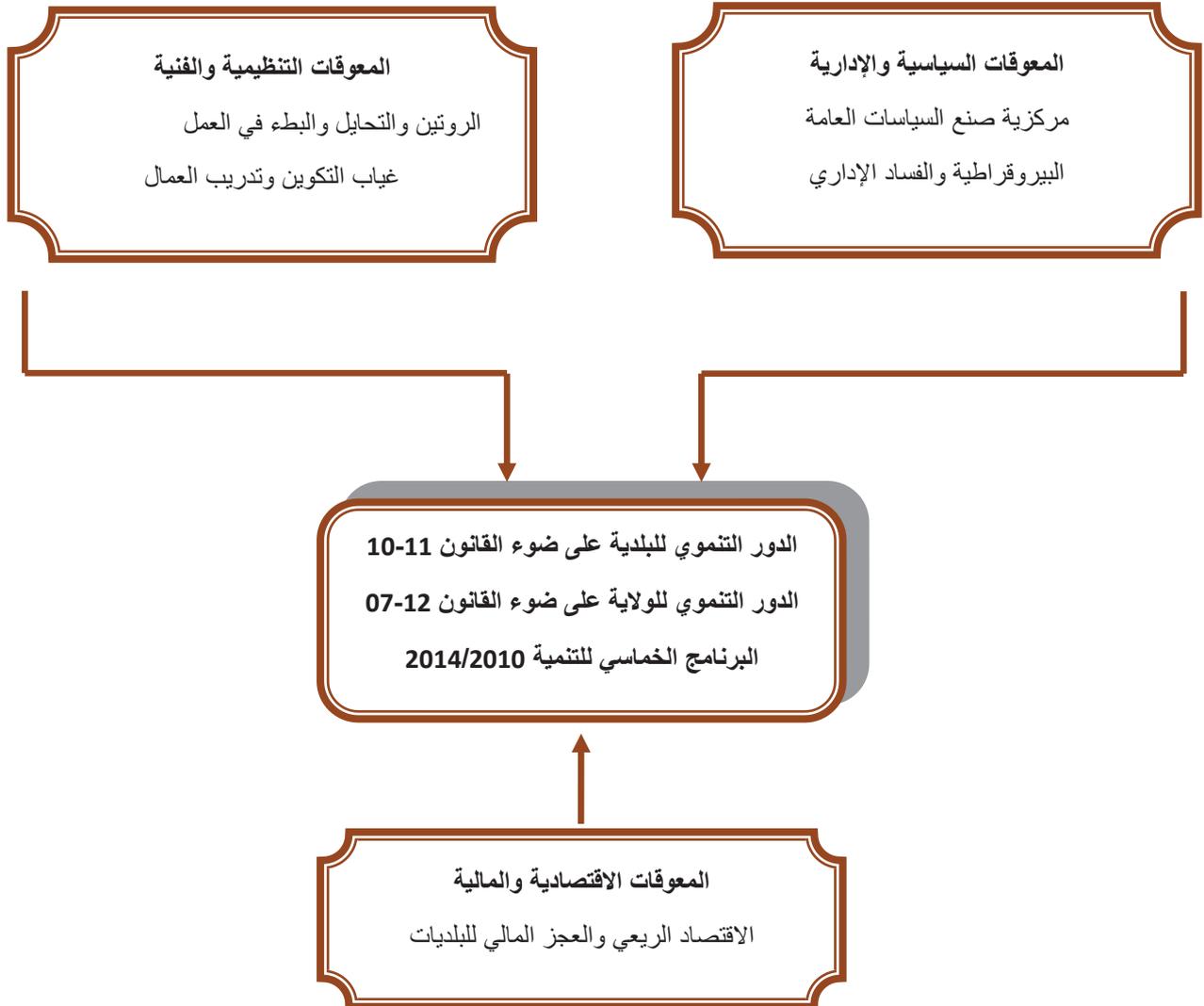
(2) رضا ونية اشرف، "معوقات التنمية المحلية: دراسة ميدانية ولاية سكيكدة". رسالة ماجستير (جامعة الاخوة منتوري-قسنطينة: معهد علم الاجتماع، 1999/1998)، ص. 121.

(3) ج ج د ش، قانون 10-11، مرجع سابق، المادة 26، ص. 9.

(4) ج ج د ش، قانون 07-12، مرجع سابق، المادة 26، ص. 11.

خلاصة الفصل

تطرقنا في دراسة هذا الفصل إلى التنمية المحلية في الجزائر ومعوقاتها خلال الفترة 2010/2014 ضمن مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول جهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية حيث يتفرع إلى ثلاث مطالب تتناول الدور التنموي للبلدية على ضوء القانون الجديد 11-10 والدور التنموي للولاية على ضوء القانون الجديد 12-07 وتحليل مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014 ومكانة التنمية المحلية فيه، أما المبحث الثاني يتناول معوقات التنمية المحلية في الجزائر الذي يتفرع كذلك إلى ثلاث مطالب تتناول المعوقات السياسية والإدارية، المعوقات الاقتصادية والمالية، والمعوقات التنظيمية والفنية.



المصدر: من إعداد الطالب

شرح الشكل

وانطلاقا مما سبق، والشكل أعلاه، يتضح لنا مدى مساهمة الجماعات المحلية في النهوض بأعباء التنمية المحلية من خلال الصلاحيات المخولة لها قانونيا في شتى المجالات، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية... وغير ذلك، وكذا عزم الدولة الجزائرية من خلال البرنامج الخماسي للتنمية 2010/2014 بتسخير أغلفة مالية ضخمة في إعادة بناء التنمية الوطنية والمحلية في العديد من المشاريع والمخططات التنموية.

لكن ورغم الجهود المبذولة في سبيل التنمية المحلية، إلا أنها تبقى حبيسة في مجموعة من العوائق والصعوبات التي تتصدى لكل فعل تنموي وبالخصوص المستويات المحلية المتمثلة أساسا في المركزية الشديدة وحصر سلطات البث النهائي للقرارات في قمة الهرم، والتواجد المطلق لسلطة الوصاية التي تتدخل بشكل مستمر في كل المجالات.

بالإضافة إلى الطبيعة الاقتصادية للدولة الجزائرية وهيمنة قطاع المحروقات في الموازنات العامة والذي بات الاعتماد الوحيد في تحصيل الجباية، وضعف أو العجز المالي للجماعات المحلية نظرا لضعف النسيج الاقتصادي للمحليات والاستعانة في الكثير والعديد من العمليات التنموية بالقروض والإعانات الحكومية مما يفقدها استقلاليتها الإدارية والمالية.

كما تعد تفشي ظاهرة التسبب والتحايل والبطء داخل الإدارات العمومية والمحلية عائق يتصدى للتنمية وغياب أشكال التكوين والتدريب للموارد البشرية ما يفتح المجال لفساد الإدارة المحلية. وأخيرا نرى انه لا يمكن تحقيق التنمية المحلية وأهدافها إلا بتأهيل الجماعات المحلية بنيويا وبشرييا، كما إن التنمية على المستوى الوطني لا يمكن إن تتم إلا إذا تحققت التنمية على المستوى المحلي والقاعدي.

الفصل الثاني

التنمية المحلية في الجزائر:

بين السبل وأليات التفعيل

تمهيد

لقد شكل الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية كاسلوب للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية، ذلك أن التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو تأتي من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية، يتم فيها تضافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وادماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، خاصة وأن النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاقتصادي المحلي كعنصر أساسي في التحليل الاقتصادي.

إن استراتيجية التنمية المحلية المتكاملة الجوانب هي التي تركز على الأبعاد الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي من خلال البحث عن القطاعات والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، والبعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة وصحة وتعليم وسكن، إضافة الى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل والشامل للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهو ما يؤدي في المحصلة النهائية الى انشاء جماعات محلية مسؤولة تنمويا، اجتماعيا، وبيئيا، وبالتالي تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة الى دوائر لصنع القرار المحلي قائمة على المبادرة الاقتصادية واشراك مختلف طبقات المجتمع والفاعلين الاقتصاديين على المستوالمحلي.

إن مراجعة نموذج التنمية في الجزائر بالاعتماد على المعطى المحلي هو مطلب أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري لا سيما إذا علمنا أن أكبر مشكل يواجه الجماعات المحلية في الجزائر هو محدودية المواردالمالية من جهة وقلة الاستثمار المحلي والمبادرة الاقتصادية من جهة ثانية، مما قلص من فرصة الارتقاء بالجماعات المحلية الى مرفق تنموي وثم الاكتفاء به كمرفق تقليدي كما هو عليه الحال اليوم. وعليه، سنتناول في هذا الفصل مختلف الليات التي تسعى الى دفع عجلة التنمية المحلية، الذي يشمل على ثلاث مباحث تلتخص في:

-المبحث الاول: الليات السياسية الادارية.

-المبحث الثاني: الليات الاقتصادية المالية.

-المبحث الثالث: الليات الاجتماعية.

المبحث الاول: الاليات السياسية الادارية

ان الجماعات المحلية كهيئة ادارية بإمكانها تجاوز كل المشاكل والعوائق التي تعترض سبيلها في مجال تحقيق التنمية المحلية، وذلك بالحرص على تطبيق مختلف الاصلاحات والمقترحات وتبني كل الافاق والتطلعات التي من شأنها تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية الوطنية الشاملة.

تعتبر التنمية المحلية من بين الصلاحيات الموكلة للجماعات المحلية، التي تقوم على تلبية رغبات وحاجيات المجتمعات المحلية من جهة، والمساهمة مع الدولة في التنمية الشاملة، ومن اجل القيام بهذه المهام لا بد من توفير الامكانيات الملائمة لها بما يتماشى والخصوصيات المحلية.

ستتطرق في هذا المبحث الى الاليات التي ينبغي الاعتماد عليها في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، من خلال عرضنا لسبل تفعيلها في الجانب السياسي والاداري، وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية:

-المطلب الاول: اصلاح الادارة المحلية

-المطلب الثاني: عصنة الادارة المحلية

-المطلب الثالث: التعاون اللامركزي.

المطلب الاول: اصلاح الادارة المحلية اداة حتمية لتفعيل التنمية المحلية

تعتبر عملية اصلاح الادارة المحلية انشاء نظم جديدة او تعديل النظم القائمة للإدارة المحلية، بإعادة توزيع وظائف التنمية الرئيسية بين الحكومات المركزية و وحدات الادارة المحلية او زيادة اسهام المشاركة الشعبية في صنع السياسات والعمل على المستوى المحلي.

فمن جهة، أصبح الحديث عن الاصلاح، التحديث، التطوير، العصنة... الخ، من المصطلحات التي تغزو القاموس العربي وخاصة في المجال الاداري، نظرا للتنظيم المركزي وهيمنته في كل مناحي وزوايا التنظيمات الفرعية الاخرى -المحلية- و الجزائر كواحدة من البلدان العربية انتهجت سياسة الاصلاح الاداري بموجب تحديث وزارة منتدبة لدى الوزارة الاولى مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية سنة 2013، برئاسة محمد الغازي، حيث اوكلت له مهمة اصلاح الخدمة العمومية و تحسين العلاقة بين المواطن و الادارات و التخفيف من حدة البيروقراطية و القضاء على الفساد- الرشوة-(1).

(1) الرئاسة تستحدث وزارة جديدة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية في الموقع الالكتروني www.elbilad.net/detail?id=3900 اطلع عليه يوم 2015/10/29 على الساعة 17:00 سا

وعليه، لا بد من إيجاد مخرج عملي فعال لخروج الهيئات المحلية الجزائرية من دائرة التأزم والوقوع في قبضة المركزية، لتفعيل اللامركزية وتكريس مبدأ الاستقلالية الفعلية -الادارية والمالية- للجماعات المحلية.

كما تعرف عملية اصلاح الادارة المحلية على انه الجهد السياسي والاقتصادي والاداري والاجتماعي والثقافي الهادف الى توفير المجالس المحلية درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز اهدافها⁽¹⁾.

1- اسباب الاصلاح في الادارة المحلية:

من الاسباب الداعية لإصلاح الادارة المحلية ما يلي:⁽²⁾

- مواكبة التطورات والتغير في جميع مناحي الحياة -افرازات العولمة والتطور التكنولوجي في العالم- وزيادة السكان وزيادة الطلب على الخدمات.

- تغير اساليب التنظيم في الادارة نتيجة لتوسيع الخدمات وارتفاع تكاليف انجازها والمطالبة بتحسينها ورفع مستوى الاداء.

- تزايد المطالبة بالمشاركة الشعبية وتفعيل دورها في تحديد اهداف التنمية وفيصنع القرارات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر والعمل على تفعيلها وترقيتها.

ومن بين الاسباب الداعية لإصلاح الادارة المحلية في الجزائر، نجد الغياب الفعلي للاستقلالية الادارية والمالية للجماعات المحلية، مما يفقدها مميزاتا المتمثلة اساسا في:

تنص المادة الأولى من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية⁽³⁾: "البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".

(1) باديس بن حدة، "الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي (دراسة مقارنة لنماذج مختارة)". رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 75.

(2) صبحي، محرم، "اصلاح الحكم المحلي". القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1977، ص. 16.

(3) ج ج د ش، القانون 10-11، مرجع سابق، المادة الأولى، ص. 07.

كما تنص المادة الاولي من القانون 07/12⁽¹⁾: "الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".

من خلال المواد السالفة الذكر تتضح لنا مميزات الجماعات المحلية في الجزائر وهي:

-الميزة الأولى

في قراءة اخرى لمجموعة باحثين فيما يخص الاستقلالية الادارية للجماعات المحلية: لا يكفي وجود مصالح متميزة ومنحالشخصية المعنوية للوحدة المحلية لقيام نظام الادارة المحلية، اذ لابد ان يكون المجلس المحلي مستقلا في ممارسة وظائفه الادارية عن الحكومة المركزية.⁽²⁾

-الميزة الثانية: تتمثل في الذمة المالية او بمعنى اخر الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، وهي

مدى قدرت الجماعات المحلية في تحصيل الجباية المحلية او قدرتها في تمويل مشاريعها دون الاستعانة بالهيئات المركزية والحكومية.

تعني الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بمدى توفيرها لموارد مالية خاصة تمكنها من اداء الاختصاصات المنوطة لها، واشباع حاجيات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة⁽³⁾.

كما تسمح لها هذه الاستقلالية بإدارة ممتلكاتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا تكون لذلك تأثيرعلى مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير ان الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية، ليست لها هذه الصفة من جهة، ومن جهة اخرى المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية⁽⁴⁾.

(1) ج ج د ش، القانون 07-12، مرجع سابق، المادة الأولى، ص.08.

(2) صفوان المبيضين، حسين الطراونة، توفيق عبد الهادي، "المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية". الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، 2011، ص 40.

(3) لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 07، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فيفري 2005، ص.3.

(4) محمد الصغير بعلي، "القانون الإداري". الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، 2002، ص.158.

فالاستقلالية المالية هو الاعتراف للهيئات المحلية بالقدرة على تحصيل المالية المحلية ان تكون حرة في ادارتها لأموالها على النحو الذي يحقق مصلحة سكان الاقليم⁽¹⁾.

وانطلاقا مما سبق، يتضح لنا مدى استقلالية الجماعات المحلية الادارية حيث لها سلطة البث والتقرير في نطاق اقليمها المحلي، والاستقلالية المالية في تحصيل الجباية لتمويل مشاريعها وبرامجها التنموية، وإذا ما لاحظنا للواقع العملي نجد ان هذه الميزات غائبة او منعدمة ان صح التعبير، مما تفقد النصوص القانونية من قيمتها، وهذا راجع لعوامل مختلفة نذكر منها:

-ضعف النسيج الاقتصادي للجماعات المحلية.

-الرقابة الوصائية من السلطات المركزية على الهيئات المحلية.

-تبعية المنظومة الجبائية للجماعات المحلية للسلطة المركزية.

-مركزية صنع السياسات العامة وحصص سلطة التقرير والبت النهائي في قمة الهرم.

2-اليات ومواطن اصلاح الادارة المحلية:

تعددت وتنوعت الاقتراحات ومداخل تطوير انظمة الادارة المحلية وتشمل:

1-2من حيث اصلاح حجم الوحدة المحلية: اعادة النظر للتقسيم الاداري والمساحات

الجغرافية للأقاليم المحلية وعدد السكان لضمان الموارد المالية الذاتية وتقليص المعونات الحكومية ليتحقق لديها ركن الاستقلالية.

2-2حيث اصلاح المجلس المحلي: ويرتكز اساسا على:

حجم المجلس: حيث يكون اعضاء المجلس كافي للعمل المطلوب، يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءات الادارية والسياسية.

(1) محمد علي الخاليلة، "الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة تحليلية مقارنة". الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2013، ص.51.

تشكيل المجلس: يرى الباحثين في هذا المجال ان اسلوب الانتخاب المباشر هو الامثل لاختيار رئيس واعضاء المجلس المحلي ومنح المواطنين حق اختيار ممثليهم بإرادتهم الحرة.

مدة العضوية في المجلس المحلي: تحديد مدة العضوية لتمكينهم من الاستقرار اللازم واداء الخدمة من تخطيط المشروعات ومتابعة تنفيذها والاشرافعليها.

التعويضات المالية للأعضاء: تقرير رواتب شهرية للأعضاء وتفريغهم للعمل لضمان عدم عزوف القادرين على الخدمة.

شروط الترشح للمجلس المحلي: تحسين الشروط الواجب توافرها في المترشح من المؤهلات العلمية والخبرة العلمية لضمان الارتقاء بمستوى اعضاء المجالس المحلية.

2-3 من حيث اصلاح التنظيم الاداري للمجالس المحلية:

-اعادة تشكيل هياكل التنظيم الاداري على اسس علمية.

-تنظيم العمل وتبسيطاجراءات تنظيمه.

-انشاء اجهزة لمتابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع التي تتولاها المجالس المحلية.

-تطبيق اساليب ادارية حديثة تمكنها من تحسين انتاجية الخدمات.

2-4 من حيث اصلاح الموظفين: ويرتكز الاصلاح فيما يلي:

-تحسين القدرة على جذب الكفاءات الادارية.

تصنيف الوظائف وتأهيل العاملين.

مراعاة مستوى الاجور ووضع الحوافز المادية والمعنوية للموظفين.

2-5 من حيث اصلاح العلاقة بين الحكومة المركزية والادارة المحلية: تتمثل في:

-توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة لتشمل كافة شؤون السكان المحليين.

-مساعدة الادارة المحلية بربط خطط التنمية المحلية بالخطط القومية.

-التقليص من حدة الرقابة المفروضة على اعضاء ومجالس الهيئات المحلية⁽¹⁾.

3-اهداف اصلاح الادارة المحلية:ان الهدف الاساسي في عملية اصلاح الادارة المحلية

هو⁽²⁾:

-توسيع صلاحيات وجهود الادارة المحلية في العمليات التنموية وعدم حصرها في الامور

التنظيمية او الاستشارية والخدمات المحدودة.

-رفع مستوى اداء الاجهزة المحلية واستقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها والاستمرارية في تدريبها

ورفع مستواها.

-زيادة الموارد المالية الذاتية وعدم اعتمادها على القروض والمساعدات الحكومية في انجاز

مشاريعها وقيامها لخدماتها باستقلالية وحرية من المركز.

من خلال ما سبق، نستخلص ان اصلاح الادارة المحلية في الجزائر بات امر حتمي لا بد منه

لإعادة النظر في المنظومة القانونية التي تثبت مدى الاستقلالية الادارية والمالية للجماعات المحلية،

والواقع العملي الذي يعكس حقيقة ذلك، فان الاساس الضروري من هذا الاصلاح هو الاعتماد

على نظام الادارة المحلية الذي يقوم بالاستقلالية الادارية في البث النهائي وسلطة التقرير في صنع

السياسات واتخاذ القرار، والاستقلالية في تحصيل الموارد في تمويل البرامج والمشاريع المحلية -

الاستقلالية المالية.

⁽¹⁾ بن حدة، مرجع سابق، ص-ص77-78-79.

⁽²⁾ محمد قاسم القريوتي، "مقدمة في الإدارة العامة". الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص-ص. 203-205.

المطلب الثاني: عصنة الادارة المحلية: تكريس الادارة الالكترونية

تعتبر الادارة الالكترونية استجابة قوية لتحديات القرن الواحد والعشرين التي تختصر العولمة والفضاء الرقمي والمعرفة وثورة الانترنت، فهي المدرسة الاحداث في الادارة نتيجة التطورات التكنولوجية التي ادت الى التحول من الاساليب الحديثة في انجاز الاعمال الى الاساليب الالكترونية.

وفي ضوء ذلك اتجهت العديد من المنظمات والادارات العمومية والمحلية الى تبني استخدام أحدث الاساليب الادارية والتوجه نحو تفعيل تطبيق الادارة الالكترونية لمواكبة عصر التقنية الرقمية وهذا ما يساهم بالارتقاء بالأداء ورفع كفاءة الموارد البشرية كما تحسن من جودة الخدمات للزبائن وعليه لا بد من عصنة الادارة المحلية بتكريس الادارة الالكترونية لتخفيف الاجراءات في تقديم الخدمات.

يعرفها الاستاذ "عمار بوحوش" على انها: " شكل من اشكال المعاملات التي يمكن ان تتم الكترونيا بين جهتين حكوميتين مع بعضها البعض، او بين المواطن وأيجهة حكومية على أي مستوي كمصلحة الاحوال المدنية، او وحدات الادارة المحلية والحكم المحلي او مصلحة الضرائب، ليدفع فاتورة الكهرباء او الماء او انهاء اجراءات معاش او يستخرج شهادة ميلاد او حتى ليدي بصوته في الانتخابات او غير ذلك من اشكال التعامل الاخرى"⁽¹⁾.

ويعرفها "توفيق عبد الرحمان" على انها: " انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت، دون ان يضطر العملاء للانتقال الى الادارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من اهدار للوقت والجهد والطاقات"⁽²⁾.

اما " سعد غالب ياسين" فيعرفها على انها: " منظومة الاعمال والانشطة التي يتم تنفيذها الكترونيا وعبر الشبكات"⁽³⁾.

(1) عمار بوحوش، "نظريات الإدارة الحديثة في القرن الحادي والعشرين". بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006، ص.14.

(2) توفيق عبد الرحمان، "الإدارة الإلكترونية". القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2003، ص.96.

(3) ياسين سعد غالب، "الإدارة الإلكترونية". عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص.27.

ومن هذا المنطلق يتضح لنا التعريف الاجرائي للإدارة الإلكترونية انها: القيام بكافة المعاملات الادارية الكترونيا، وهي منظومة تقنية تقوم على اساس استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية وشبكات الانترنت.

وهذا ما جاء في لسان المدير العام للعصرنة والوثائق والارشيف بوزارة الجماعات المحلية السيد "عبد الرزاق هني"، خلال يوم دراسي خصص لمتابعة تطبيق انظمة عصرنة الوثائق بحضور مدراء الادارة العامة والاتصالات لمختلف ولايات الوطن، ان الجهات المعنية ستشرع ابتداء من منتصف نوفمبر 2013 في تشغيل جهازين جديدين سيمكانان من استصدار 20 الف جواز سفر بيو ميري يوميا⁽¹⁾.

كما تم إطلاق برنامج الجزائر الالكترونية 2013: (E-Algérie) منذ عام 2008، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من شبكات الانترنت، ومختلف التقنيات المرتبطة بشبكة الانترنت في مارس 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني، الذي انشا من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986 كان من مهامه إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية⁽²⁾.

يهدف هذا المشروع الى عدة نقاط نذكر منها:

-ضمان الفعالية في تقديم الخدمات للمواطن واطاحتها للجميع بتسهيل وتبسيط الاجراءات الإدارية التي يسعى من خلالها الى الحصول على وثائق ومعلومات.

-تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من حيث استحداث السجل الوطني الاوتوماتيكي للحالة المدنية على مستوي التراب الوطني مما يمكن الفرد من استخراج الوثائق من أي بلدية كانت.

(1) المدير العام للعصرنة والوثائق والارشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية استصدار 20 الف جواز سفر بيوميري يوميا ابتداء من منتصف نوفمبر 2014 على الموقع <http://www.kawalisse.com/ar/2014/10/28> اطلع عليه يوم 2015/11/01 على الساعة 19:00 سا

(2) إبراهيم بختي، "الانترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، ع 01، 2002، ص.31.

-تحسين الخدمات والتخفيف من حدة البيروقراطية وتسهيل الأمور للمواطن كالاستغناء عن عملية التصديق على الوثائق⁽¹⁾.

تضمن البرنامج عدة محاور تتعلق بضرورة ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية لتحسين وترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن، وترشد الخدمات المقدمة له ومن امثلة تلك المعاملات نذكر⁽²⁾

1-الحالة المدنية: اصدار شهادات الميلاد12، عقد الزواج، جوازات السفر البيومترية، شهادة الوفاة، شهادة الميلاد s12، فالهدف الأساسي من هذه الإصلاحات، تتمثل في تبسيط و تخفيف الإجراءات الإدارية و مكافحة البيروقراطية وخاصة تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

2-الخدمات الاجتماعية: اذ تعتبر بنقلة نوعية بإدخال الخدمة الالكترونية للتأمينات الاجتماعية التي تسمح بالتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا وذوي الحقوق من خلال "بطاقة الشفاء الالكترونية" كما تسمح لصاحبها بالحصول على مستحقات التعويض.

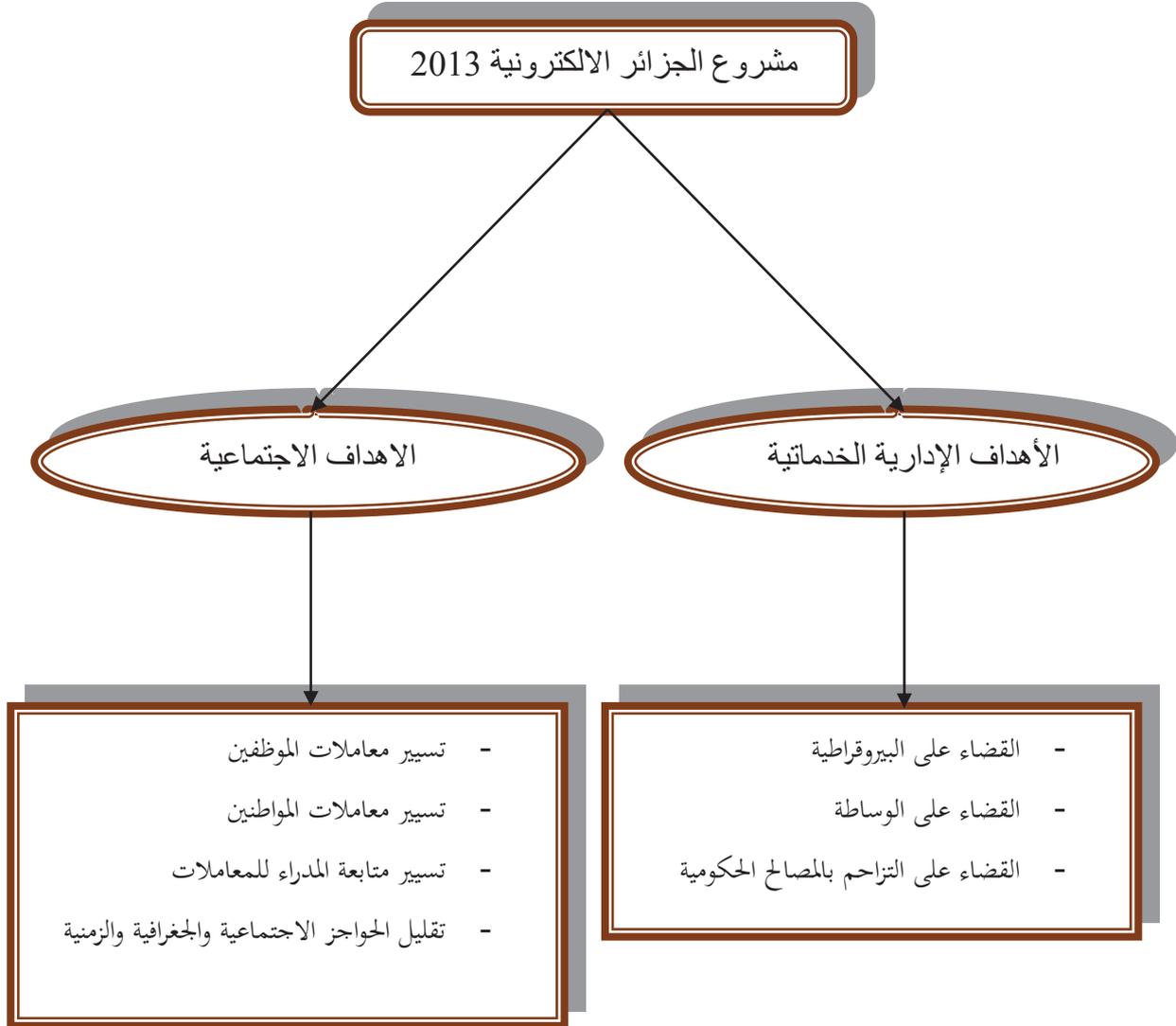
3-خدمات البريد: من خلال بطاقة السحب الالكترونية يتمكن المواطن او الزبون من سحب النقود في أي شبك او أي موزع أوتوماتيكي عبر القطر الجزائري، ولقد جاءت هذه البطاقة لتعوض الصك البريدي ومواكبة التطور التكنولوجي والحداثة والعصرية.

وانطلاقا من الانحرافات والتصرفات اللااخلاقية ومظاهر الفساد الإداري (المحسوبية، الرشوة، التسيب، البطء في تقديم الخدمات، الروتين... الخ) تظهر لنا أهمية عصرنة الجهاز الإداري بصفة عامة، والإدارة المحلية الجزائرية على وجه الخصوص، حيث بات كخيار استراتيجي لا بد منه ومن زمن بعيد في إعادة بناء الإدارة العامة والإدارة المحلية الجزائرية على فكرة الإدارة وسيلة لتحقيق غايات المواطن ومشاركته في البرامج التنموية والمساهمة في النهوض بأعباء التنمية الوطنية.

(1) انظر الموقع الالكتروني <http://www.interieur.gov.dz/default.aspx?ing=ar> اطلع عليه يوم 2015/11/01 على الساعة 20:00 سا

(2) صيرينة حماش، "واقع الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية (بلدية اليباير 2011-2015)". مذكرة ماستر (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص ص 61-62-63.

مخطط يوضح اهداف مشروع الجزائر الالكترونية 2013



المصدر: من إعداد الطالب

يوضح المخطط السابق اهداف مشروع الجزائر الالكترونية، فهو من جهة أداة او وسيلة لتكريس مبدا الإدارة الالكترونية وتنفيذ وعصرنة الإدارات العامة والمحلية، فمن الجهة الخدماتية تسعى الى القضاء والحد من البيروقراطية ومختلف أنواع الفساد الإداري والقضاء على التزاحم والاكتظاظ في الإدارات والمصالح الحكومية، ومن الجهة الاجتماعية تضمن حسن سير الموظفين ومعاملاتهم مع المواطن والقضاء على التسيب والبطء في تقديم الخدمات وفك الحواجز الجغرافية والزمنية على المواطن في تنفيذ طلباته وخدماته.

المطلب الثالث: التعاون اللامركزي

تعتبر مشاركة السلطات المحلية من اجل التعاون والتنمية بين الأقاليم ليست وليدة اليوم، بل كانت منذ القدم في إطار التوأمة، فقد اصبح التعاون اللامركزي كبعد جديد هام للتنمية اصبح اكثر شمولية واحترافية من اجل تحقيق اهداف التنمية المشتركة.

" الطريق الوحيد الذي يقدم بعض الأمل في مستقبل أفضل للبشرية جمعاء

هي واحدة من التعاون والشراكة. " كوفي عنان الأمين العام لهيئة الامم المتحدة الحائز على جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة 2001⁽¹⁾.

تنص المادة 57 من القانون 10/11⁽²⁾ المتعلق بالبلدية: " لا تنفذ الا بعد المصادقة عليها من الوالي، المداورات المتضمنة ما يأتي:

-الميزانيات والحسابات.

-قبول الهبات والوصايا الأجنبية.

-اتفاقيات التوأمة.

-التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية.

كما تنص المادة 55 من القانون 07/12⁽³⁾ المتعلق بالولاية: " لا تنفذ الا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية عليها، في اجل أقصاه شهران، مداورات المجلس الشعبي الولائي، المتضمنة ما يأتي:

-الميزانيات والحسابات.

-التنازل عن الأملاك العقارية واقتناؤه وتبادلته.

-اتفاقيات التوأمة.

-قبول الهبات والوصايا الأجنبية.

انطلاقا من المواد السالفة الذكر في القانونين الجديدين للجماعات المحلية-الولاية والبلدية-وبالتركيز على عنصر اتفاقيات التوأمة، يتضح لنا الامر تمتع الجماعات المحلية الجزائرية وفي إطار التنظيم المعمول به،

⁽¹⁾Claire HOLMAN, **la coopération décentralisée : Réflexion sur les enjeux, les limites et les perspectives d'avenir**.mémoire DESS Management du secteur public, université de Lyon, 2003, p03.

⁽²⁾ ج ج د ش، القانون 10-11، مرجع سابق، المادة 57، ص.12.

⁽³⁾ ج ج د ش، القانون 07-12، مرجع سابق، المادة 55، ص.14.

بصلاحية ابرام اتفاقيات الشراكة والتوأمة مع هيئات أخرى لتبادل الخبرات والعمل المشترك في مجال تحقيق الأهداف المسطرة وهذا ما يعرف بالتعاون اللامركزي.

فتعرف على انها جميع أنشطة التعاون الدولي بموجب اتفاق الشراكة لغرض المصلحة المشتركة، بين جماعة واحدة (محلية) او جماعات كثيرة⁽¹⁾.

كما تعرف من خلال النظرة الفرنسية انها العملية التي تتمحور حول فكرة الشراكة، وبموجب ابرام الاتفاق مع شركاء اقليميين أجنب، وهي تشمل مختلف أنشطة الجماعات المحلية الفرنسية (مناطق، دوائر، بلديات... الخ) مع سلطات محلية اجنبية في ظل الشراكة والتوأمة والتعاون في البرامج والمشاريع التنموية⁽²⁾.

كما يعرفه مرصد التعاون اللامركزي للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية انه: " هو مجموع الاقتراحات الرسمية للتعاون من اجل التنمية تحت قيادة الهيئات المحلية التي تعمل على تحفيز وترقية قدرات الفاعلين الإقليميين وترقية التنمية لأكثر مساهمة، دون حذف تواجد الممارسة التي تحتفظ ببعض عناصر التعاون الدولي اللامركزي المحلي، يركز أساسا على تعدد الفاعلين، مصلحة متبادلة وشراكة، والتي تقدم أكثر فأكثر نحو الاقتراحات التي تحمل قيم مضافة للفاعلين عن طريق خاصية الميدان وقدرات وخبرة الهيئات المحلية⁽³⁾.

وفي قراءة أخرى حول التعاون اللامركزي انه: " مجموعة من العلاقات والتعاون، والمساعدات التنموية، وتعزيز الخارج في إطار الصداقة والدعم الفني والمساعدات الإنسانية والتسيير المشترك للسلع والخدمات التي تربط الجماعات المحلية الفرنسية والسلطات المحلية الأخرى الأجنبية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾Alain GUERLET, **COOPERATION INTERNATIONALE ET DESENTRALISEE De nouveaux objectifs**, Rapport présenté en séance plénière du CESR, 5 OCTOBRE 2007, P05.

⁽²⁾Claire HOLMAN, **Op.cit.**, P06

⁽³⁾ZAPATA GARESCH Eugène, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre L'union Européenne et Amérique Latin**, Manuel pratique, direction générale de la coopération internationale et du développement, groupe collet, ministère des affaires étrangère et européenne, 2008, p100.

⁽⁴⁾Grégoire joyeux, **LA DIMENSION ECONOMIQUE DU DEVELOPPEMENT DURABLE ET LACOOPERATION DECENTRALISEE : QUELLES SYNERGIE ?** Mémoire de fin d'étude, MBA management du développement durable, I.S.G. Paris, octobre 2001, p.08

1- خصائص التعاون اللامركزي:

بما ان التعاون اللامركزي هو قيام الهيئات المحلية بإبرام اتفاقيات التعاون والصداقة والشراكة في مجال تنمية القدرات والمواهب ونقل الخبرات والمعارف من دول الجوار او من دول اجنبية، فان هذا التعاون يمتاز بجملة من الخصائص والمميزات تتمثل فيما يلي:

1-1 تعدد الفاعلين: فهي تضم مختلف الشرائح كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات

المحلية تعمل في إطار التعاون على الإجابة لمتطلبات المواطن وتبادل الخبرات.

1-2 تعاون وتبادل الخبرات: فضاء لتبادل التقنيات بتنسيق كل الجهود لتحويل المعارف

والمعلومات وتقنيات التسيير والعمل الشئني للالتقاء والتقارب واكتساب الحلول للمشاكل المحلية.

1-3 تقارب المصالح واستفادة متبادلة: التقارب والمصلحة المتبادلة مع سحب الفوائد

الخاصة أي بمعنى الاستغناء عن المصالح الشخصية، والعمل بالشراكة دون المصلحة⁽¹⁾.

2- امثلة عن اتفاقيات التعاون اللامركزي التي حققتها الجزائر:

تكثيف التعاون اللامركزي بين الجزائر وفرنسا: أكد رئيس منطقة بروفانس الب كوت دازور السيد ميشال فوزال يوم 20/01/2014 إثر زيارة عمل وتعاون التي قادته الى الجزائر مؤكدا عزم بلاده في تكثيف التعاون اللامركزي في إطار الشراكة مع الجزائر في ميدان الشباب والصحة والتكوين المهني⁽²⁾.

كما تم ابرام اتفاقية تعاون وشراكة بين الجزائرية والجمهورية الفرنسية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88/08 المؤرخ في اول ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس 2008، يتضمن التصديق على اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بالتعاون الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر 2007 برغبة الطرفين في مواصلة تعزيز التعاون في المجال العلمي والتقني والثقافي والتربوي⁽³⁾.

(1) نسيمه مختاري، "التعاون الدولي اللامركزي من اجل التنمية المستدامة". رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص ص. 58-59-60.

(2) تكثيف التعاون اللامركزي بين الجزائر وفرنسا(فوزال) في الموقع الالكتروني <http://www.djazair.com/aps/341753> اطلع عليه يوم 02/11/2015 على الساعة 18:00 سا

(3) ج ج د ش، المرسوم الرئاسي رقم 88-08 المؤرخ 09/03/2008، المتضمن ابرام اتفاقية التعاون بين الجزائر وفرنسا، (الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في 16 مارس 2008).

كم تمت ابرام اتفاقيتي عمل وتعاونبين الجزائر وتونس على هامش الصالون المتوسطي للبناء "مديبيات2015" في المجالين العلمي والاقتصادي، وجمعت الاتفاقية الاقتصادية كل من الغرفة التجارية والصناعية "الصفاقس" والغرفة التجاري والصناعية لعنابة "سيبوس" اما الاتفاقية العلمية جمعت كل من جامعة صفاقس للتعليم العالي وجامعة برج بوعريبيج الجزائرية تهدف الى تمتين أواصر التعاون الثنائي والشراكة وتبادل الخبرات⁽¹⁾.

انطلاقا مما سبق، يتضح لنا مدى أهمية التعاون اللامركزي في النهوض بأعباء التنمية الوطنية والتنمية المحلية على وجه الخصوص، اذ تعتبر كوسيلة او أداة لتحقيق التنمية من خلال نقل الخبرات والمعارف الأجنبية، بالإضافة الى تمتين أواصر التعاون والتكامل والتنسيق اللامركزي سواء على المستوي المحلي-الإقليمي-او على المستوي الدولي.

ومن خلال الأمثلة السالفة الذكر، يتبين لنا اعتزام الدولة الجزائرية في تبني أسلوب التعاون اللامركزي في حين تنحصر في اتفاقيات تعاون وشراكة بين الدول الجوار، مما يفقد من خصوصيات ومميزات التعاون اللامركزي، نظرا لغياب التعاون بين الهيئات المحلية وتغييب النصوص القانونية التي تنظم ذلك خاصة على مستوى المجالس المحلية المنتخبة، وانوجدت فهي مقيدة بنظام الرقابة الوصائية المفروضة من طرف الوالي ووزير الداخلية والجماعاتالمحلية.

⁽¹⁾ الجزائر وتونس توقعان اتفاقيتي تعاون لامركزي في المجالين العلمي والاقتصادي في الموقع الإلكتروني <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=299480> اطلع عليه يوم 2015/11/02 على الساعة 20:00 سا

المبحث الثاني: الاليات الاقتصادية (اصلاح المنظومة الاقتصادية)

في كل بلد يعد الاقتصاد الوطني من بين الانشغالات السياسية لأي دولة، باعتباره موضوع حاسما للاستقرار والرفاهية الاجتماعية، وعاملا ضروريا في النهوض بأعباء التنمية الوطنية والتنمية المحلية، وعليه تسعى الحكومات الى تحقيق سياسة اقتصادية ناجحة الى حد ما تحاول من خلالها تجسيد اهداف على المدى القريب والمتوسط والبعيد لغرض تلبية الحاجيات الوطنية من جهة ودعم نفوذها داخليا وخارجيا من جهة أخرى.

على غرار الدولة الجزائرية ومنذ الامس البعيد، تسعى جاهدة في سبيل تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والبحث عن السبل الكفيلة لإنجاح مخططاتها وبرامجها التنموية وتسخير مختلف الاليات لدفع عجلة التنمية المحلية والوطنية لمواكبة التغيرات الحاصلة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن العوامل التي تأثر سلبا على التنمية المحلية في الجزائر هو الاعتماد الكبير للجماعات المحلية على القروض والاعانات الحكومية، في حين اعتماد هذه الأخيرة على الإيرادات من الجباية البترولية الذي اضحى المصدر الوحيد في تحصيل وتمويل المشاريع والبرامج التنموية على المستوى الوطني او المحلي مما يضعف من ميزانية الدولة ويعطل المشاريع بتذبذب أسعار البترول وضعف الاستثمارات خارج المحروقات، وعليه، بات الامر حتمي لإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية لبعث التنمية الوطنية بصفة عامة و التنمية المحلية على وجه الخصوص.

من مميزات اقتصاد الدولة الجزائرية انه اقتصاد ريعي، واعتمادها للثروات الباطنية او الطبيعية في تحصيل إيراداتها في ظل غياب الاستثمارات خارج المحروقات، وان وجدت فهي عبارة عن نسب وأرقام لا تكفي لسد حاجياتها، فالإيرادات بالعملة الصعبة الناتجة من الجباية البترولية نفسها الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع والخدمات.

وعليه، وفي ظل غياب الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، والاعتماد الكبير على البترول يمثل فخا مزدوجا للاقتصاد الوطني من خلال⁽¹⁾:

على المستوى الداخلي: اضعاف الانتاجية او الجهد للإنتاجية امام سهولة الاستيراد وهذا راجع لوفرة السيولة المالية من المحروقات.

على المستوى الخارجي: التبعية للتقلبات في الأسواق العالمية الدولية.

كما أشرنا في السابق عن الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري والدور المحوري لقطاع المحروقات في الانفاق العام، فان الإيرادات العامة في الجزائر تستند الى عائدات البترول من خلال الجباية البترولية، وفيما يلي عرض لنسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2014/2010.

جدول (7) الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة خلال الفترة

(مليون دج)

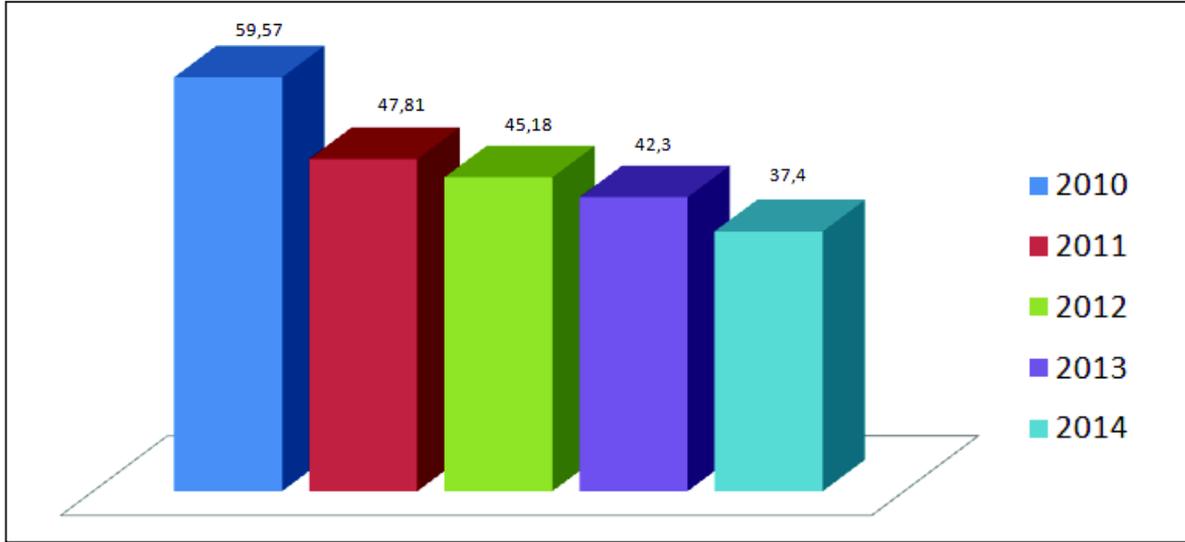
2014/2010

| السنوات | | | | | |
|---------|---------|---------|---------|---------|---|
| 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
| 4218180 | 3820000 | 3455650 | 3198400 | 3081500 | المجموع العام لإيرادات الميزانية |
| 2640450 | 2204100 | 1894050 | 1669000 | 1245700 | مجموع الموارد العادية |
| 1577730 | 1615900 | 1561600 | 1529400 | 1835800 | مجموع الجباية البترولية |
| %37,40 | %42,30 | %45,18 | %47,81 | %59,57 | نسبة الجباية البترولية من المجموع العام للإيرادات |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجداول (أ) في الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة للفترة 2014/2010.

⁽¹⁾ ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر". أطروحة دكتوراه (جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006/2007)، ص.76.

الشكل (1) يوضح نسبة الجباية البترولية من المجموع العام للموازنة العامة للجزائر خلال للفترة 2010/2014.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (7).

وهكذا ومن خلال الجدول (7) والشكل البياني أعلاه، يتبين لنا استحواذ الجباية البترولية على دورها التمويلي لإيرادات الموازنة العامة للجزائر للفترة 2014/2010، حيث بلغت نسبة حوالي 60% سنة 2010، لتصل الى مستوى ادنى سنة 2014 بنسبة 37,40 نظرا لتقلبات أسعار النفط والتنافسية الدولية للأسواق العالمية وتراجع أسعار البترول الجزائري في الفترات الأخيرة ما دون 60 دولار للبرميل سنة 2014.

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا حتمية الامر بالعمل على ترقية الاقتصاد الوطني الجزائري الى خارج المحروقات وحتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع، وهذا ما سنعالجه من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: ترقية وتشجيع القطاع الخاص
- المطلب الثاني: ترقية وتشجيع الاستثمارات.
- المطلب الثالث: اصلاح الجباية المحلية.

المطلب الأول: ترقية وتشجيع القطاع الخاص

يتمثل القطاع الخاص في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه شركات الأموال او الافراد او الأشخاص.

كما يعرف انه: "القطاع الذي يدار بمعرفة الافراد او وحدات الاعمال، وهي تسعى الى اقصى ربح ممكن"⁽¹⁾.

ويمكن تعريفه: "القطاع المملوك للخواص وتتولى اليات السوق وتوجيهه، ويسعى بالتالي الى اقصى ربح ممكن"⁽²⁾.

1- أهمية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:

تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية في تفعيل القطاع الخاص في الجزائر ومكانته واهميته في دفع عجلة التنمية وهي⁽³⁾:

-رفع وتحسين الإنتاجية ومستوى الأداء.

-الفعالية في اتخاذ القرارات.

-جلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والتكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية.

-التقليل من الهيمنة واحتكار المؤسسات العمومية وفرض التنافسية في الإنتاج.

-احداث مناصب الشغل.

-تخفيض العجز في ميزانية الدولة.

ومن بين الأهداف المسطرة كذلك للقطاع الخاص نذكر⁽⁴⁾:

(1) خليل خميس، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، ع09، ورقة، 2011، ص.205.
(2) ياسمين نوري، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني". رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015)، ص. 22.
(3) سفيان بن عبد العزيز، "دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات". مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع61-62، جامعة بشار: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص-ص. 174-175.
(4) محمد زوزي، "تجربة القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية". أطروحة دكتوراه (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص.167.

-المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وتحريك الادخار وتلبية حاجبات المواطنين من سلع والخدمات.

-تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق المساهمة في النشاطات الصناعية.

-المساهمة في تحقيق سياسة التنمية المحلية المتوازنة، وتثبيت السكان عن طريق الاستثمار وتشغيل اليد العاملة في المناطق المحرومة.

يعتبر القطاع الخاص من بين اهم الاليات الرامية الى تفعيل التنمية والنمو على مختلف المستويات نظرا للدور الفعال الذي يقوم به في سبيل الحد من الفقر والبطالة، وجلب رؤوس الأموال ورفع من الإنتاجية كما ونوعا، والعمل على ترقية المنتج الوطني المحلي.

وعليه، لا بد على الدولة تسخير الظروف الملائمة لتنمية القطاع الخاص برفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام اعمال موجه الى السوق، يعمل بصورة فعالة ويحقق النمو الاقتصادي وذلك بالعمل على مايلي⁽¹⁾:

-تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية كالصحة والمياه والتعليم والطاقة

-تعزيز المؤسسات وتطوير الأطر التنظيمية التي تدعم التنمية المحلية والقطاع الخاص

-اصلاح بيئة الاعمال والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات.

-تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: تشجيع وترقية الاستثمارات

نظرا لأهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تباينت وتضاربت الآراء حول مفهوم

الاستثمار، وبمحاولة منا الوقوف على بعضها وهي كالتالي:

عبارة عن تلك الوسائل المادية والغير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترت او أنشئت من

طرف المؤسسة لغرض استخدامها، لا لبيعها⁽²⁾.

كما ورد في كتابة أخرى عن الاستثمار انه: " التعامل بالأموال او استخدامها من اجل الحصول

على الأرباح، وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد مستقبلا⁽³⁾.

(1) عبد الرزاق مولاي لخضر، "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية -حالة الجزائر". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع9، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص.66.

(2) محمد ارباب الله، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص.35.

(3) سهام بجاوية، "الاستثمارات البيئية ومساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نوفمبر2005)، ص.22.

كما عرف الاستثمار انه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح المالي عموما، قد يكون ملموس (الأراضي، البنيات، السلع، الآلات، والمعدات... الخ) أو يكون على شكل سيولة مالية (كأسهم، السندات، والتعهدات... الخ)⁽¹⁾.

يعد تشجيع ودعم الاستثمارات من اهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية للعديد من البلدان، والجزائر كغيرها من البلدان تسعى الى بعث الحركية في كافة القطاعات من خلال ما يعرف بمخططات وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وأنشئت في سبيل ذلك هيئات اشراف ومتابعة تتمثل في:

1- المجلس الوطني للاستثمار CNI⁽²⁾: من خلال المادة (18 معدلة) من الامر رقم 01-

03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وفي الفصل الأول بعنوان: المجلس الوطني للاستثمار، من الباب الرابع تنص على: " ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار مجلس وطني للاستثمار، يدعى في صلب النص " بالمجلس " تحت سلطة رئيس الحكومة، مكلف بما يلي:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار اولويتها.

- يقترح تدابير حفزية للاستثمار.

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI⁽³⁾: وفي المادة 21 من نفس الامر وفي الفصل

الثاني بعنوان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي: مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تتولى المهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المقيمين والغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات.

- منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب المعمول فيه.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

(1) محمد غدري، " القطاع الزراعي في الجزائر واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3): كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2001/2012، ص.50.

(2) المادة 18 من الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

(3) المادة 21 من الامر 01-03، مرجع سابق.

-التأكد من الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.

3- الشباك الوحيد اللامركزي: من اجل التخلص على مشكل البيروقراطية والتخلص من المتاعب وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين المحليين والأجانب، تم انشاء شبك وحيد لامركزي على مستوى الهيئات والإدارات المعنية بذلك⁽¹⁾.

وهي عبارة عن هيكل لامركزي يتواجد على مستوى الولاية، يعمل هذا الشباك بالتعاون مع الإدارات والمنظمات المعنية بتخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية لصالح المؤسسات والشباب المستثمرين في انجاز وتنفيذ مشاريعهم⁽²⁾.

4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ⁽³⁾: هو جهاز للشباب العاطلين عن

العمل لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 19 الى 35 سنة ومن بين مهامه ما يلي:

-دعم وتوجيه ومرافقة الشباب المستثمرين الى انشاء النشاطات.

-توفير لشباب المستثمرين معلومات اقتصادية، تقنية، تشريعية فيما يخص انشطتهم.

-انشاء العديد من النشاطات والخدمات.

-تنمية العلاقات بين مصالح البنوك، الضرائب، مصالح التأمينات.

-ضمان التكوين لصالح الشباب المستثمرين.

(1) زين منصور، " واقع وفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، جامعة الشلف.

(2) khaledstane, *L'investissement local et dynamique des territoires-cas de Constantine*, mémoire magister (université Mentouri-constantine : faculté de science économique et science de gestion, 2006/2007), p.23.

(3) انظر الموقع <http://www.ansej.org.dz/?q=fi/content/le-dispositif-de-emploi-des-jeunes> اطلع عليه يوم

2015/11/11 على الساعة 20:00 سا

جدول (8) تطور المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

| القطاع | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|----------------|-------|-------|-------|-------|
| الفلاحة والصيد | 2222 | 3686 | 6705 | 8225 |
| الحرف | 3264 | 3559 | 5438 | 4900 |
| البناء | 2794 | 3672 | 4375 | 4347 |
| صناعة وصيانة | 1542 | 2118 | 3301 | 3333 |
| خدمات | 12819 | 29797 | 45993 | 22234 |
| المجموع | 22641 | 42832 | 65812 | 43039 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على www.ansej.org.dz/?q/content/nos-statiques

يبين هذا الجدول المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لصالح الشباب العاطلين عن العمل والراغبين في الاستثمار في مختلف الأنشطة، حيث بلغت في عام 2010 بحوالي 22641 مشروع استثماري، لتبلغ حوالي 42832 مشروع في عام 2011 ليصل عدد المشاريع الاستثمارية سنة 2012 الى 65812 مشروع، فينخفض نوعا ما سنة 2013 الى 43039 مشروع، تشير هذه الأرقام الى مدى رغبة المواطن الجزائري في الاستثمار ومدى اعتزام الدولة على ترقيةها وتشجيعها وتقديم الدعم في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص.

5-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾PME: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم

94-211 المؤرخ في 18 جوان 1994 وتهدف الى:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال انشائها وتطويرها.
- اعداد استراتيجية تطويرها.

⁽¹⁾أريال الله، مرجع سابق، ص.94.

-تقديم الدعم في تمويلها.

-القيام بدراسات اقتصادية لترقيتها وتطويرها.

انطلاقا مما سبق يتضح لنا عزم الدولة الجزائرية في إقامة ترسانة قانونية ومؤسسية في مجال تطوير وترقية الاستثمار، هذا سعيًا من أجل التنوع الاقتصادي والخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للربيع النفطي من جهة، والهيمنة الدولية لمختلف الأسواق في ظل اقتصاد السوق من جهة أخرى.

6-اهداف الاستثمار في مجال التنمية المحلية:

ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية من أجلها في مجال تطوير وترقية الاستثمار ما يلي:

-تطوير وترقية المنتج المحلي.

-ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة.

-المساهمة في تحصيل الجباية المحلية لصالح الهيئات المحلية.

-المساهمة في اعداد البرامج والمشاريع التنموية وطنيا ومحليا.

-تقديم وتوفير الخدمات للمواطنين على أحسن وجه.

المساهمة مع الدولة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: اصلاح وترشيد الجباية المحلية

ان قدرة السلطات المحلية على تأمين الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية مرتبطة أساسا بالموارد المالية لهذه السلطات، او ما يعرف بالمالية او الجباية المحلية، في حين تعتبر العامل المحوري في تحقيق استقلالية الهيئات المحلية من جهة، وتحقيق التنمية المحلية من جهة ثانية، فلا فائدة في توسيع الصلاحيات دون منح الاستقلالية المالية لهذه الهيئات، فكلما ازدادت الموارد المالية والاستقلالية في تحصيلها، ازدادت الهيئات المحلية في مباشرة صلاحياتها ومهامها وتحققت التنمية المحلية، فالسؤال المطروح هنا، هو مدى استقلالية الجماعات المحلية في تحصيل الجباية؟ وما السبل لتحقيق ذلك.

قبل ان نتناول موضوع اصلاح الجباية المحلية، سنعرف بعض المصطلحات اللصيقة بموضوع

الجباية المحلية وتشمل الضريبة والرسم والمالية المحلية.

عرف محمد عباس محرزى الضريبة انها: "اقتطاع نقدي بدون مقابل منحز لفائدة الدولة وجماعاتها المحلية"⁽¹⁾.

وهي تتمثل أساسا في الاقتطاع المالي بصفة ملزمة واجبارية على الأشخاص الطبيعية والمعنوية للمساهمة في تغطية نفقات الدولة.

يعرف الأستاذ محمد الصغير بعلي الرسم انها: "هو مورد مالي تتحصل عليه الدولة ممن يكون بحاجة لخدمة خاصة كالرسوم في التسجيل الجامعي"⁽²⁾.

الفرق بين الضريبة والرسم: كلاهما يتشابهان في عنصر الإلزامية والاجبارية، ويختلفان في كون الرسم يفرض مقابل خدمة فهو ذو نفع خاص، ونفع عام، اما الضريبة تفرض دون مقابل فهي كمساهمة من الفرد في تغطية جانب من نفقات الدولة⁽³⁾.

اما المالية المحلية فهي وثيقة رسمية تبني ارقامها على أساس التنبؤ بحجم كل الإيرادات والنفقات المحلية اللازمة لتنفيذ المشاريع والنشاطات ذات الطابع المحلي⁽⁴⁾.

تعرف الجباية المحلية انها مجموعة من الضرائب والرسوم للجماعات المحلية وهيئاتها المباشرة وغير المباشرة، أي تلك التي تحصلها بنفسها او تلك المحولة لها من طرف الدولة⁽⁵⁾.

تنص المادة الأولى من القانون 10-11 من الباب الأول على: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"⁽⁶⁾.

(1) محمد عياش محرزى، "اقتصاديات الجباية والضرائب". الجزائر: دار هومة، ط4، 2008، ص.13.

(2) محمد الصغير بعلي، "المالية العامة". الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص.60.

(3) سميرة بوزيني وحنان عويج، "مساهمة الضرائب والرسوم في التنمية الاقتصادية للجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية البويرة للفترة 2013/2014". مذكرة ماستر (جامعة العقيد اكلي محمد ولحاج-البويرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015)، ص.28.

(4) عبد القادر لمير، "الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية-دراسة ميزانية بلدية ادرار". رسالة ماجستير (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2014)، ص.140.

(5) عبد المومن بن صغير، "واقع إشكالية الجباية المحلية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع01، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص.90.

(6) ج ج د ش، القانون 10-11، مرجع سابق، المادة الأولى، ص.07.

كذلك الامر بالنسبة للمادة الأولى من القانون 12-07 من الباب الأول تنص على: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"⁽¹⁾.

فالمقصود بالذمة المالية المستقلة هو مدى تمتع السلطات المحلية بالحق في تحصيل الجباية باستقلالية عن الهيئات المركزية وتمويل مشاريعها التنموية دون الاستعانة بالقروض الحكومية التي تتميز بالرقابة الشديدة.

الاستقلالية المالية هو الاعتراف بخاصية الاستقلالية والذمة المالية لصالح الجماعات المحلية وتوفير الموارد المالية التي تمكنها في أداء اختصاصاتها الموكلة لها، واشباع حاجيات المجتمعات المحلية في نطاق عملها⁽²⁾.

ونظر للواقع المعاش والأوضاع المزرية الذي تعانيه الكثير من البلديات والولايات وفي ظل غياب المشاريع التنموية والتهميش من طرف المصالح المعنية والمشاكل التي باتت تؤرق المواطن يتضح لنا مدى غياب الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في تحصيل الجباية من جهة، وضعف النسيج الضريبي لهذه الهيئات، مما يدفع بها للاقتراض وطلب الإعانات من السلطات المركزية مما يفقدها خاصية الاستقلالية والرضوخ للسياسات والقرارات المركزية والوقوع في قبضة المركزية وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

1- تنامي العجز المالي للسلطات المحلية: وهذا راجع لأسباب منها⁽³⁾:

-ضعف النسيج الجبائي بالنسبة للهيئات المحلية-ضعف الإيرادات-

-عدم وجود إطارات مؤهلة في المالية والجباية.

-تدخل السلطات المحلية في العديد من المجالات مما زاد العبء في الانفاق.

ومن بين الصعوبات والعوائق التي تتصدى للجباية المحلية كذلك نذكر⁽⁴⁾:

(1) ج ج د ش، القانون 12-07، مرجع سابق، المادة الأولى، ص.9.

(2) دلال بري، "الاستقلال المالي للبلدية". مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص.09.

(3) شوقي جباري وبسمة عولي، "تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع02، جوان 2005، ص.31.

(4) احمد سي يوسف، "تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وفاق". رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص.100.

-القسم الإداري لسنة 1984 وانشاء بلديات معزولة بدون نشاط تجاري واقتصادي مما يضعفها في تحصيل الجباية المحلية.

-سياسة التنازل العقاري لممتلكات الجماعات المحلية لوكالات مستقلة.

-سياسة الخوصصة التي تبنتها الجزائر بموجب دخولها في مرحلة الليبرالية الاقتصادية او ما يعرف باقتصاد السوق والتي مست المؤسسات المحلية.

-اسناد صلاحيات للجماعات المحلية بغض النظر في الموارد اللازمة.

-ضعف التأطير البشري وغياب الكفاءة والتكوين في المجال المالي والجبائي.

انطلاقا من العوائق والصعوبات السالفة الذكر التي تتصدى للجماعات المحلية في تحصيل جبايتها يتضح لنا مدى تنامي العجز المالي الذي بات يفقد الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وهذا راجع لاستعانتها للقروض والاعانات الحكومية طبعا في ظل الرقابة على الميزانيات المحلية، بالإضافة الى نقص الوعاء الضريبي للعديد من البلديات والولايات، وتبعية النظام الجبائي المحلي للمركز وتدخل الدولة في تحصيله، نهيك عن ظاهرة الفساد الذي يمس الصفقات العمومية... الخ، وفي ظل هذه الأوضاع لا بد من إعادة النظر في المنظومة الجبائية للجماعات المحلية وتفعيل مبداء الاستقلالية المالية وإصلاح وترشيد المالية المحلية.

2- إصلاح الجباية المحلية:

1-2 محاربة ومجابهة كافة اشكال الغش والتهرب الضريبي:

- تحسين فعالية النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات في تحصيل الضريبة وصياغة التشريع بأسلوب شفاف.
- تحسين الجهاز الإداري الضريبي وتحديث وتحديد الوسائل والامكانيات الإدارية في المجال الضريبي والجبائي.
- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة وتخفيف حدة التوتر في المعاملات مع المواطن او المكلف بالضريبة.
- تحسين الرقابة الجبائية والكشف عن المخالفات المرتكبة وتشديد العقوبات والغرامات المالية على مرتكبيها.

2-2 اشراك الجماعات المحلية في اعداد نظام الجباية: يكون ذلك بتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية في تحصيل الضريبة واعدادها بما يتماشى ومتطلباتها ونفقاتها.

2-3 الابتعاد عن التوزيع التمييزي لحصيلة الجباية: من حيث التوزيع العادل للثروة الجبائية بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية⁽¹⁾.

كما تتمحور الإجراءات المقترحة في مجال الإصلاح الضريبي والجبائي في أربعة محاور أساسية وهي:

2-4 الإجراءات الجبائية والمالية: وتقتضي الإجراءات المستعجلة في تدارك العجز وإعادة التوازن الجبائي لمختلف الهيئات المحلية مثلا بمسح الديون.

2-5 الإجراءات التنظيمية والقانونية: التي تهدف الى توضيح المهام الجديدة للمجالس المحلية وشروط ممارستها وتدخلها وضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لها باعتبارها جماعة قاعدية تسمح لها بالتصرف في شتى الميادين.

2-6 الإجراءات المتعلقة بالتسيير والإدارة المحلية: تكمن في تحسين قدرة الإدارة المحلية في التسيير والتحكم في النفقات واعداد اطر ميزانية جديدة لصالح الجماعات المحلية اخذا بعين الاعتبار تكاليف نفقاتها وبرامجها ونشاطاتها.

2-7 الإجراءات المتعلقة بالتأطير: وضع مخططات توجيهية لتكوين المدراء والرؤساء والعاملين في الإدارة المحلية وتحفيزهم بالارتقاء الى مستوى المهام الجديدة التي فرضتها العصرية والحكومة الالكترونية⁽²⁾.

مما سبق نستنتج مجموعة من النقاط او الركائز التي ينبغي القيام بها في مجال اصلاح الجباية المحلية وتكريس الاستقلالية المالية للجماعات المحلية لنهوض بأعباء التنمية المحلية ونذكر مثلا:

- إعطاء صلاحيات أوسع للهيئات المحلية في تحصيل الجباية واعدادها وتنفيذها.

- انشاء مصالح لامركزية على مستوى البلديات والولايات في مجال تحصيل الضرائب والرسوم.

(1) احمد بلجلالي، "إشكالية عجز ميزانية البلديات-دراسة تقييمية لبلديات: جيلالي بن عامر، سيدي علي ملال، قرطوفة،ولاية تيارت". رسالة ماجستير (جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009/2010)، ص ص.212-213.

(2) يوسف، مرجع سابق، ص ص.158-159.

- التخفيف من شدة الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية.
- محاورة مختلف اشكال التهرب الضريبي وردع ومخالفة مرتكبيها.
- توطيد العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة وتحسين المعاملات مع المواطن.
- إعادة النظر في توزيع الجباية بين البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- ترقية العنصر البشري للإدارة المحلية في مجال الضرائب والجباية المحلية.
- دعم الاستثمارات المحلية للمساهمة في تحصيل الضرائب لصالح المجالس المحلية.
- العمل على إقامة ترسانة قانونية فعلية تضبط الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

المبحث الثالث: الاليات الاجتماعية (اشراك الفواعل الغير الرسمية في التنمية المحلية)

بالإضافة الى الاليات السياسية في إعادة بعث التنمية المحلية التي تقتضي بإعادة صياغة مفهوم اللامركزية وإعادة الاعتبار لمنظومة الجماعات المحلية ودرها في تحقيق التنمية المحلية من جهة، والاليات الاقتصادية التي تقتضي كذلك إعادة الاعتبار للدولة الريعية وحثمية التنوع الاقتصادي من جهة ثانية، فالآليات الاجتماعية التي مفادها اشراك كل الفواعل الغير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية المحلية من خلال اشراك منظمات المجتمع المدني، و المشاركة الشعبية، ودور الاعلام في التنمية المحلية، باتت اليات حتمية لا بد منها في دفع عجلة التنمية وايصال متطلبات المجتمع المحلي للعبة السوداء، وتكريس مبدا الديمقراطية التشاركية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث سعيا منا توضيح دور الفواعل الغير الرسمية في إعادة بعث التنمية المحلية من خلال المطالب التالية:

-المطلب الأول: اشراك منظمات المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية.

-المطلب الثاني: اشراك المواطن في التنمية المحلية.

-المطلب الثالث: دور الاعلام في التنمية المحلية.

المطلب الأول: اشراك منظمات المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية

لقد أصبح المجتمع المدني حلقة هامة، أو من الضروريات بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية فهو تكريسا للديمقراطية الحققة من خلال المشاركة والرقابة، ومن الناحية التنموية من خلال العمل التحسيبي ودوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المساءلة إن توفرت البيئة لذلك. يعرف على انها المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والاسرة⁽¹⁾.

المجتمع المدني هو الذي يشمل على المؤسسات المدنية ينظم اليها الافراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الناس، ومن بين أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمع المدني نجد، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات الثقافية والنسوية، الجمعيات المدافعة عن حقوق الانسان⁽²⁾.

ويعرف المجتمع المدني حسب مركز دراسات الوحدة العربية خلال الندوة التي أقيمت حول "مؤسسات المجتمع المدني " عام 1992 انها: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي او الوطني، مثل الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالمدافع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"⁽³⁾.

⁽¹⁾ مني هرموش، " دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-حالة الجزائر". رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص.19.

⁽²⁾ عبد السلام عبد اللاوي، " دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية-دراسة حالة ولايتي المسيلة وبرج بوعريو". رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص.17.

⁽³⁾ عياش عامر، محمد جاسم، " دور منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان-دراسة قانونية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، 2002، ص.6.

تعريف البنك الدولي انه: " شبكة من المنظمات الطوعية الحرة المستقلة عن الجهاز الحكومي، التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة، في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والفكرة والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السليمة للخلافات والصراعات"⁽¹⁾.

1- دور منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية: تتجلى أدوار المجتمع المدني في

مجال التنمية فيما يلي:

-تبنى برامج المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، والقيام بعمليات التوعية والتحسيس والتشجير.

-تتقيد افراد المجتمع من خلال تنظيم ورشات عمل وندوات وعقد المؤتمرات في مواضيع اجتماعية، اقتصادية، ثقافية... وغير ذلك.

-تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية ولاسيما في المناطق الريفية.

-الدفاع عن حقوق الانسان ومتابعة قضايا السجناء والمعتقلين

-بناء قدرات ومهارات الافراد والقيام بعمل اجتماعي ليمارس الافراد ولائهم وانتمائهم لمجتمعاتهم.

-تقديم اراء واقتراحات قد تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات في إيجاد الحلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة.

-تحقيق الديمقراطية والمشاركة ومقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية⁽²⁾.

كما يقوم المجتمع المدني بمجموعة من الوظائف والمهام تتمثل أساسا فيما يلي:

-تجميع المصالح وصيانتها من خلال المنظمات والتوفيق بينها.

-مواجهة الصراعات والبحث عن الحلول بالتعاون والحوار.

-تعزير التنمية المجتمعية وتلبية مطالب المواطن.

-افراز قيادات مقتنعة بمبدأ الديمقراطية.

-نشر ثقافة حضارية على أساس المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية التشاركية.

(1) نادية بونوة، " دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة-حالة الجزائر 1989/2009". رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009)، ص.36.

(2) إبراهيم ملاوي، " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع2، جامعة الأردن: قسم الاقتصاد، 2008، ص.264.

- تطوير مشاركة المواطن والرقابة اليومية للأداء الحكومي.

- نشر قيم المحبة والتلاحم من خلال العمل الجماعي⁽¹⁾.

من خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا ان المجتمع المدني عبارة عن تنظيمات تطوعية لا تسعى للسلطة بل تسعى الى خدمة الصالح العام، فهي همزة وصل بين المواطن و أجهزة الدولة، تشمل النقابات والجمعيات والأحزاب(خارج السلطة) ولجان الاحياء والكشافات... وغير ذلك من المنظمات، كما تتجلى لنا أهمية المجتمع المدني في إعادة بعث التنمية المحلية، فهو الية من اليات تحقيق مبدا الديمقراطية التشاركية، وتعزيز مكانة المواطن في العمل التنموي واشباع رغباته، والاعتماد على أسلوب الحوار والتشاور بدلا من الصراعات والصدام، والقيام بالعمل المشترك في مجال تنمية وترقية الخدمات والمجتمعات المحلية بإيصال مطالبه للهيئات المحلية والمشاركة في مداولات المجالس المحلية وامدادهم باقتراحات واء فيما يخص مطالب المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: اشراك المواطن في التنمية المحلية

لقد كرس المشرع الجزائري مبدا مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية من خلال الباب الثالث من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية، وفي المادة 13 منه تنص على: " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، ان يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير او كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم او طبيعة نشاطاتهم.

اذن من خلال النص القانوني أعلاه تتضح لنا فكرة اشراك المواطن في الشؤون المحلية، ومدى تحقيق الديمقراطية المحلية والتسيير الجوارى، وهذا ما سنتطرق اليه لاحقا من خلال تبيان دور المواطن او المشاركة الشعبية في الشأن المحلي.

⁽¹⁾ عبد اللطيف باري، "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006/2007)، ص.25.

1- مشاركة المواطن في التنمية المحلية

ان الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية هو تخفيف العبء على الهيئات المركزية في القيام بمهامها وتحويل بعض الصلاحيات للهيئات المحلية المتمثلة في الجماعات المحلية-البلدية والولاية-، حيث تقوم هذه الأخيرة باشتراك المجتمع المحلي لإدارة وتنظيم وحل مشاكلهم بأنفسهم، وهذا الاشراف يحقق مبدأ الديمقراطية والحكم السليم.

هي وسيلة من احدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من ان يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم، ويعد كمفهوم أساسي في تنظيم المجتمع، ويقوم على مجموعة من المفاهيم الفرعية ومنها:

- بدون مساهمة السكان لا يصبح هناك معنى للديمقراطية.
- غياب المساهمة يؤدي الى الانعزال والسلبية.
- مساهمة الانسان في توجيه حياته يؤدي الى نمو احساسه بكيانه الشخصي.
- المشاركة تؤدي الى فهم المشكلات والتعامل معها.
- المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيرات والتحديث⁽¹⁾.

2- أهمية المشاركة الشعبية: تتجلى أهمية المشاركة الشعبية فيما يلي:

1-2 المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة: تستخدم المشاركة الشعبية لتقليل التكلفة من خلال رفع

جزء من أعباء المشاريع والبرامج والقيام بها بالمجهودات والتمويل الذاتيين.

2-2 المشاركة أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات: يعتبر

كوسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات المواطنين ومطالبهم للحكومة عن طريق ممثلهم النيابيين.

(1) منال عبد المعطي صالح قدومي، " دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي -حالة دراسية للجنانا لحياء السكنية في مدينة نابلس". رسالة ماجستير (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2008)، ص.ص 27-28.

3-2 المشاركة وسيلة لتحقيق فعالية المشروعات وتوظيف الموارد: تحقق المشاركة الشعبية

التناسق بين العلاقات والتعاون بين مختلف المستويات بداية من المحليات وصولا الى الهيئات المركزية من خلال الاستفادة من المشاريع التنموية.

4-2 المشاركة أداة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات لصالح الاسر والمجتمعات

المحتاجة: من خلال القنوات التطوعية باعتبارها القنوات الوحيدة في تامين الاستخدام الأمثل للدعم والمساعدات التي توجه للفئات الضعيفة⁽¹⁾.

3- دور مشاركة المواطن في التنمية المحلية: ان المشاركة مبدا أساسي من مبادئ تنمية المجتمع

المحلي على أساس ان التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم من غير المواطن، ومنه يتضح دور المواطن في التنمية من خلال:

توفير الجهد الحكومي لما هو اهم من المستويات الكبرى على المستوى الوطني.

تكريس مبدا ديمقراطية الخدمات عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

الرفع من الوعي الاجتماعي للمجتمعات المحلية⁽²⁾

يعتبر المواطن او المجتمع المحلي الية من اليات تعزيز بناء قدرات التنمية المحلية، فالمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية أساس ضروري لبناء الديمقراطية، والمساهمة في شفافية ومصداقية العمل المحلي، وايصال مطالب المجتمعات المحلية لأجهزة الدولة وترجمتها على شكل سياسات خاضعة للرقابة الشعبية التي هي أساسا عبارة عن الاستجابة لمدخلات المواطن، فالمواطن ان صح التعبير فاعل أساسي لا بد منه في الحياة السياسية على المستوى الوطني او المحلي، فهو عماد بناء الديمقراطية و اساس نجاح التنمية المحلية التي هي الأساس الضروري في بناء التنمية الوطنية.

⁽²⁾ الزهير رجراج، "التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص.50.

⁽¹⁾ سعاد طيبي، "المالية المحلية ودورها في عملية التنمية". أطروحة دكتوراه (جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر: كلية القانون، 2009/2008)، ص.235-236.

المطلب الثالث: دور الاعلام في التنمية المحلية

انما يميز الدل المتقدمة بالدول النامية هو مستوى التقدم الهائل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال فالدول المتقدمة تزداد تقدما باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال، التي اتضحت انها مفتاح التنمية المتواصلة، بينما تحاول الدول النامية اللحاق بمجتمع المعلومات والمعرفة لعبور الفجوة العلمية والتكنولوجيا الحديثة التي تفصل الدول المتقدمة بتلك النامية.

والحديث الذي نسوقه في هذا البحث هو مدى مساهمة وسائل الاعلام في دفع عجلة التنمية المحلية، والدور الذي تلعبه في تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية، وامدادهم بمختلف المعلومات والمعارف

هي مختلف النشاطات الهادفة الى تزويد الجمهور بكافة المعلومات والحقائق الواقعية الصحيحة قصد خلق أكبر درجة من المعرفة والوعي والادراك للفئات المتلقية للمادة الإعلامية حول قضايا متنوعة⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف الاعلام انه: عملية تزويد الناس بالمعلومات والايخبار الصحيحة والايخبار الثابتة التي تمكنهم من تكوين راي صائب حول قضية ما⁽²⁾.

وفي قراءة أخرى حول مفهوم الاعلام: هو الاعلام الذي يختص كليا وليس الجزء بالعمل على تلبية الحاجات والمتطلبات الإعلامية لجمهورها، مهما كانت طبيعة الروابط التي تجمع بين أعضائه: جغرافية، لغوية، دينية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، وجنسية⁽³⁾.

2- دور الاعلام في التنمية المحلية: يقوم الاعلام بأدوار مختلفة في سبيل بعث التنمية المحلية

من خلال ما يلي:

تقوم بالربط المستمر بين أبناء المجتمع المحلي وتشعرهم بعدم الوحدة.

رفع مستوى قدرات الإدارة والحكما محلي بتعزيز الروابط بين قمة الهرم وقاعدته والمجتمع المدني.

(1) اليمين شعبان، " الاعلام والتنوعية الاسرية في المجتمع الجزائري-دراسة ميدانية للأسرة المقيمة بباتنة. رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر- باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، 2006/2005)، ص.19.

(2) راضية برباج، نجاد مغربي، " دور الاعلام المحلي في التنمية المحلية-دراسة إذاعة قالمة الجهوية". مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة8ماي1945-قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.12.

(3) هادية عبيشوفازية مجبور، " دور الاعلام الجوارى في التنمية المحلية-دراسة إذاعة متيجة الجهوية". مذكرة ليسانس غير منشورة (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص ص 21-22.

يقوم بدور التحسيس والتوعية وتهيئة المناخ ومرافقة المواطن في المحن الصعبة. تطوير وتعزيز علاقة السلطة بالمجتمع المدني. ربط المواطن بشبكة المعلومات وتبليغه بما يحصل من انشغالات تخصه. إعطاء إنذارات مسبقة عن مخاطر وصعوبات الخطط والبرامج. المساهمة في وضع الخطط والبرامج وايصال مطالب المجتمع المحلي لصانعي السياسات. مراقبة اعمال الهيئات المحلية والقيام بعملية العلام في حالات الخلل. كسر الجمود بين الإدارات والمجتمع ومد جسور التعاون⁽¹⁾.

(4) عيش و مجبور، مرجع سابق، ص ص 29-30.

خلاصة الفصل

وخلاصة الفصل تتمثل في المخطط التالي الذي يوضح سبل واليات تفعيل التنمية المحلية،
وتتمثل في العمل بانسجام والتنسيق بين هذه الاليات التالية:



المصدر: من اعداد الطالب

شرح الشكل

إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية يتمثل في تلبية الحاجيات الضرورية للمجتمع المحلي الذي هو الأساس في وجود البرامج والمخططات التنموية، والمساهمة مع الدولة في بناء الاقتصاد الوطني، وهذا لا يتأتى إلا من خلال العمل بالتنسيق بين الاليات المذكورة في الشكل أعلاه التي تهدف الى:

- تفعيل مبدأ الاستقلالية اللامركزية المالية والإدارية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية.
- عصرنة الإدارة المحلية للحد من البيروقراطية والتسيب والبطء في تقديم الخدمات.
- تكريس التعاون اللامركزي بين المحليات وإقامة منظومة قانونية تشجع القيام بذلك.
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات للخروج من التبعية للريع النفطي.
- تشجيع وترقية وتطوير الاستثمارات والعمل على خلق مؤسسات وطنية لتطوير الإنتاج المحلي.
- تشجيع وترقية القطاع الخاص المنتج لدعم التنافسية في الأسواق الدولية.
- اصلاح المنظومة الجبائية المحلية وتكريس الاستقلالية المالية للمحليات في تحصيلها.
- اشراك منظمات المجتمع المدني لتكريس الشفافية ومصداقية العمل على سد رغبات المواطن.
- اشراك واستشارة المواطن في البرامج والمشاريع التنموية فهي ترجمة لرغباته وحاجياته.
- فتح المجال لوسائل الاعلام في نشر الوعي ونقل مطالب المواطن لصانعي السياسات.

وبما ان التنمية المحلية المتوازنة والمستديمة، ليست عملية فردية ومفاجئة يمكن للإنسان ان يحققها بين عشية وضحاها، بل هي عمل متواصل بعيد المدى تتكاثف فيه جهود الدولة والجماعات المحلية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والباحثين، في وضع الخطوط والاسراتيجيات الجديدة للتنمية المحلية تحقق فيها النمو والازدهار.

الفصل الثالث

واقع التنمية المحلية في بلدية فناية

المائث

تمهيد

انطلاقا من أن التنمية المحلية في ابسط معانيها عبارة عن عملية تحقيق التعاون الفعال بين أجهزة الحكومة-المركزية واللامركزية-والجهود الشعبية للارتقاء بمستويات المجتمعات والوحدات المحلية اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لتلك المجتمعات والوحدات المحلية. يقوم منهج دراسة الحالة على أساس التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت فردا أو منظمة إدارية أو تنظيما سياسيا... وغير ذلك، قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة اهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة.

وللاطلاع على الجهود المحلية المبذولة في مجال التنمية والارتقاء بالمجتمعات المحلية، تقوم الدراسة في هذا الفصل على معاينة المستوى الميداني، باختيار بلدية فناية الماثن كحالة دراسة للبحث وتطبيق ما تم التوصل إليه في الإطار النظري السابق، حيث تقوم هذه الدراسة بمبحثين هما

-المبحث الأول: التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن.

-المبحث الثاني: صعوبات التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن وسبل تفعيلها.

المبحث الأول: التنمية المحلية في بلدية فناية المائث

إن التنمية المحلية في أي بلدية أو ولاية ما مرتبط بمدى الاستغلال الأمثل لإمكانياتها تلك، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والثقافية لها، وبما أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تساهم وبشكل كبير في النهوض بأعباء التنمية المحلية لإشباع رغبات والحاجات الضرورية لمواطنيها من جهة والمساهمة مع الدولة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، هذا ما سنعالجه في هذا المبحث سعياً منا لدراسة التنمية المحلية ببلدية فناية المائث من خلال المطالب التالية:

-المطلب الأول: التعريف بالبلدية وإمكانياتها.

-المطلب الثاني: برامج ومخططات التنمية المحلية في بلدية فناية المائث.

المطلب الأول: التعريف بالبلدية وإمكانياتها⁽¹⁾

تعتبر بلدية فناية المائث من بين 52 بلدية التي تحتويها ولاية بجاية، أحدثت بموجب القانون

رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد.

1- الإمكانيات الجغرافية: تتموقع بلدية فناية المائث غرب ولاية بجاية وبمحاذاة واد الصومام،

بمساحة تقدر ب 45 كم² ويجدها:

-من الشمال: بلدية ادكار.

-من الجنوب: بلدية تيمزريت وسمعون.

- من الشرق: بلدية القصر.

من الغرب: بلدية سيدس عيش وبلدية تيفرة.

وهي منطقة عبور شبكة من الطرق الوطنية والولائية نذكر منها:

الطريق الوطني RN26: الرابط بجاية بالبويرة.

الطريق الوطني RN12: الرابط بجاية وتيزي وزو.

الطريق الولائي CW174: الرابط الطريق الوطني رقم 26 بالطريق الوطني رقم 12.

الطريق الولائي CW21: الرابط بلدية فناية المائث ببلدية تيمزريت -سمعون- واميوزور.

انظر الملحق رقم (01) يبين الموقع الجغرافي لبلدية فناية المائث.

⁽¹⁾ انظر الموقع الإلكتروني <http://www.ifnayan.com> اطلع عليه يوم 2015/11/28 على الساعة 19:30 سا.

- 1-1 مناخ البلدية ونسبة التساقط:** هو مناخ البحر الأبيض المتوسط القاري، بارد شتاءً وحر رطب صيفاً، أما نسبة التساقط التي تعرفها البلدية تتراوح بـ 63 مم بين شهر سبتمبر إلى غاية شهر جوان، أما فيما يخص درجة الحرارة السنوية هي 23 درجة مئوية
- 1-2 المعطيات الديمغرافية للبلدية:** حيث تقدر الكثافة السكانية بالبلدية بنسبة 12 الف نسمة، حيث 50% من السكان هم فئة الشباب الأقل من 35 سنة موزعين على 20 قرية.
- 1-3 الفئة المتمدرسة:** تضم 159 تلميذ في الطور التحضيري، 999 تلميذ في الابتدائي، 625 تلميذ في المتوسط، 250 تلميذ في الثانوي، و300 طالب في الطور الجامعي.
- 1-4 الفئة العاملة:** تمثل الفئة العاملة بالبلدية 50% من إجمالية السكان، موزعين على مختلف القطاعات: إدارية، تعليمية، فلاحية، صناعية، وخدمات أخرى.
- 2-الإمكانات الخدمائية:** وتشمل بالأساس ما يلي:
- 2-1 المرافق المدرسية:** وتشمل 08 مدارس ابتدائية، متوسطتين، و07 مطاعم مدرسية.
- 2-2 المرافق الصحية:** وتشمل مركز إعادة التأهيل العضوي بأحدث التجهيزات، مركز صحي، ثلاث قاعات للعلاج، صيدليتين، خمسة عيادات متخصصة، ثلاث في الطب العام، اثنتين في طب الأسنان.
- 2-3 خدمات عمومية:** وتشمل على مقر للبلدية الجديد تم افتتاحه من طرف الوالي يوم 01 نوفمبر 2015، ملحقتين بلديتين جديدتين، مقر بريد جديد، وكالتين للبريد.
- 2-4 تجهيزات عمومية:** 09 مساجد، دار للشباب، مكتبة البلدية.
- 2-5 الجمعيات:** 23 جمعية اجتماعية ثقافية، 11 جمعية دينية، 07 جمعيات ثقافية، 03 جمعيات رياضية وترفيهية، 10 جمعيات لأولياء التلاميذ.
- 3-الإمكانات الاقتصادية:** وتشمل على 39 محل تجاري للمواد الغذائية، محل خبازة وحلويات، 10 محلات لنجارة الخشب، 06 محلات لنجارة الألمنيوم، محلين للتلحيم، محلين لتصليح السيارات والعجلات ومحل لغسل السيارات، 05 مقاولين لكل هياكل الدولة، 25 مؤسسة نقل للمسافرين والبضائع، مقهى أنترنت، و03 محطات لتوزيع البنزين.
- 4-الإمكانات الصناعية:** وتشمل البلدية على نسيج صناعي ضعيف إلى حد ما نذكر منها: وحدة صناعة الأنسجة والأغطية ALFADITEX.

وحدة لصناعة الأجرور .BRIQUETERIE BOUDIAB

وحدة لصناعة مواد البناء.SOMACOB

5-تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لفناية الماثن: بعد الفرز النهائي للنتائج المحصل عليها في عام 2012، وفي يوم 12 من شهر ديسمبر على الساعة الثانية زوالا، تم تنصيب المجلس الشعبي البلدي لفناية الماثن وبحضور اللجنة المشرفة على الانتخابات، وحضور السيد اخلف عمار رئيس دائرة القصر المتكونة من الأعضاء التالية:

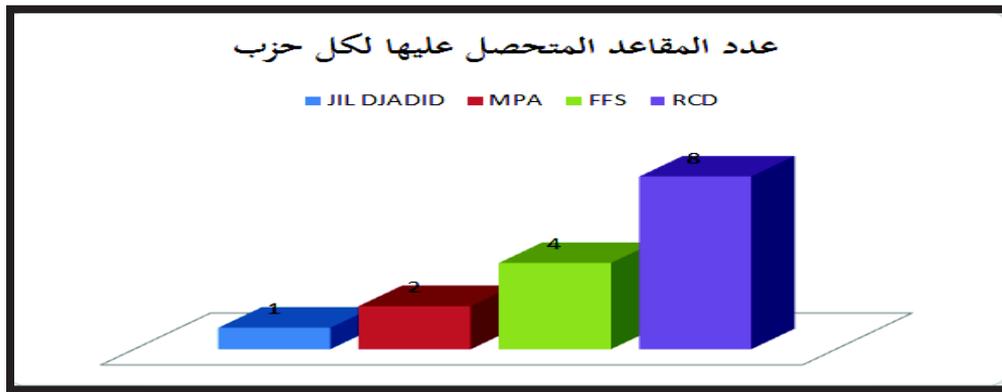
-التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD: 08 مقاعد

-جبهة القوى الاشتراكية FFS: 04 مقاعد

-الحركة الشعبية الجزائرية MPA: 02 مقعد

-جيل الجديد JIL DJADID: 01 مقعد

الرسم البياني رقم (2) تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لفناية الماثن حسب المقاعد المتحصل عليها بعد الانتخابات المحلية لسنة 2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على <http://www.ifnayen.com/l-executif.html>

المطلب الثاني: برامج ومخططات التنمية المحلية لبلدية فناية الماثن

تعتبر برامج التنمية المحلية من صميم السياسات العامة المحلية الخاصة بالتنمية المحلية، ويعتبر نجاح وفعالية هذه البرامج خير دليل على كفاءة المجالس المحلية ومصداقية السياسة المنتهجة من طرفها، ومن البرامج التنموية التي انتهجتها بلدية فناية الماثن خلال الفترة 2014/2010 تتمثل في:

1- البرامج والمخططات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD)⁽¹⁾.

1-1 في مجال الصحة

- دراسة وإنشاء قاعة للعلاج بقرية تيمري بمبلغ مالي يقدر ب 4830000 دج تحت الرقم NK579412623461101 لسنة 2011، مكتمل بنسبة 100%.

- استكمال قاعة العلاج بقرية تيمري بمبلغ مالي يقدر ب 100000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام مداولة تسجيل المشروع.

2-1 في مجال الصرف الصحي

- دراسة شبكة الصرف الصحي لقرية اذارنون باديس بمبلغ مالي يقدر ب 1000000 دج تحت الرقم NF539232623460901 لسنة 2009، مكتمل بنسبة 100%.

- إنشاء وتحقيق شبكة الصرف الصحي لقرية اذارن نباديس بمبلغ مالي يقدر ب 12300000 تحت الرقم NK536212623461201 لسنة 2012، مكتمل بنسبة 100%.

- إنشاء وتحقيق شبكة الصرف الصحي لقرية ايت شني وتيغيلت نايت زيان بمبلغ مالي يقدر ب 8800000 دج تحت الرقم NK539212623461202 لسنة 2012، مكتمل بنسبة 100%.

- دراسة وإنشاء شبكة الصرف الصحي لقرية لعزيب وبوحباش بمبلغ مالي يقدر ب 6000000 دج تحت الرقم NK539212623461301 لسنة 2013، مكتمل بنسبة 100%.

- اقتناء حاملة للقمامة المنزلية بمبلغ مالي يقدر ب 2575000 دج تحت الرقم NK539422623461201 لسنة 2013، مكتمل بنسبة 100%.

- توسيع وهيئة شبكة الصرف الصحي لصالح قرية الصومام الاشتراكية على طول 4800 متر تحت الرقم NK 539212623461401 لسنة 2014، عملية قيد الإنجاز بنسبة 20%.

(1) معطيات مقدمة من طرف مصلحة المالية، المحاسبة، الوسائل العامة والمستخدمين، يوم 25 نوفمبر 2015، بلدية فناية الماثن، انظر الملحق رقم 02.

- إنشاء وتحقيق شبكة الصرف الصحي لصالح قرية اغيل يثري على طول 700 متر بمبلغ مالي يقدر ب 4000000 دج تحت الرقم NL539212623461501 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام إجراءات الصفقات المعلن عنها يوم 2015/09/27.

- إنشاء وتحقيق شبكة الصرف الصحي لصالح قرية لعزيب وبوحباش على طول 1200 متر بمبلغ مالي يقدر ب 7000000 دج تحت الرقم NL536212623461502 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام إجراءات الصفقات المعلن عنها يوم 2015/09/07.

3-1 في مجال المياه

- استكمال شبكة توزيع مياه الشرب لقرية تاخليشت وتويريت بمبلغ مالي يقدر ب 4000000 دج تحت الرقم NF539142623460901 لسنة 2009، مكتمل بنسبة 100%.

- إنشاء وتحقيق شبكة توزيع مياه الشرب لقرية اغيل يثري على طول 1000 متر بمبلغ مالي يقدر ب 2170000 دج تحت الرقم NK539142623461301 لسنة 2013، مكتمل بنسبة 100%.

- تجهيز شبكة المياه للبلدية بمبلغ مالي يقدر ب 4000000 دج تحت الرقم NK539172623461301 لسنة 2013، مكتمل بنسبة 100%.

- التجهيزات الهيدروليكية لشبكة المياه للبلدية بمبلغ مالي يقدر ب 3000000 دج تحت الرقم NK539172623461401 لسنة 2014، مكتمل بنسبة 100%.

- التجهيزات الهيدروليكية لشبكة توزيع المياه للبلدية بمبلغ مالي يقدر ب 3000000 دج تحت الرقم NL539172623461501 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام دراسة المشروع من طرف المراقب المالي المقدمة يوم 2015/10/11.

4-1 في مجال المرافق الخدماتية

- استكمال المقر الجديد للمجلس الشعبي البلدي بمبلغ مالي يقدر ب 16519000 دج تحت الرقم NK589112623461301 لسنة 2013، مكتمل بنسبة 100%.

- استكمال الملحقة الإدارية الجديدة بقرية لربعطاش بمبلغ مالي يقدر ب 5497000 دج تحت الرقم NK589122623461302 لسنة 2013، مكتمل بنسبة 100%.

- استكمال الملحق الإداري الجديدة بقرية الماثن بمبلغ مالي يقدر ب 4010000 دج تحت الرقم NK589122623461302 لسنة 2013.

5-1 في مجال الطرقات

- دراسة لشق الطريق الرابط قرية اعمروشن بقرية بوزولام بمبلغ مالي يقدر ب 2000000 دج تحت الرقم NF559182623460901 لسنة 2009، مكتمل بنسبة 100%.

- تهيئة الطريق الرابط قرية تيغيلت نایت زيان بقرية تاقمة على طول 800 متر بمبلغ مالي يقدر ب 3600000 دج تحت الرقم NK559122623461202 لسنة 2012، مكتمل بنسبة 100%.

- تعبيد الطرق البلدية لصالح القرى التالية لعزيب، تيمري، اغيل نتالة، توريرت، على طول 5000 متر تحت الرقم NK559112623461401 لسنة 2014، مكتمل بنسبة 100%.

- تعبيد الطريق البلدي الرابط الطريق الوطني رقم 12 وقرية الماثن مرورا بقرية تخرويين، القيطون، والقلعة إلى الطريق الوطني رقم 26 على طول 7150 متر بمبلغ مالي يقدر ب 39000000 دج تحت الرقم NL55912623461501 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام مشروع التوصيل بالماء والغاز الطبيعي.

- تهيئة الطرق البلدية بالخرسانة على طول 290 متر بمبلغ مالي يقدر ب 2643000 دج تحت الرقم NL579312623461502 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام مشروع التوصيل بالماء والغاز الطبيعي.

- تهيئة الطريق المؤدي لابتدائية قرية تيمري على طول 60 متر بمبلغ مالي يقدر ب 168000 دج تحت الرقم NL579312623461503 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام دراسة المشروع من طرف المراقب المالي المقدمة يوم 2015/10/12.

- تعبيد الطريق البلدي الرابط الطريق الوطني رقم 12 بقرية اعمروشن على طول 1200 متر بمبلغ مالي يقدر ب 7000000 دج تحت الرقم NK559112623461301 لسنة 2013 ن مكتمل بنسبة 100%.

6-1 في مجال التهيئة الحضرية

- دراسة التهيئة الحضرية للقرى الماثن، زاوية، اغيل يدو، قرية الصومام الاشتراكية بمبلغ مالي يقدر بـ 2200000 دج تحت الرقم NK579312623461101 لسنة 2011، مكتمل بنسبة 100%.

- تهيئة الساحة العمومية بقرية بوبزي على طول 37 متر بمبلغ مالي يقدر بـ 502000 دج تحت الرقم NL579312623461505 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام دراسة المشروع من طرف المراقب المالي المقدمة يوم 2015/10/12.

- تهيئة الساحة العمومية بقرية زاوية على طول 33 متر بمبلغ مالي يقدر بـ 468000 دج تحت الرقم NL579312623461506 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام المشروع من طرف المراقب المالي المقدمة يوم 2015/10/11.

- تهيئة الساحة العمومية بقرية الماثن وادا على طول 155 متر بمبلغ مالي يقدر بـ 4053000 دج تحت الرقم NL579312623461501 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام دراسة المشروع من طرف المراقب المالي المقدمة يوم 2015/10/11.

- تهيئة الساحة العمومية بقرية الماثن (LA MISSION) على طول 35 متر بمبلغ مالي يقدر بـ 154000 دج تحت الرقم NL579312623461504 لسنة 2015، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام دراسة المشروع من طرف المراقب المالي المقدمة يوم 2015/10/12.

عموما هذه مختلف البرامج المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) الى غاية 29 أكتوبر 2015 لصالح بلدية فناية الماثن. انظر الملحق رقم (02).

2-البرامج والمخططات المسجلة في إطار ميزانية الولاية (BW)⁽¹⁾.

1-2 في مجال المياه

- تهيئة المنبع العمومي بقرية تيرايمين بمبلغ مالي يقدر بـ 80000000 دج تحت القرار رقم 2012/323 المؤرخ في يوم 2012/06/20، مشروع قيد الإنجاز بنسبة 10%.

- تهيئة المنبع العمومي بقرية اغومراس بمبلغ مالي يقدر بـ 100000000 دج تحت القرار رقم 2013/137 المؤرخ في يوم 2013/07/08، مكتملة بنسبة 100%.

⁽¹⁾ مرجع سابق، انظر الملحق رقم 03.

- تهيئة المنبع العمومي تشرشورت بقرية الماثن بمبلغ مالي يقدر ب 1000000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في يوم 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام إجراءات الصفقات المعلن عنها يوم 2015/10/13.

- تهيئة المنابع العمومية لقرية الجمعة، تيغرت عزيزة بمبلغ مالي يقدر ب 1000000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام إجراءات الصفقات المعلن عنها في 2015/10/13.

- استكمال وتهيئة المنبع العمومي بقرية اغومراس بمبلغ مالي يقدر ب 3500000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام إجراءات الصفقات المعلن عنها في يوم 2015/09/27.

2-2 في مجال التهيئة الحضرية

- إنشاء جدار للدعم بقرية تاخليشت بمبلغ مالي يقدر ب 2000000000 دج تحت القرار رقم 2012/332 المؤرخ في يوم 2012/06/20، نسبة الإنجاز 0% نظرا لصعوبات في إتمام المشروع.

- إنشاء وتحقيق جدار للدعم بقرية توريرت بمبلغ مالي يقدر ب 459010000 دج تحت القرار رقم 2014/248 المؤرخ في يوم 2014/07/23، مشروع قيد الإنجاز بنسبة 55%.

- إنشاء جدار للدعم بقرية الماثن بمبلغ مالي يقدر ب 129753000 دج تحت القرار رقم 2014/248 المؤرخ في يوم 2014/07/23، مكتملة بنسبة 100%.

- إنشاء جدار للدعم بارتفاع 02 متر بقرية اغيل اوخلول بمبلغ مالي يقدر ب 95615325 دج تحت القرار رقم 2014/248 المؤرخ في يوم 2014/07/23، مكتملة بنسبة 100%.

- إنشاء جدار بجانب مقبرة الماثن بمبلغ مالي يقدر ب 1000000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في يوم 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام مداولة تسجيل المشروع.

2-3 في مجال الصرف الصحي

- إنشاء وتحقيق شبكة الصرف الصحي لقرية بوزي بمبلغ مالي يقدر ب 500000000 دج تحت القرار رقم 2011/232 في يوم 2011/10/10، نسبة الإنجاز 95% في حين تكتمل من طرف البلدية.

- إنشاء مجاري للمياه بقرية تيغيلت مسعود واعمروشن بمبلغ مالي يقدر ب 200000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في يوم 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام مداولة تسجيل المشروع.

2-4 في مجال المرافق الخدمائية

- استكمال المكتبة البلدية بمبلغ 640000000 دج تحت القرار رقم 2012/332 المؤرخ في يوم 2012/06/20، مكتملة بنسبة 100%.

- إنشاء وتحقيق جدار الدعم بمحاذاة مطعم الابتدائية بقرية الماثن بمبلغ مالي يقدر ب 50000000 دج تحت القرار رقم 2011/232 المؤرخ في يوم 2011/10/10، مكتملة بنسبة 100%.

- تهيئة المدرسة الابتدائية بقرية الصومام الاشتراكية بمبلغ مالي يقدر ب 18100000 دج تحت القرار رقم 2012/349 المؤرخ في يوم 2012/01/24.

- تهيئة سقف مكتب المصلحة التقنية ومكتب الاستقبال بمقر البلدية القديم بمبلغ مالي يقدر ب 59225400 دج تحت القرار رقم 2014/248 المؤرخ في يوم 2014/07/23، نسبة الإنجاز 0% لتدهور الوضع بالمقر.

- تهيئة دورة المياه-إناث وذكور-لابتدائية لربعاتاش بمبلغ مالي يقدر ب 54700000 دج تحت القرار رقم 1014/203 المؤرخ في يوم 2014/07/23، مكتملة بنسبة 100%.

- إنشاء فضاء للترفيه بالابتدائية الصومام بمبلغ مالي يقدر ب 50000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0%

- إنشاء فضاء للترفيه بقرية الصومام الاشتراكية بمبلغ مالي يقدر ب 200000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% لعدم إتمام مداولة تسجيل المشروع.

2-5 في مجال الطرقات

- تهيئة الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 174 والمدرسة الابتدائية بقرية بوبزي بمبلغ مالي يقدر ب 2176200 00 دج تحت القرار رقم 2014/248 المؤرخ في يوم 2014/07/23، نسبة الإنجاز 95% في انتظار تأشيرة المراقب المالي.

- تهيئة طرق قرية زاوية على طول 400 متر بمبلغ مالي يقدر ب 19071000 دج تحت القرار رقم 2014/248 المؤرخ في يوم 2014/07/23، مكتملة بنسبة 100%.

- دراسة لتعزيز الطريق السيار والسكن لصالح السيد ادارا مجيد بقرية تيمري بمبلغ مالي يقدر ب 101088000 دج تحت القرار رقم 2014/284 المؤرخ في يوم 2014/07/23، مشروع قيد الإنجاز بنسبة 80%.

- تهيئة طرق البلدية على طول 965 متر بمبلغ مالي يقدر ب 100000000 دج تحت القرار رقم 2015/177 المؤرخ في 2015/06/22، نسبة الإنجاز 0% تتم من طرف البلدية بد الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي.

وتتضمن كذلك 25 عملية تنموية في إطار ميزانية الولاية انظر الملحق رقم (03).

3- البرامج والمخططات المسجلة في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية

(FCCL) (1)

3-1 في مجال المرافق الخدماتية

- إنشاء ملحقتين إداريتين بمبلغ مالي يقدر ب 1326000000 دج تحت القرار رقم 2010/259 المؤرخة في 2010/07/19، نسبة الإنجاز 95% في انتظار اكتمال ملحقة لربط طاش.

(1) مرجع سابق، انظر الملحق رقم 04.

- تجهيز المكتبة البلدية بمبلغ 340000000 دج تحت القرار رقم 2011/373 المؤرخة في 2011/04/11، مكتملة بنسبة 100%.

تضم عمليتان في اطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية انظر الملحق رقم (04).

4-البرامج والمخططات المسجلة في إطار البناء المدرسي (CS) ⁽²⁾

1-4 في مجال المرافق الخدمائية

- بناء ثلاث قاعات دراسية بالمدرسة الابتدائية-شهداء رميلة بقرية الرميلة بمبلغ مالي يقدر ب 600000000 دج تحت القرار 64/BSCO/SE/DLEP/2012 المؤرخ في 2012/04/17، نسبة الإنجاز 0% لعدم صدور رخصة البناء.

- تهميم وإنجاز جدار الدعم لابتدائية الشهداء موهوبي بلربعطاش بمبلغ مالي يقدر ب 466326900 دج تحت القرار رقم 05/DEP/2014 المؤرخ في 2014/06/28، مشروع قيد الإنجاز بنسبة 40%.

كذلك الأمر بالنسبة للبناء والإنجاز المدرسي تضم عمليتان تنمويتان انظر الملحق رقم (05).

من خلال ما سبق تتضح لنا مختلف الإنجازات المحققة إلى غاية 2015 من طرف بلدية فناية الماثن والمتمثلة في 29 عملية تنموية في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) وكذلك في إطار ميزانية الولاية (BW) التي تقدر ب 25 مشروع تنموي بالإضافة إلى العمليات المسجلة في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) والإنجازات والبناءات المدرسية (CS) التي بلغ عددها أربع برامج ومخططات.

⁽²⁾ مرجع سابق، انظر الملحق رقم 05.

المبحث الثاني: صعوبات التنمية المحلية ببلدية فناية الماثن وسبل تفعيلها

تواجه الإدارة المحلية في البلدان النامية مشاكل تحد من فاعليتها وتؤثر في العمل المؤكدة إليها، والمتمثلة خصوصا في التنمية المحلية وخدمة المجتمع المحلي، مما يجعلها تحول دون تحقيق الأهداف التنموية المنوطة لها. وباعتبار الجزائر ضمن الدول النامية التي تقوم على نظام الإدارة المحلية كأسلوب التخفيف من أعباء الحكومة المركزية، تزال توجه عقبات وصعوبات تعرقل مسيرتها وتحد من سرعة إنجاز المصالح المحلية بكفاءة وفاعلية، رغم الإصلاحات والتغييرات المتتالية التي عرفتتها التنمية المحلية عبر مختلف البرامج والمخططات التنموية منذ الاستقلال.

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والأجهزة المحلية في مجال دفع عجلة التنمية المحلية، وانطلاقا من تحليلنا لمختلف البرامج والمخططات والعمليات المسجلة في الارتقاء بالمجتمعات المحلية إلى الرفاهية والازدهار، إلا أنها لا تزال حبيسة في جملة من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيقها، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها ومقابلة المسؤولين وملاحظتنا للواقع العملي، سعيًا منا إلى كشف الغامض وتوضيح المأمول في بلدية من البلديات الجزائرية-فناية الماثن-من خلال المطالب الآتية:

-المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن.

-المطلب الثاني: آليات تفعيل التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن.

المطلب الأول: صعوبات التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن

1- المعوقات السياسية والإدارية

من خلال الدراسة الميدانية وجلسات النقاش الذي دارت بيننا وبين بعض مسؤولي البلدية يتبين لنا أن المركزية الشديدة في صنع السياسات واتخاذ القرار تعد من بين المعوقات التي تتصدي للبرامج والمخططات التنموية بالبلدية، تتمثل أساسا في المراقب المالي في دراسة ومعالجة المشاريع والمخططات المحلية. كما أضاف ذات الحديث على بقاء الإجراءات الإدارية في المصادقة عليها، بالإضافة إلى سلطة الوالي في البث والتقرير النهائي لتنفيذ البرامج وترجمتها في الواقع الميداني.

ومن المعوقات السياسية التي تتصدي للعمليات التنموية في بلدية فناية الماثن نجد التشكيلة السياسية للمجلس وانتمائه للحزب المعارض RCD وعلى حد قول المسؤول الأول للبلدية أن هناك نظرة مغايرة من طرف السلطات المركزية تجاه المجلس عموما، والبرامج التنموية على وجه الخصوص⁽¹⁾.

(1) مقابلة مع: بالي فريد، رئيس المجلس الشعبي البلدي، بلدية فناية الماثن، يوم 29 نوفمبر 2015، على الساعة 10:00 سا

من بين المعوقات التي تتصدى للتنمية المحلية ببلدية فناية الماثن، نجد الغياب الفعلي والعملي لمبدأ اللامركزية الإدارية، إذ أن هيمنة السلطة المركزية لرسم السياسات واتخاذ القرارات وحصر سلطة البث النهائي في قمة الهرم دون قاعدته، يقلل من الاستقلالية الفعلية الممنوحة للهيئات المحلية، بالإضافة إلى عنصر الرقابة الوصائية على المحليات التي تتمثل في الرقابة الإدارية والمالية والتشريعية والقضائية، مما يحد من جميع الفرص التي يمنحها لها نظامها القانوني كهيئات لامركزية.

كما أشار محدثنا كذلك إلى غياب مبدأ الفصل بين السلطات وتركيز سلطة البث النهائي لجهة واحدة تتمثل في سلطة الوالي والوزارة الوصية، إضافة إلى ضعف الكادر البشري الكفاء في مجال إدارة الجماعات المحلية، كما أشار إلى غياب تكوين العمال والمستخدمين في الإدارات العمومية وانتشار مختلف مظاهر البطء والتحايل في العمل وأداء المهام⁽¹⁾.

وانطلاقاً مما سبق، وحسب نظرة مسؤولي البلدية لواقع التنمية المحلية بالبلدية، والمعوقات التي تتصدى لها، نستخلص مجموعة من المعوقات السياسية والإدارية لتحقيق التنمية المحلية في البلدية وهي:

- المركزية الشديدة في رسم السياسات العامة والمحلية وحصر سلطات التقرير في قمة الهرم.
- البطء في الإجراءات الإدارية من طرف السلطات الوصية في دراسة المشاريع والمصادقة عليها.
- الغياب الفعلي والعملي لمبدأ اللامركزية في ظل نقص الوسائل في تحقيق المشاريع.
- الرقابة الشديدة من طرف السلطات الوصية-المراقب المالي، الوالي، التعليمات الوزارية... الخ.
- ضعف الكادر البشري في الإدارات المحلية وقلة الكفاءات والقدرات.
- غياب مبدأ الفصل بين السلطات وهيمنة التنفيذيين على اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج والمخططات
- نقص وغياب الدورات التكوينية والتدريبية للمستخدمين والموظفين في الإدارات العمومية.

2- المعوقات الاقتصادية والمالية

ومن بين المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية ببلدية فناية الماثن، كذلك نجد مشكل ضعف الموارد المالية للبلدية-الجبائية المحلية- سببه ضعف النسيج الاقتصادي للبلدية، وغياب التوزيع العادل للثروات الجبائية، رغم أن هناك موارد تحصل لصالح البلدية إلا أنها تعود لصالح الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى تحصيل الضرائب والرسوم من طرف جهات مركزية تابعة للدولة لها صلاحيات أوسع في تحصيلها⁽²⁾.

(1) مقابلة مع: تعويبت محند امقران، الأمين العام، بلدية فناية الماثن، يوم 25 نوفمبر 2015، على الساعة 10:00 سا

(2) مقابلة مع: بالي فريد، مرجع سابق.

لهذا في ظل افتقار البلدية للوعاء العقاري⁽¹⁾ الذي هو أساس التنمية والاستثمارات في تحصيل الجباية المحلية، كما أشار محدثينا في هذا المجال إن الوعاء العقاري في البلدية وبنسبة 80% ملك للخواص، في حين اضطرت البلدية في سنة 2012 إلى شراء قطعة أرضية التي هي ملك للخواص لإنجاز مقر المجلس الجديد وإنجاز مكتبة البلدية.

جدول رقم(9)وضعية الإيرادات المالية الجبائية للبلدية للفترة 2014/2010

الوحدة: مليون دج

| 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | طبيعة الضريبة والرسم |
|-------------|----------|----------|----------|------------|---------------------------------------|
| 21624497 | 29620062 | 12833831 | 16402316 | 1379142900 | الرسم على النشاط المهني TAP |
| 93562 | 918773 | 1245748 | 462978 | 877639 | الرسم العقاري الرسم التطهيري TF/TA |
| 7203498 | 20513758 | 6023209 | 7425862 | 6820457 | الرسم على القيمة المضافة TVA |
| 1136667 | 961801 | 652429 | 844010 | 813155 | الضريبة الثابتة الموحدة IFU |
| 270670 | 168487 | 104412 | 155644 | / | الضريبة على الدخل الإجمالي IRG |
| 10124305.50 | 7883703 | 8370939 | 7892113 | 8646344.50 | تحصيلات وإعانات أخرى |
| 40453199 | 60066584 | 29230568 | 33182923 | 155071886 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مصلحة المالية، الحاسبة، الوسائل العامة والمستخدمين يوم 25 نوفمبر 2015،

يوضح لنا الجدول أعلاه الموارد المالية الجبائية المحصلة لصالح البلدية خلال الفترة 2014/2010، تتمثل بنسبة 155071886 مليون دج سنة 2010، لتصل إلى معدل 33182923 مليون دج في سنة 2011، ثم عرفت انخفاض طفيف سنة 2012 إلى مستوى 29230568 مليون دج فترتفع إلى مستوى 60066584 مليون دج سنة 2013، ثم تنخفض إلى 40453199 مليون دج في سنة 2014، فهي نسب متذبذبة وغير مستقرة عرفت انخفاض وارتفاع في مستوياتها.

أما بالنسبة للضرائب والرسوم الأخرى، كالضريبة على الأملاك والرسوم البيئية، والرسوم المنجمية، الرسم على الذبح والرسم على الإقامة، الرسم على الحفلات والإعلانات والرسم الخاص على رخص

(1) مقابلة مع: شقرون ياسين، أمين رئيس البلدية، بلدية فناية المائث، أجريت يوم 25 نوفمبر 2015 على الساعة 9:00 سا.

العقارات... الخ فان نسبة مساهمتها في إجمالي الضريبة تبقى ضعيفة وقليلة جدا فهي لا تشكل نسبة 02%، وهذا ما يدفع بالبلدية إلى الاقتراض والاستدانة من الجهات الحكومية وتنامي العجز المالي ومن بين الأسباب نذكر ما يلي:

- ضعف النسيج الاقتصادي للبلدية ونقص العقار.
- ضعف وقلة المؤسسات والاستثمارات في البلدية.
- عدم تحصيل وتثمين بعض عوائد الأملاك العمومية في العديد من البلديات.
- إغلاق المحلات أثناء مرور أعوان الإحصاء والمراقبة.
- بيع وكراء المحلات والعقارات بدون عقود ووثائق بين الطرفين.

جدول رقم(10) القيمة الإيجارية الجبائية للمحلات التجارية للبلدية

الوحدة: مليون دج

| المنطقة | القيمة الإيجارية | مدة العقد |
|-------------------------|------------------|-----------------------|
| بوزي | 3 5000 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| قرية الصومام الاشتراكية | 1 500 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| قرية الصومام الاشتراكية | 120 000 00 | 3 سنوات نافذة |
| قرية الصومام الاشتراكية | 500 00 | 9 سنوات |
| قرية الصومام الاشتراكية | 1 500 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| قرية الصومام الاشتراكية | 1 500 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| قرية الصومام الاشتراكية | 750 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| بوزي | 2 500 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| قرية الصومام الاشتراكية | 1 500 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| قرية الصومام الاشتراكية | 1 500 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| بوزي | 12 000 00 | 9 سنوات |
| قرية الصومام الاشتراكية | 750 00 | 3 سنوات قابلة للتجديد |
| المجموع | 14 500 000 | / |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مكتب الممتلكات ببلدية فناية الماثن يوم 25 نوفمبر 2015، انظر الملحق رقم (6)

يمثل الجدول أعلاه القيمة المالية الإيجارية للمحلات الخاصة ببلدية فناية الماثن، التي تقدر ب 14500000 دج فهي نسبة ضعيفة لتغطية حاجيات البلدية، وتمويل البرامج والمخططات التنموية بالبلدية على حد قول مسؤولي البلدية.

كما تواجه البلدية صعوبات كثيرة في مجال إنجاز وإقامة مشاريعها من طرف المواطن صاحب العقار، كما أشرنا سابقا ما يدفع بالبلدية في سبيل إنجاز مخططاتها إلى اقتناء وشراء الأراضي مما يستنزف خزينة البلدية⁽¹⁾.

إضافة إلى مشكل العقار وضعف الجباية المحلية، كذلك الأمر بالنسبة لضعف النسيج الاقتصادي والتجاري للبلدية، وضعف الأسواق إلى انعدامها إن صح التعبير، وقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحصيل الضرائب والرسوم لصالح البلدية، وان وجدت، فان التهرب الضريبي والجبائي قد أصبح عائقا أمام تحصيل الجباية وتمويل المشاريع⁽²⁾.

المطلب الثاني: سبل تفعيل التنمية المحلية ببلدية فناية الماثن

انطلاقا من عرضنا لمختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة، وبلدية فناية الماثن على وجه الخصوص، سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح الآليات الواجب اتباعها للتصدي لمثل هذه المعوقات للنهوض بأعباء التنمية المحلية وهي على النحو التالي:

1- الآليات السياسية الإدارية

1-1 تفعيل مبدأ اللامركزية: تعبر اللامركزية عن نقل بعض الصلاحيات إلى الجهات المحلية- الجماعات المحلية- لتخفيف العبء على المركز من جهة، وتلبية رغبات المجتمعات المحلية من جهة أخرى كونها القريبة من المواطن، وللقيام بأدوارها التنموية في سبيل ذلك لا بد من التخفيف من شدة وهيمنة السلطات المركزية على وضع السياسات التنموية، والاعتراف الفعلي للامركزية التسيير والإشراف على الشؤون المحلية، وإعطاء الجماعات المحلية صلاحيات أوسع وتوفير الإمكانيات للاضطلاع بمهامها وأعمالها⁽³⁾.

وكما عبر لنا المسؤول الأول لبلدية فناية الماثن في هذا المجال، انه من الضروري إعطاء صلاحيات أوسع للجماعات المحلية في مباشرة مهامها وصلاحياتها، بعدما كانت مقتصرة في رفع القمامة والإنارة

(1) مقابلة مع: جمال ايت حامة، رئيس المصلحة التقنية، بلدية فناية الماثن، أجريت على يوم 25 نوفمبر 2015 على الساعة 9:30 سا.

(2) مقابلة مع: عولمي صادق، رئيس مصلحة المالية، المحاسبية، الوسائل العامة والمستخدمين، بلدية فناية الماثن، أجريت يوم 18 نوفمبر 2015 على الساعة 10:00 سا

(3) مقابلة مع: تعوينت محمد امقران، مرجع سابق.

العمومية والصرف الصحي والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، رغم تخويل هذه الأخيرة في عام 2007 لصالح الجزائرية للمياه.

كما أضاف ذات الحديث التخلي عن الأمور السياسية كون المجلس الشعبي البلدي لبلدية فناية المائث من تشكيلة الحزب المعارض، بالإضافة إلى التخفيف من شدة الرقابة على الهيئات المحلية من طرف الوالي والمراقب المالي والتخفيف من الإجراءات الإدارية في مجال الصفقات العمومية والمصادقة على البرامج والمشاريع التنموية⁽¹⁾.

2-1 أعداد برامج تكوينية لفائدة المستخدمين: تنص المادة 104 من الأمر رقم 06-03⁽²⁾

يتعين على الإدارة تنظيم دورات تكوينية وتحسين المستوى بصفة دائمة قصد ضمان تحسين تأهيل الموظف وترقيته المهنية وتأهيله لمهام جديدة.

كما تنص المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 11-334⁽³⁾ على ما يلي: "تنظم إدارة الجماعات الإقليمية وبصفة دائمة دورات تكوينية وتحسين المستوى والمعارف لصالح الموظفين بهدف تحيين معلوماتهم وتحسين كفاءتهم وترقيتهم المهنية وتحضيرهم لمهام جديدة.

فمن خلال هذه النصوص السالفة الذكر ومقابلتنا للمكلف بالمستخدمين ببلدية فناية المائث التي تضع جملة من الأهداف وتتمثل في:

- الزيادة في كمية الإنتاج وتحسين نوعيته.
- مساعدة العاملين على أداء الأعمال بأحسن مستوى.
- تنمية العاملين للقيام بالأعمال والوظائف المستقبلية.
- تخفيض حوادث العمل نتيجة الخطأ من جانب الموظف.
- استمرارية التنظيم واستقراره والمحافظة على فاعليته⁽⁴⁾.

(1) مقابلة مع: بالي فريد، مرجع سابق.

(2) ج ج د ش، امر رقم 06-03، المؤرخ في 15/06/2006، المتضمن القانون الأساسي العام بالوظيفة العمومية، (الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة في 16 جوان 2006).

(3) ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المؤرخ في 20/09/2011، يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، (الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة في 28 سبتمبر 2011).

(4) مقابلة مع: دحماني فضيلة، المكلفة بالمستخدمين، بلدية فناية المائث، يوم 18 نوفمبر 2015، على الساعة 8:30 سا.

من خلال ما سبق يتضح لنا مدى حتمية تفعيل مبدأ اللامركزية في تسيير الشؤون المحلية وإعطاء استقلالية قانونية فعلية للهيئات المحلية في الاضطلاع لمهامها، إضافة إلى تخفيف سلطة الوصاية على الجماعات المحلية وتوسيع صلاحياتها في مختلف المجالات، كما يستوجب الأمر بتنظيم دورات تكوينية وتدريبية لصالح الموظفين والمستخدمين لتحسين المستوى ورفع من القدرات والكفاءات.

2- الآليات الاقتصادية المالية

2-1 عقلنة التدبير المالي والجبايي للجماعات المحلية: إن تحسين الحالة المالية للجماعات المحلية، وتدعيم الذمة المالية لابد منها لقيام المخططات والبرامج التنموية، وذلك لا يتأتى إلا بالعمل على ترشيد النفقات العمومية من خلال تطبيق تقنيات مالية عصرية تؤدي إلى النتائج المنتظرة والتقييم الدقيق والفعلي للنفقات، وهو ما يضمن للجماعات المحلية عدم الوقوع في مشاكل مالية لاحقا، بالإضافة إلى متابعة المشاريع وتقصي أي مشكل يعترض الإنجاز، كما أضاف محدثنا في هذا السياق ضرورة ترقية الاستثمارات المحلية وتشجيع الخواص على خلق بيئة اقتصادية محلية تساهم في تحصيل الجباية والضرائب والرسوم من جهة، وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى، وأضاف في إطار ترقية الاستثمارات ان البلدية قد استفادت من منطقتين صناعيتين قد تساهم في عملية إعادة الديناميكية والحركية للبلدية وتطوير الطابع الاقتصادي ودفع التنمية إلى مستويات تخدم رغبات وحاجيات المواطن⁽¹⁾.

2-2 تقوية التعاون الإقليمي واللامركزي: يمكن للجماعات المحلية في إطار سعيها لتحقيق التنمية المحلية، أن تتضامن مع هيئات محلية أخرى أو مؤسسات ذات المنفعة العامة، وذلك بأبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون في إنجاز البرامج والمشاريع أو القيام بنشاطات ذات منفعة متبادلة تخدم الطرفين، كما شدد محدثنا في إطار التعاون الإقليمي إلى ضرورة تبني مثل هذه الآليات في إعادة التوازن المالي بين البلديات مثلا الغنية لتقليل التفاوت الجالي والعمل على تبادل الخبرات وخاصة الاقتصادية منها والمالية⁽²⁾.

فمن خلال ما سبق، نستخلص مجموعة من الآليات في مجال تحقيق التنمية المحلية وهي:
- تحقيق مبدأ اللامركزية والاستقلالية الإدارية والذمة المالية لصالح الهيئات المحلية.

(1) مقابلة مع: بالي فريد، مرجع سابق.

(2) مقابلة مع: تعوينت محند امقران، مرجع سابق.

- التخفيف من شدة الرقابة وتحديد المهام والسلطات.
- توسيع صلاحيات المجالس المحلية وتمكينها في مختلف الميادين والمجالات.
- وضع قوانين تتماشى وتطوير التنمية المحلية.
- إنشاء بنك من المعلومات حول خصوصيات الأقاليم
- تحفيز العمال والمستخدمين وتكوينهم وتدريبهم للقيام بمهامهم على الوجه المطلوب.
- تدعيم المنظومة الجبائية للهيئات المحلية بترسانة قانونية تضبط التقسيم العادل للثروات.
- ترقية وتشجيع الاستثمار المحلي والخواص للمساهمة في تحصيل الجباية والضرائب.
- خلق فرص التعاون اللامركزي في المجالات الاقتصادية والمالية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها لتدعيم موضوع بحثنا، يتضح لنا أن التنمية المحلية في بلدية فناية الماثن لم تصل إلى المستوى المطلوب نظرا للعوائق والصعوبات التي سبق ذكرها، وخاصة منها ما يتعلق بالجانب السياسي المتمثلة في المركزية وحصر سلطات رسم السياسات العامة واتخاذ القرار في قمة الهرم.

والجانب الاقتصادي المالي المتمثلة في نقص العقار والنسيج الاقتصادي التي تساهم بكثير في تحصيل الجباية والضرائب التي هي أساس تمويل التنمية المحلية.

لذا نرى انه من اجل التكفل بالتنمية المحلية في الجزائر عامة، وبلدية فناية الماثن على وجه الخصوص، تتطلب العديد من الالتزامات مثل الاستقلالية الإدارية والذمة المالية المستقلة للجماعات المحلية من اجل المباشرة بكل حرية واستقلالية عن المركز في التخطيط للتنمية وتطلعات المواطن.

والعمل على تطوير الاقتصاد الوطني والمحلي وخلق المبادرات التي تهدف إلى الاستثمار وتشجيع الخواص للمساهمة في إعادة بناء النسيج الاقتصادي الوطني والمحلي من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في تحصيل الجباية المحلية وتمويل المشاريع.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "معوقات التنمية المحلية في الجزائر وأليات تفعيلها خلال الفترة 2010/2014 دراسة حالة بلدية فناية الماثن"، لغرض معرفة الصعوبات التي تتصدى للعمليات والبرامج التنموية، ومعرفة الأليات التي ينبغي اتباعها لإعادة تفعيلها، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية التي قمنا بطرحها والمتمثلة في "ما الذي يحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عموما وبلدية فناية الماثن بالخصوص؟ وما هي الأليات التي ينبغي اتباعها لإعادة بعثها؟

وللإجابة على إشكالية موضوعنا قمنا بدراسة جهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2010/2014، حيث قمنا براسة تحليلية لقانوني البلدية 11-10، وقانون الولاية 12-07، لمعرفة اهم المستجدات التي جاءت بهما في مجال التنمية المحلية التي هي من صلاحيات ومهام الجماعات المحلية، بالإضافة إلى معرفة الأدوار التنموية المنوطة لها في مختلف الميادين والمجالات، كما تناولنا في موضوعنا تحليل البرنامج الخماسي للتنمية الممتد بين 2010 إلى غاية 2014 باعتباره مخطط وبرنامج عمل من برامج التنمية للدولة الجزائرية، فهو أساسا يهدف إلى مواصلة الإصلاحات والتنمية في مختلف الميادين، إذ قمنا من خلاله على تبيان مكانة التنمية المحلية ضمن هذا البرنامج واهم الإنجازات المقررة لهذا القطاع، كما تطرقنا إلى توضيح معوقات التنمية المحلية في الجزائر ومختلف الصعوبات التي تتصدى لعمل التنموي على المستويات المحلية، السياسية والمتمثلة في الوجود المطلق لسلطة الوصاية التي تتدخل باستمرار في كل المجالات، والاقتصادية التي تتمثل أساسا في المرجعية الاقتصادية للدولة الجزائرية وهيمنة قطاع المحروقات للموازنة العامة للدولة الجزائرية، والعجز المالي للمحليات بسبب ضعف نسيجها الاقتصادي والجبايي، ثم التنظيمية التي تكمن في بطء الإجراءات الإدارية في تقديم الخدمة للمواطن، ونقص الكفاءة وغياب الدورات التكوينية والتدريبية للعنصر البشري مما يفتح المجال أمام الفساد الإداري وفساد المحليات.

وانطلاقا من الأدوار التنموية المنوطة للجماعات المحلية على ضوء قانون البلدية 11-10، وقانون الولاية 12-07، ومكانة التنمية المحلية ضمن البرنامج الخماسي للدولة الجزائرية 2010/2014، ومن خلال دراستنا لمعوقات التنمية المحلية وصعوبات تجسيدها، وضعنا جملة من

الآليات والسبل التي ينبغي اتباعها لتحقيق التنمية المحلية وإعادة بعثها، وهي تشمل أساسا المجالات التالية:

من الآليات السياسية التي يجب اتباعها في مجال تحقيق التنمية المحلية تشمل تفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إصلاح الإدارة المحلية أو تعديل النظم القائمة بتلك التي تركز وبصورة فعلية مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية لصالح الجماعات المحلية، إضافة إلى هذا والتغيرات الحاصلة في مجال الفضاء الرقمي وثورة الأنترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يبدو لنا حتمية عصنة الإدارة المحلية استجابة لهذا الواقع، وتكريس الإدارة الإلكترونية لضمان الجودة في تقديم الخدمة، وتخفيف الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى خلق فرص التعاون اللامركزي الذي يعد الأمل في تحقيق التوازن الإقليمي بين الأقاليم، بإبرام اتفاقيات تعاون وشراكة لامركزي بين المحليات خاصة الغنية والفقيرة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فنرى انه حان الوقت لإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للدولة الجزائرية، التي تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل مشاريعها، وهذا لا يتأتى إلا بالعمل على ترقية وتشجيع القطاع الخاص المنتج لرفع وتحسين الإنتاجية وترقية المنتج المحلي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات ودعم المؤسسات الإنتاجية للمساهمة مع الدولة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني والمحلي، ثم العمل على ترشيد وعقلنة الجباية المحلية وإعادة توزيعها بين الدولة والجماعات المحلية بنسب تخدم مهامها ومطالب المجتمعات المحلية، والقضاء على تنامي العجز للمحليات.

ومن بين الآليات التي ينبغي الاعتماد عليها لتجسيد التنمية المحلية، تلك على الصعيد الاجتماعي فنرى إن تقوية العلاقات بين منظمات المجتمع المدني، وزيادة إسهامات المشاركة الشعبية في رسم السياسات والبرامج التنموية، تعبيراً عن مصداقية العمل الحكومي من جهة ومسؤولي الجماعات المحلية من جهة أخرى، كذلك كسب ثقة المسؤولين من خلال الاستماع لانشغالات المواطن والاستجابة لها وتلبية رغباتهم، كما تتجلى وسائل الإعلام أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال توعية المواطن وإيصال انشغالاته إلى العتبة السوداء، وإقامة دورات تحسيسية ومرافقة المواطن في المحن الصعبة وإطلاعه بكل المستجدات.

انطلاقاً من فكرة إن خلو البحث من دراسة تطبيقية يفقده الكثير من القيمة والدليل، قمنا بدراسة ميدانية تتمثل في بلدية فناية الماتن، وهي بلدية من بلديات ولاية بجاية، تطرقنا أولاً إلى التعريف بالبلدية وإمكانياتها وتشكيلة المجلس البلدي، ثم قمنا بدراسة أهم المخططات والبرامج التنموية للبلدية خلال الفترة 2014/2010، ومن خلال مقابلتنا لكبار مسؤولي البلدية، تبين لنا أن التنمية المحلية بالبلدية محددة ومستبعدة إلى حد كبير، نظراً للصعوبات والعوائق التي تعاني منها والمتمثلة أساساً في نقص الوعي العقاري، وضعف النسيج الاقتصادي للبلدية مما يقلل من نسبة الإيرادات الجبائية وتنامي العجز المالي، لذا نرى إن التكفل بمهام التنمية المحلية تتطلب الكثير من الالتزامات مثل، الاستقلالية الإدارية والمالية، وخلق بيئة اقتصادية محلية تضطلع لهذه المهام، وإرساء أسس التعاون اللامركزي وتبني إدارة ذات التكنولوجيا الجديدة.

من خلال ما سبق، وبعد دراستنا وتحليلنا لهذا الموضوع، توصلت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وكذا اختبار مدى صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

1-الفرضية الأولى: التي كان مضمونها بتحويل الجماعات المحلية صلاحيات أوسع يضمن لها الاضطلاع لمهامها التنموية على المستوى المحلي، **فرضية صحيحة**، لأنه لا يكفي منحها صلاحيات وأليات قانونية في مباشرة مهامها التنموية، بل يتطلب الأمر تحويلها صلاحيات أوسع في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية... وغير ذلك بصورة فعلية وبكل استقلالية عن المركز.

2-الفرضية الثانية: التي كان مضمونها إن غياب الاستقلالية الإدارية والذمة المالية للجماعات المحلية، تحول دون تحقيق التنمية المحلية، **فرضية على درجة كبيرة من الصحة**، إذ أن رغم تمتع المجالس المحلية باستقلالية في تسيير شؤونها، إلا أن للوالي سلطات واسعة يهيمن على مشاريع وخطط التنمية، كذلك الأمر بالنسبة للمراقب المالي في مجال إعداد البرامج والمصادقة عليها، فهذا مساس بمبدأ اللامركزية الإدارية.

3-الفرضية الثالثة: التي كان مضمونها إن تسخير الجماعات المحلية بالوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسيير شؤونها المحلية، تساهم وبقدر كبير في قيام التنمية المحلية، **فرضية صحيحة**، لان التنمية المحلية تتطلب آليات عديدة في قيامها تتمثل في اللامركزية الإدارية والمالية، والتنوع الاقتصادي المبني على القطاع الخاص والاستثمارات، وإشراك منظمات المجتمع المدني وتقوية علاقة المواطن بالحاكم، وكذا فتح المجال أمام وسائل الإعلام للتوعية والتحسيس وإيصال انشغالات المواطن للسلطات المعنية.

وبهذا نكون قد أثبتنا مدى صحة الفرضية الرئيسية من عدمها والتي كان مضمونها:

كلما كان تمكين الجماعات المحلية في مختلف المجالات وبصفة رسمية وفعلية، كلما باشرت في القيام بمهامها من اجل تحقيق التنمية المحلية على الوجه المطلوب، **فرضية صحيحة**، كون التنمية المحلية هي من صلاحيات الجماعات المحلية، فلا يمكن أن تتم التنمية المحلية بغير الاستقلالية الإدارية والمالية الفعلية للجماعات المحلية، أي يجب تكريس مبداء اللامركزية بصورة فعلية، كما أنها لا تتم في ظل الاقتصاد الريعي للدولة الجزائرية عامة وضعف النسيج الاقتصادي والعجز المالي للكثير من الأقاليم بصفة خاصة، كما أنها لا تتم باستبعاد المواطن ومنظمات المجتمع المدني في عملية صياغة البرامج والمخططات والسهر على تنفيذها.

كخلاصة عامة من خلال كل ما تم عرضه عبر هذه الدراسة النظرية والتطبيقية، تمكنا من الإجابة على كل التساؤلات والفرضيات المطروحة ومدى صحتها من عدمها، إذ نخلص إلى أن التنمية المحلية في الجزائر عامة، وفي بلدية فناية المائث على الخصوص، لا تزال شبه منعدمة، فانه يتحتم على الجماعات المحلية أن تشارك ليس كمنفذ لهذه السياسات المركزية في مجال التنمية المحلية، بل أكثر من ذلك عليها أن تظهر كشريك رسمي وفعلي في صنع القرار التنموي المحلي، ومتابعة تنفيذه بحكم قربها من المواطن والمشاكل التي تثقل كاهله.

وفي الختام نصل إلى أن التنمية المحلية المتوازنة والمستدامة ليست عملية فورية ومفاجئة يمكن للإنسان أن يحققها بين عشية وضحاها، بل هي عمل متواصل طويل الأمد، تتكاثف فيه جهود

جميع أفراد المجتمع وتتكامل بمختلف اختصاصاتهم ومجالات عملهم، انطلاقاً من أن التنمية المحلية تسعى إلى النهوض بالوحدات المحلية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أفاق البحث

بعد معالجتنا لهذا الموضوع المتمثل في معوقات التنمية المحلية في الجزائر وأليات تفعيلها خلال الفترة 2010/2014، قد يلاحظ المطلع لهذا البحث إغفال وقصور فيه، على غرار البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية نظراً لشساعة الموضوع وتشعبه، لذا لابد من دراسات وأبحاث مكتملة لتغطية جوانب الضعف من خلال ما يلي:

-حوكمة المحليات لتحقيق التنمية المحلية

-إصلاح الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية

-إصلاح الجباية المحلية وعلاقة الدولة بالجماعات المحلية

قائمة الملاحق

بلدية فناية الماشان

إدارة شؤون الملاك البلدية
والتعاون القاري
مكتب مسح الأراضي

Republique Algérienne Démocratique et Populaire

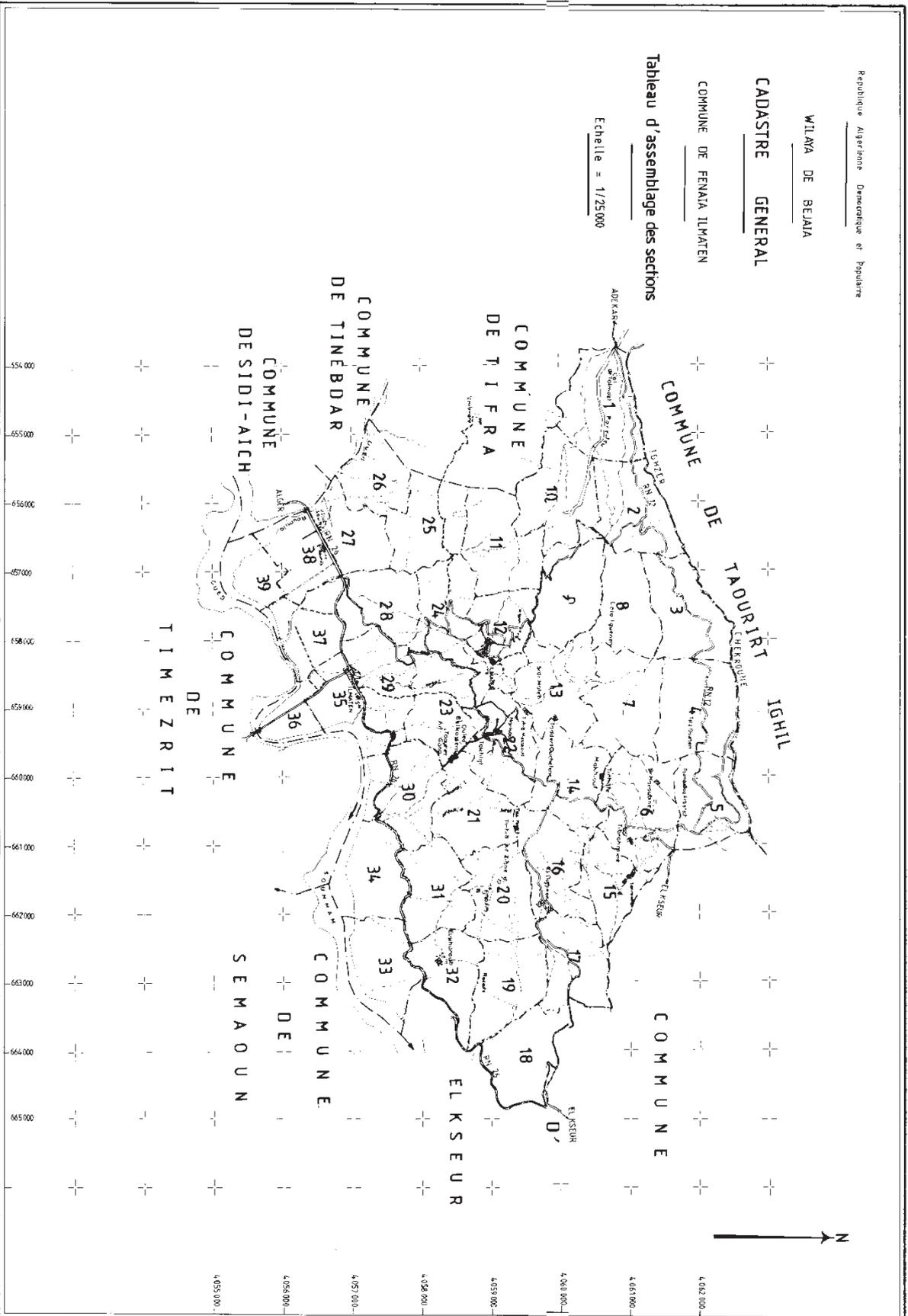
WILAYA DE BEJAIA

CADASTRE GENERAL

COMMUNE DE FENAJA IMMATEN

Tableau d'assemblage des sections

Echelle = 1/25,000



SITUATION FINANCIERE PAR OPERATION INSCRITE SUR LES PCD ARRETEE AU 25/10/2015

| N° | N° et intitulé de l'opération | Année d'inscr | Montant de l'AP en DA | Date signature marché (Mois et année) | Date de l'ODS (Mois et année) | Date lancement effectif projet (Mois et Année) | Délai de réalisation en mois | Depenses au 31/12/2014 | CP affectés 2015 | CP consommés du 01/01 au 25/10/2015 | Reliquat CP | depenses cumules au 25/10/2015 | Reliquat AP | Taux Fin | Taux phys | Observations |
|----|--|---------------|-----------------------|---------------------------------------|-------------------------------|--|------------------------------|------------------------|------------------|-------------------------------------|-------------|--------------------------------|--------------|----------|-----------|---|
| 1 | NF : 5 391 4 262 346 09 01 Achèvement de la réfection du réseau de distribution AEP des villages Takhlich et Taurin. | 2009 | 4 000 000 | 17/06/2009 | 20/06/2009 | 20/06/2009 | 70 Jours | 3 999 772,67 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3 999 772,67 | 227,33 | 99,99% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 30/06/2010. |
| 2 | NF : 5 392 3 262 346 09 01 Etude du réseau d'assainissement du village Adarnou | 2009 | 1 000 000 | 17/06/2009 | 20/06/2009 | 20/06/2009 | 02 Mois | 328 378,05 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 328 378,05 | 671 621,95 | 32,84% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 03/07/2011. |
| 3 | NF : 5 591 8 262 346 09 01 Boulevard avec dalle. | 2009 | 2 000 000 | 19/05/2009 | 23/05/2009 | 23/05/2009 | 02 Mois | 131 040,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 131 040,00 | 1 868 960,00 | 6,55% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 03/07/2011. |
| 4 | NK : 5 793 1 262 346 11 01 Etude de l'aménagement urbain de divers sites au niveau de la commune: El-Maten et Zouhla, Ighil, Yedou, future chef lieu de la commune et VSA | 2011 | 2 200 000 | 02/10/2011 | 02/10/2011 | 02/10/2011 | 03 Mois | 1 829 378,60 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 829 378,60 | 370 621,40 | 83,15% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 24/08/2014. |
| 5 | NK : 5 704 1 262 346 11 01 Etude et réalisation d'une salle de veun avec logement village Timi | 2011 | 4 830 000 | 06/09/2012 | 06/09/2012 | 06/09/2012 | 04 Mois | 3 524 487,60 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3 524 487,60 | 3 749,92 | 99,92% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 01/07/2015. |
| 6 | NK : 5 392 1 262 346 12 01 Nébis sur 1 290 ML | 2012 | 12 300 000 | 26/09/2013 | 15/06/2014 | 29/06/2014 | 03 Mois | 6 199 390,67 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4 826 230,08 | 3 749,92 | 99,92% | 100% | Une fiche de clôture est établie et sera notifiée à l'entreprise. |
| 7 | NK : 5 392 1 262 346 12 02 Chenal el Tidhli N'Al Ziane sur 550 ML | 2012 | 8 800 000 | 26/09/2013 | 16/03/2015 | 16/03/2015 | 04 Mois | 6 541 462,98 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 10 413 840,55 | 1 868 159,35 | 84,67% | 84,67% | Une fiche de clôture est établie le 08/04/2015. |
| 8 | NK : 5 391 2 262 346 12 02 Arrangement piste reliant le village Tighilt N'Al Ziane à Tégma sur 800 ML | 2012 | 3 600 000 | 15/08/2012 | 03/11/2013 | 03/11/2013 | 4,5 Mois | 3 402 675,90 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 8 720 313,66 | 79 686,34 | 99,09% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 12/04/2015. |
| 9 | NK : 5 391 4 262 346 13 01 Yehni ElMarbaa sur 1000 ML | 2013 | 2 170 000 | 12/06/2014 | 04/08/2014 | 04/08/2014 | 02 Mois | 682 019,90 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 974 232,03 | 195 767,97 | 90,98% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 13/09/2015. |
| 10 | NK : 5 391 7 262 346 13 01 Equipement pour forage et station de reprise AEP de la commune. | 2013 | 4 000 000 | 24/11/2013 | 24/11/2013 | 24/11/2013 | 01 Mois | 3 997 995,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3 997 995,00 | 2 005,00 | 99,95% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 07/10/2014. |
| 11 | NK : 5 392 1 262 346 13 01 Etude et réalisation réseau d'assainissement des villages Leazib et Bouhache | 2013 | 6 000 000 | 04/06/2014 | 09/06/2014 | 09/06/2014 | 02 Jours | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00% | 0,00% | Projet confié à l'entreprise HIDDOLCHE Yassine Travaux en cours |
| 12 | NK : 5 394 2 262 346 12 01 Acquisition d'un tracteur-remorque pour la collecte des déchets solides ménagers. | 2013 | 2 575 000 | 24/09/2014 | 21/12/2014 | 21/12/2014 | 04 Mois | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 379 056,94 | 3 620 943,06 | 39,66% | 100% | Projet confié à l'entreprise HIDDOLCHE Yassine Travaux en cours |
| 13 | NK : 5 591 1 262 346 13 01 Achèvement du nouveau siège APC | 2013 | 16 519 000 | 06/07/2014 | 10/08/2014 | 10/08/2014 | 07 Mois | 7 631 820,20 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 16 506 003,91 | 12 996,09 | 99,92% | 100% | Projet achevé et réceptionné le 18/04/2015. |
| 14 | NK : 5 691 2 262 346 13 02 Achèvement amène administrative à Bouhache | 2013 | 5 497 000 | 23/07/2015 | 26/07/2015 | 26/07/2015 | 04 Mois | 838 764,22 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 5 455 790,20 | 1 249,80 | 99,96% | 100% | Projet achevé et réceptionné le 12/04/2015. |
| 15 | NK : 5 891 2 262 346 13 02 Achèvement amène administrative à EL MATEN. | 2013 | 4 010 000 | 28/05/2014 | 08/06/2014 | 08/06/2014 | 04 Mois | 3 678 691,19 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3 929 071,19 | 80 928,81 | 97,96% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 12/04/2015. |
| 16 | NK : 5 591 1 262 346 13 01 Relevement en béton bitumineux du chemin communal reliant le Tex RN 12 au village lamrouchene sur 1200 ml. | 2013 | 7 000 000 | 25/11/2013 | 14/10/2014 | 14/10/2014 | 30 Jours | 5 373 582,79 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 5 373 582,79 | 1 626 417,21 | 76,77% | 100% | Le PAR sera utilisé pour la réalisation des travaux supplémentaires |

90 375 621,00

0,00

37 894 714,95

0,00

الملحق رقم: 2 - أ

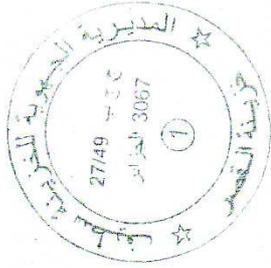
| | | | | | | | | | | | | | | |
|----|--|------|----------------------|------------|------------|------------|----------|------------|----------------------|---------------|---------------|--------|------|---|
| 17 | NK: 5.391.1.262.346.14.01 Equipements hydrauliques pour drains AEP commune Féridja. | 2014 | 3 000 000 | 21/06/2015 | 21/06/2015 | 21/06/2015 | 15 jours | 0,00 | 2 501 457,66 | 2 501 457,66 | 498 542,34 | 83,38% | 100% | Projet activé et réceptionné |
| 18 | NK: 5.591.1.262.346.14.01 Relevement en béton bitumineux des chemins communaux des villages : Laazib Timi, Ighil NT'ala et Taourit sur 5000 ML. | 2014 | 21 500 000 | 21/12/2014 | 04/03/2015 | 04/05/2015 | 02 Mois | 394.073,32 | 20 802 600,00 | 21 186 673,32 | 313 326,68 | 98,54% | 100% | Travaux achevés et réceptionnés le 24/05/2015, reste une facture du la braxerie LMT9 à présenter |
| 19 | NK: 5.392.1.262.346.14.01 Réfection et extension du réseau d'assainissement du village YSA sur 4800 ML. | 2014 | 30 000 000 | 14/05/2015 | 28/06/2015 | 28/06/2015 | 06 Mois | 0,00 | 2 317 466,50 | 2 317 466,50 | 27 692 533,50 | 7,72% | 20% | Le projet contre à l'entreprise BEKKA Abdoulaziz, travaux en cours, une facture d'un montant de 1 184 707 94DA sera mandatée le mois de novembre. |
| 20 | NL: 5.391.1.262.346.15.01 Equipements hydrauliques des drains de retournement de l'AEF de la commune. | 2015 | 3 000 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3 000 000,00 | 0,00% | 0% | Projet contre à l'entreprise DLEFA POJPE, un contrat d'un montant de 1 544 400 000DA, est en instance du visa au CF, déposé le 11/10/2015. |
| 21 | NL: 5.392.1.262.346.15.01 réalisation réseau d'assainissement du village Ighil Yeth sur 700 ml. | 2015 | 4 000 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4 000 000,00 | 0,00% | 0% | Ouverture des puits a été faite le 07/09/2015. |
| 22 | NL: 5.392.1.262.346.15.02 réalisation réseaux d'assainissement des villages Laazib et Bouivache sur 1200 ml. | 2015 | 7 000 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 7 000 000,00 | 0,00% | 0% | L'ouverture des puits a été faite le 07/09/2015. |
| 23 | NL: 5.591.1.262.346.15.01 Relevement en béton bitumineux des chemins communaux reliant la RN 12 vers IL Maten avec bretelle sur Tirkrouine, EL Kilaou et Kalaa et RN 26 vers EL KHROUB et Trakchne sur 7150 ml. | 2015 | 39 000 000 | / | / | / | / | 0,00 | 276 627,78 | 276 627,78 | 38 723 372,22 | 0,71% | 0% | Projet contre à l'entreprise SARL SIDANE. Le marché est transmis à la date pour approbation le 07/10/2015, les travaux de relevement seront lancés, une fois les travaux de gaz naturel seront achevés. |
| 24 | NL: 5.793.1.262.346.15.01 Aménagement urbain (Aménagement de la parcelle IL Maten Ouda sur 155 ML). | 2015 | 4 053 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4 053 000,00 | 0,00% | 0% | Le projet contre à l'entreprise SNC ABDOUN et ZIDOUN, un contrat d'un montant de 2 680 177,50 DA, est en instance du visa au CF, déposé le 11/10/2015. |
| 25 | NL: 5.793.1.262.346.15.02 Aménagement urbain (Aménagement et Bétonnage divers pistes de la commune sur 290 ML). | 2015 | 2 643 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 643 000,00 | 0,00% | 0% | L'opération sera réalisée par la fregie communale, une fois les travaux de gaz naturel seront achevés. |
| 26 | NL: 5.793.1.262.346.15.03 Aménagement urbain (Aménagement du côté axiale de la voie menant vers école primaire Timi sur 60 ML). | 2015 | 1 680 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 680 000,00 | 0,00% | 0% | Le projet contre à l'entreprise SNC ABDOUN et ZIDOUN, un contrat d'un montant de 1 131 273,00DA, est en instance du visa au CF, déposé le 12/10/2015. |
| 27 | NL: 5.793.1.262.346.15.04 Aménagement urbain (Aménagement de la parcelle La Mission) IL Maten sur 35 ML). | 2015 | 154 000 | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 154 000,00 | 0,00% | 0% | Le projet contre à l'entreprise BRKHI NASSIM, un contrat d'un montant de 132 083,75DA, est en instance du visa au CF, déposé le 12/10/2015. |
| | | | 62 500 000,00 | | | | | | 62 223 372,22 | | | | | |

الملحق رقم: 2 - ب

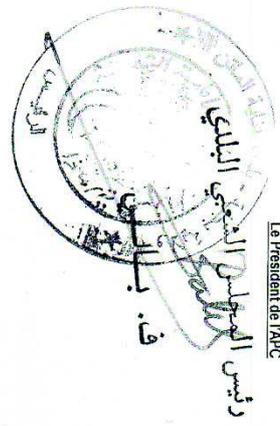
| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---------------|--|------|--------------------|---|---|---|---|---|----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|---|--|
| 28 | NL 5.793 1.262 346.15.05 Aménagement urbain (Aménagement de la placette bouzri sur 37 ML) | 2015 | 502 000 | / | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 502 000,00 | 0,00% | Le projet confié à l'entreprise MOULA MADIR, un contrat d'un montant de 294 372,00DA est en instance au visa au CF. Déposé le 12/10/2015 |
| 29 | NL 5.793 1.262 346.15.06 Aménagement urbain (Aménagement de la placette Zoubia sur 33 ML) | 2015 | 468 000 | / | / | / | / | / | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 468 000,00 | 0,00% | Le projet confié à l'entreprise SNC ABDOLIN et ZIDOUN, un contrat d'un montant de 351 000,00DA est en instance au visa, déposé le 11/10/2015. | |
| Totaux | | | 203 591 000 | | | | | | 49 349 133,09 | 152 875 621,00 | 52 757 533,83 | 100 118 087,17 | 102 106 666,92 | 101 394 333,08 | | |

Vu et vérifié avec mes écritures, le _____
Le Trésorier Intercommunal d'El-Kseur

Fait à Fenjaia II Maten, le **28 OCT 2015**
Le Président de l'APC



ط - بن لكال
المستعين الخزينة



République Algérienne Démocratique et Populaire

WILAYA DE BEJAJA
DAIRA DEL-KSEUR
COMMUNE DE FENAJA IL-MATEN

SITUATION PHYSIQUE ET FINANCIERE PAR OPERATION DES PROJETS INSCRITS SUR
BUDGET DE WILAYA ARRETTEE AU 25/10/2015

| N° | N° et intitulé de l'opération | Année Inscrp | Montant Décision | Dépenses au 31/12/2014 | Dépenses du 01/01/2015 au 25/10/2015 | Total des dépenses au 25/10/2015 | Reliquat | Taux % | | Observations |
|----|---|--------------|------------------|------------------------|--------------------------------------|----------------------------------|--------------|--------|------|--|
| | | | | | | | | Fin | Phy | |
| 1 | Réalisation d'un réseau d'assainissement des localités Bouzri et Avedou. Décision N° 232/2011 du 10/10/2011 | 2011 | 5 000 000,00 | 3 536 817,80 | 0,00 | 3 536 817,80 | 1 463 182,20 | 71% | 95% | Le reste des travaux seront réalisés par la regle communale |
| 2 | Réalisation mur de clôture coté cantine scolaire IL Maten centre Décision N°232/2011 du 10/10/2011 | 2011 | 500 000,00 | 301 921,24 | 197 379,00 | 499 300,24 | 699,76 | 99,85% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 15/09/2015 |
| 3 | Achèvement de la bibliothèque communale Décision N°332/2012 du 20/06/2012 | 2012 | 6 400 000,00 | 5 647 355,25 | 142 560,00 | 5 789 915,25 | 610 084,75 | 90% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 13/09/2015 |
| 4 | Alimentation de la fontaine publique TIBRAHMINI à partir d'un puit existant à TKHEROUBINE Décision N°332/2012 du 20/06/2012 | 2012 | 800 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 800 000,00 | 0,00% | 10% | Projet confié à l'ETP BENMMAMMAR Hanafi, les travaux en cours |
| 5 | Réalisation mur de soutènement village Taktlicht Décision N°332/2012 du 20/06/2012 | 2012 | 2 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 000 000,00 | 0% | 0% | Une correspondance a été adressée à la SONELGAZ pour procéder au déplacement du pylan électrique genant cette réalisation. |
| 6 | Ecole primaire soummam VSA Réfection étanchéité des sanitaires. Décision N°349/2012 du 24/01/2012 | 2012 | 181 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 181 000,00 | 0% | 0% | Une fiche de clôture est établie le 08/04/2015 |
| 7 | Revetement en BB du chemin reliant le CW 174 à TIGHILT MESSAOUUD sur 1500ML. Décision N° 137/2013 du 08/07/2013 | 2013 | 8 424 000,00 | 7 704 161,90 | 0,00 | 7 704 161,90 | 719 838,10 | 91,45% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 13/09/2015 |
| 8 | Aménagement captage et fontaine publique du village AGHOMRAS(1ère tranché) Décision N° 137/2013 du 08/07/2013 | 2013 | 1 000 000,00 | 282 633,98 | 717 014,02 | 999 648,00 | 352,00 | 99,96% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 08/04/2015. |
| 9 | Realisation mur de soutènement en pierres pour piste au vge taourit Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 4 590 100,00 | 0,00 | 1 410 552,00 | 1 410 552,00 | 3 179 548,00 | 30,73% | 55% | Projet confié à l'entreprise AKZIZ, les travaux sont en cours |
| 10 | Réfection étanchéité terrasse des bureaux du service Technique + Bureau d'accueil (siège APC) Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 592 254,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 592 254,00 | 0,00% | 0% | Le siege dégradé totalement, une resiliation sera prononcée |

| | | | | | | | | | | |
|----|--|------|--------------|------|--------------|--------------|--------------|--------|------|--|
| 11 | Bétonnage piste carrossable du CW 174 vers EP Boubzi sur 320 ml Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 2 176 200,00 | 0,00 | 1 669 356,00 | 1 669 356,00 | 506 844,00 | 76,71% | 95% | Projet confié à l'entreprise SNC BATI GAB, un avenant est transmis au CF pour visa. |
| 12 | Bétonnage des ruelles au village Zaouia sur 400 ML commune Fénaia - IL Maten Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 1 907 100,00 | 0,00 | 1 623 492,00 | 1 623 492,00 | 283 608,00 | 85,13% | 100% | Travaux achevé et réceptionné |
| 13 | Réalisation mur de soutènement sur le chemin vicinal 06 IL Maten Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 1 297 530,00 | 0,00 | 1 272 456,90 | 1 272 456,90 | 25 073,10 | 98,07% | 100% | Travaux achevé et réceptionné |
| 14 | Etude pour le confortement piste carrossable+ logt adara Madjid au Vge Timri Cne Fénaia IL Maten Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 1 010 880,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 010 880,00 | 0,00% | 80% | Etude confié au bureau d'étude BIC SADAOUI . Travaux en cours. |
| 15 | EP Larbatache Aménagement sanitaire garçons et filles Décision N° 203/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 547 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 547 000,00 | 0,00% | 100% | Projet achevé est réceptionné une facture sera déposé par l'entreprise |
| 16 | Réalisation mur de soutènement en pierres sur hauteur de 2m au vge Ighil Oukhloul il maten Commune Fénaia II Maten Décision N° 248/2014 du 23/07/2014 | 2014 | 956 153,25 | 0,00 | 771 149,34 | 771 149,34 | 185 003,91 | 80,65% | 100% | Projet achevé est réceptionné |
| 17 | Réalisation de fossés bétonnés des villages TIGHILT MESSAOUD et IAMROUCHENE Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 2 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 000 000,00 | 0,00% | 0% | Projet confié à l'entreprise SNC BATI GAB, le contrat sera transmis au CF une fois la délibération d'inscription sera approuvée. |
| 18 | Réalisation mur en pierre sur CV 06 IL MATEN coté cimetièrre cne de Fénaia il maten Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 1 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 000 000,00 | 0,00% | 0% | Projet confié à l'entreprise SNC BATI GAB, le contrat sera transmis au CF une fois la délibération d'inscription sera approuvée. |
| 19 | Réhabilitation fontaine publique TACHERCHOURTH village IL MATEN (1er tranche) Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 1 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 000 000,00 | 0,00% | 0% | L'ouverture des plis à été faite le 13/10/2015. |
| 20 | Réfection conduite des fontaines publique EL Djamaa et Tighert Aziza Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 1 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 000 000,00 | 0,00% | 0% | L'ouverture des plis à été faite le 13/10/2015. |
| 21 | Réalisation d'une aire de loisir (Manège) E/P Sourmam commune de Fénaia IL Maten Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 500 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 500 000,00 | 0,00% | 0% | 1 ere consultation infructueuse, les travaux seront réalisés par la régie communale. |
| 22 | Réalisation d'un aire de jeux VS a Fénaia Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 2 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 000 000,00 | 0,00% | 0% | Projet confié à l'entreprise MOULA Nadir, le contrat sera transmis au CF une fois la délibération d'inscription sera approuvée. |

| | | | | | | | | | | | |
|--------------|---|------|----------------------|----------------------|---------------------|----------------------|----------------------|--------------|-------|----|--|
| 23 | Achèvement et aménagement captage et fontaine publique du village Aghomras Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 3 500 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3 500 000,00 | 0,00% | 0% | L'ouverture des plis a été faite le 27/09/2015. |
| 24 | Achèvement de la salle de soins avec logement au village Timiri Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 1 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 000 000,00 | 1 000 000,00 | 0,00% | 0% | Projet confié à l'entreprise ETBTCE AIT ABBAS A/Allah, le contrat sera transmis au CF une fois la délibération d'inscription sera approuvée. |
| 25 | Aménagement divers pistes des villages de la Commune sur une longueur de 965 ML Décision N° 177/2015 du 22/06/2015 | 2015 | 1 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1 000 000,00 | 1 000 000,00 | 0,00% | 0% | Le projet sera réalisé par la Régie Communale, une fois les travaux de gaz naturel seront achevés. |
| Total | | | 50 382 217,25 | 17 472 890,17 | 7 803 959,26 | 25 276 849,43 | 25 105 367,82 | | | | |

Vu et vérifié avec mes écritures, le _____

Le Trésorier Intercommunal d'EI-KSEUR

Fait à Fénéaia Il-Maten, le _____

Le Président de l'APC

République Algérienne Démocratique et Populaire

WILAYA DE BEJAIA

DAIRA DEL-KSEUR

COMMUNE DE FENAIA IL-MATEN

**SITUATION PHYSIQUE ET FINANCIERE PAR OPERATION DES OPERATIONS
INSCRITES SUR LES FONDS COMMUNS DES COLLECTIVITES LOCALES (FCCL)**

ARRETTEE AU 25/10/2015

| N° | N° et intitulé de l'Opération | Année Inscrip. | Montant Décision | Dépenses au 31/12/2014 | Dépenses du 01/01/2015 au 25/10/2015 | Total des dépenses au 25/10/2015 | Reliquat | Taux Fin % | Taux Pvh % | Observations |
|--------------|--|-------------------|----------------------|------------------------------|--|--|---------------------|---------------|---------------|--|
| 1 | Etude et réalisation de deux (02) annexes administratives. Décision N°259/2010 du 19/07/2010 | 2010 | 13 250 000,00 | 11 647 851,40 | 93 600,00 | 11 741 451,40 | 1 518 548,60 | 89% | 95% | les travaux sont achevés et réceptionnés le RAR sera utilisé pour l'achèvement de l'annexe administrative LARBATACHE |
| 2 | Equipement d'une bibliothèque communale en milieu semi urbain 500 M2 Décision N°373/2011 du 11/04/2011 | 2010 | 3 400 000,00 | 3 089 174,40 | 0,00 | 3 089 174,40 | 310 825,60 | 90,9% | 100% | Une fiche de clôture est établie le 12/10/2015 |
| Total | | | 16 660 000,00 | 14 737 025,80 | 93 600,00 | 14 830 625,80 | 1 829 374,20 | | | |

Vu et vérifié avec mes écritures, le _____

Le Trésorier Intercommunal d'El-Kseur

Fait à FENAIA IL-MATEN, le _____

Le Président de l'APC

WILAYA DE BEJAJA
DAIRA D'EL-KSEUR

COMMUNE DE FENAJA IL-MATEN

**SITUATION PHYSIQUE ET FINANCIERE PAR OPERATION DES PROJETS
INSCRITS SUR LES CONSTRUCTIONS SCOLAIRES (Travaux neufs)**

ARRETEE AU 25/10/2015

| N° | N° et intitulé de l'Opération | Année Inscrit | Montant Décision | Dépenses au 31/12/2014 | Dépenses du 01/01/2015 au 25/10/2015 | Total des dépenses au 25/10/2015 | Reliquat | Taux % | | Observations |
|--------------|--|---------------|----------------------|------------------------|--------------------------------------|----------------------------------|----------------------|--------|------|---|
| | | | | | | | | Fin | Phys | |
| 1 | Construction de trois 03 salles de classes en extension à l'EP "CHOUHADAS REMILA-REMILA-FENAJA IL MATEN. Décision N° 64/BSCO/SE/DEP/2012 du 17/04/2012 | 2012 | 6 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 6 000 000,00 | 0% | 0% | Les consultations seront lancées une fois le permis de construire de régularisation dans le cadre de la loi 08/15 approuvé. |
| 2 | Démolition et réalisation du mur de clôture ,école primaire Larbaache Decision N° 05/DEP/2014 du 28/09/2014 | 2013 | 4 663 269,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4 663 269,00 | 0% | 40% | Projet confié à l'entreprise BATTI GAB , les travaux en cours |
| TOTAL | | | 10 663 269,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 10 663 269,00 | | | |

Vu et vérifié avec mes écritures, le _____
Le Trésorier Intercommunal d'EL-KSEUR

Fait à FENAJA IL-MATEN , le _____
Le Président de l'APC

République Algérienne Démocratique et Populaire

Wilaya de Bejaia
 Daira d'El-Kseur
 Commune de Farajia II-Matem

Etat de Redevances Locatives des Locataires
 de Locaux à Usage Commercial

| N° | Nom du Locataire | Adresse du Local | Durée du Contrat | Prix du loyer mensuel | Date des baux de location | Date d'effet | Date d'expiration du bail | Redevances Locatives au 31/12/2014 |
|---------|------------------|------------------|------------------|-----------------------|---------------------------|--------------|---------------------------|------------------------------------|
| 01 | AIT LARBI | Mustapha | 03 Ans/R | 3 500,00 DA | 22/05/2014 | 01/05/2014 | 30/04/2014 | à jour |
| 02 | BENMANSOUR | Madjid | 03 Ans/R | 1 500,00 DA | 28/03/2012 | 01/06/2012 | 31/05/2015 | à jour |
| 03 | BOUDJAB | Larbi | 03 Ans ferme | 120 000,00 DA | 15/08/2013 | 01/07/2013 | 30/06/2016 | à jour |
| 04 | CNR | Bejaia | 09 Ans | 500,00 DA | 13/12/2006 | 01/07/2007 | 31/12/2015 | Années 13-14=12 000,00 |
| 05 | HAMMICHE | Amar | 03 Ans/R | 1 500,00 DA | 15/08/2013 | 01/06/2012 | 31/05/2015 | Années 13-14= 25 500,00 |
| 06 | HAMMICHE | Naima | 03 Ans/R | 1 500,00 DA | 07/04/2013 | 01/06/2013 | 31/05/2016 | à jour |
| 07 | LCUCIF | Abdelhamid | 03 Ans/R | 750,00 DA | 26/01/2013 | 01/01/2013 | 31/12/2015 | à jour |
| 08 | KHELIFA | Harnou | 03 Ans/R | 2 500,00 DA | 31/12/2013 | 04/01/2014 | 03/01/2017 | à jour |
| 09 | SNC BENDJEDOU | Et frère | 03 Ans/R | 1 500,00 DA | 23/06/2011 | 01/05/2011 | 31/05/2014 | 36 000,00 |
| 10 | SNC HAMMACHE | Et Cie | 03 Ans/R | 1 500,00 DA | 28/03/2012 | 01/06/2012 | 31/05/2015 | à jour |
| 11 | ATM | Mobilis | 09 Ans | 12 000,00 | 16/10/2012 | 16/10/2012 | 09/10/2021 | 288 000,00 |
| 12 | YAY4 | Tayeb | 03 Ans/R | 750,00 DA | 29/11/2009 | 01/01/2010 | 31/12/2012 | 45 000,00 |
| Total : | | | | | | | | |

قائمة المراجع

-الكتب:

1. الجندي، مصطفى. *الإدارة المحلية واستراتيجيتها*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
2. الخلايلة، محمد علي. *الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة مقارنة*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013.
3. الشيخلي، عبد الرزاق. *الإدارة المحلية إدارة مقارنة*. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987.
4. الصرايرة مصلح ممدوح. *القانون الإداري*، الجزء الأول. الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
5. القريوتي، محمد قاسم. *مقدمة في الإدارة العامة*. الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2006.
6. انس قاسم، جعفر. *أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1978.
7. بعلي، محمد الصغير. *القانون الإداري*، الجزء الأول. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.
8. بعلي، محمد الصغير. *المالية العامة*. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
9. بوحوش، عمار. *نظريات الإدارة الحديثة في القرن الحادي والعشرين*. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006.
10. بوحوش، عمار. *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2007.
11. حسين مصطفى، حسين. *الإدارة المحلية المقارنة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980.
12. ربحي، مصطفى عليان وعثمان، محمد غنيم. *مناهج وأساليب البحث العلمي*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
13. سعد غالب، ياسين. *الإدارة الإلكترونية*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2010.
14. شلي، محمد. *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات*. الجزائر: بدون دار النشر، 1997.
15. صفوان، الميضي. *المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2001.
16. عبد الرحمان، توفيق. *الإدارة الإلكترونية*. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2003.
17. عوابدي، عمار. *القانون الإداري*، الجزء الأول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2006.
18. عودة المعاني، يمن. *الإدارة المحلية*. الأردن: عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.

19. فلاح القبلان، غازي سلطان. *تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قرارات الحكام الإداريين*. الأردن: عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014.
20. كنعان، نواف. *القانون الإداري*، الجزء الأول. الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
21. لباد، ناصر. *الوجيز في القانون الإداري*. سطيح: مخبر الدراسات السلوكية والقانونية، مذكرات لسلسلة القانون، الطبعة الثانية، 2006.
22. محرم، صبحي. *إصلاح الحكم المحلي*. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم القانونية، 2006.
23. محززي، محمد عياش. *اقتصاديات الجباية والضرائب*. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2008.

- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1/- أطروحات الدكتوراه:

1. حاجي، فطيمة. *إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005/2014*، أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.
2. خشمون، محمد. *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة حالة مجالس بلدية قسنطينة-أطروحة دكتوراه*. جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011/2010.
3. خنفري، خيضر. *تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.
4. زوزي، محمد. *تجربة القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية-* أطروحة دكتوراه. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.
5. رجراج، الزهير. *التنمية المحلية واقع وأفاق*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/212.
6. طيبي، سعاد. *المالية المحلية ودورها في عملية التنمية*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية القانون، 2009/2008.
7. غدري، محمد. *القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام المنظمة التجارة العالمية*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2001.

8. مزباني، فريدة. *المجالس المحلية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري*، أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري-قسنطينة: كلية الحقوق، 2005.
9. ناجي، بن حسين. *دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر*، أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/2006.
- 2/- رسائل الماجستير:**
1. اريبالله، محمد. *السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر*-رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.
2. باري، عبد اللطيف. *المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع الجزائري*، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007/2006.
3. بن عبد الحق، فوزي. *دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية-دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية 2012/2007*-رسالة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013.
4. بن حدة، باديس. *الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي-دراسة مقارنة لنماذج مختارة*-رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.
5. بلجيلالي، احمد. *إشكالية عجز ميزانية البلديات-دراسة تقييمية لبلديات تيارت: جيلالي بن عامر، سيدي علي ملال، قرطوفة*-رسالة ماجستير. جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.
6. بجاوي، سهام. *الاستثمارات البنينة ومساهماتها في التكامل الاقتصادي العربي*، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.
7. بونوة نادية. *دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة-حالة الجزائر*-رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009.
8. حسين، عبد القادر. *الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية*، رسالة ماجستير. جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.
9. ساكري، الصالح. *المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية*، رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008/2007.
10. سي يوسف، احمد. *تحولات اللامركزية في الجزائر واقع وأفاق*، رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

11. شباب، سهام. إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية-دراسة بلدية معسكر-رسالة ماجستير. جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011.
12. شعبان، اليمين. الإعلام والتوعية الأسرية في المجتمع الجزائري-دراسة ميدانية للأسرة المقيمة بباتنة-رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2006/2005.
13. عبد المعطي صالح قدومي، منال. دور المشاركة الشعبية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي-دراسة حالة لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس-رسالة ماجستير. جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2008.
14. عبد اللاوي، عبد السلام. دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية-دراسة حالي ولاية المسيلة وولاية برج بوعريبيج-رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
15. علي، محمد. مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجديد، رسالة ماجستير. جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.
16. عيمور، ابتسام. نظام الوصايا الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم، رسالة ماجستير. جامعة منتوري-قسنطينة: كلية الحقوق، 2013/2012.
17. لمير، عبد القادر. الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية-دراسة ميزانية بلدية أدرار-رسالة ماجستير. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، 2014/2013.
18. مختاري، نسيم. التعاون الدولي اللامركزي من اجل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.
19. مشري، محمد الناصر. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير. جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2010.
20. نوري، ياسمين. مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني، رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.
21. هرموش، منى. دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.
22. ونية أشرف، رضا. معوقات التنمية المحلية-دراسة ولاية سكيكدة-رسالة ماجستير. جامعة منتوري-قسنطينة: معهد علم الاجتماع، 1999/1998.

23. يريقي، كريم. *دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية*، رسالة ماجستير. جامعة المديّة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، 2010/2009.
24. يوسف، نور الدين. *الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة تقييمية للفترة 2008/2000 دراسة حالة ولاية البويرة*-رسالة ماجستير. جامعة محمد بوقرة-بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2009.
- 3/-مذكرات الليسانس والماستر
1. افالو، وفاء وشرفي، يمينة. *دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية في الجزائر*، مذكرة ماستر. جامعة 05 ماي 1945-قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.
2. بري، دلال. *الاستقلال المالي للمبديات*، مذكرة ماستر. جامعة قاصدي مباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
3. برباج، راضية ومغربي، نهاد. *دور الإعلام المحلي في التنمية المحلية-دراسة حالة إذاعة قالمة الجهوية*-مذكرة ماستر. جامعة 05 ماي 1945-قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
4. بن يحيى، هناء. *الفساد الإداري وأثره على المؤسسات المحلية المنتخبة-دراسة حالة بلدية المقارين*-مذكرة ماستر. جامعة قاصدي مباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.
5. بلعربي، نادية. *دور البلدية في التنمية المحلية في ظل القانون الجديد*، مذكرة ماستر. جامعة قاصدي مباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.
6. بوزيني، سميرة وعويج، حنان. *مساهمة الضرائب والرسوم في التنمية الاقتصادية للجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية البويرة 2014/2013*-مذكرة ماستر. جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.
7. حملاوي، عبد الحق. *الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد-تجربة الجزائر 2007/1999*-مذكرة ماستر. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.
8. حماش، صبرينة. *واقع الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية-دراسة بلدية الأبيار*-مذكرة ماستر. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.
9. غزالي، عبد الوهاب. *التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس*، مذكرة نهاية الدراسة. المدرسة الوطنية للإدارة: الدفعة التاسعة والثلاثون إدارة محلية، 2006.
10. عساسي، يوبا. *دور رؤساء المجالس المنتخبة في التنمية المحلية*، مذكرة ماستر. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

11. عيش، هادية ومجور، فائزة. دور الإعلام الجوّاري في التنمية المحلية-دراسة إذاعة متيعة الجهوية-مذكرة ماستر. جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
12. مختاري، وفاء. الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المستدامة، مذكرة ماستر. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

-المقالات والدراسات

1. بجتي، إبراهيم. "الأنترنت في الجزائر"، *مجلة الباحث*، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002.
2. بن عبد العزيز، سفيان، "دعم وتطوير القطاع الخاص كألية لتطوير التجارة الخارجية خارج المحروقات"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 62-63، جامعة بشار، شتاء-ربيع 2013.
3. بن صغير، عبد المومن، "إشكالية الجباية المحلية في الجزائر"، *مجلة الندوات والدراسات القانونية*، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، 2013.
4. بن مشري، عبد الحليم، "نظام الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر"، *مجلة الاجتهاد القضائي*، العدد 06، جامعة بسكرة، 2009.
5. بوفليح، نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010/2000"، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد 12، جامعة بسكرة، 2012.
6. جباري، شوقي وبسمة، عولمي، "تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد 02، جامعة ورقلة، جوان 2005.
7. خميسي، خليل، "مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، *مجلة الباحث*، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011.
8. رحمان، موسى والسبتي، وسيلة، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاح المالي واقع وأفاق"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول "تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية"، يومي 23-24 مارس 2010، جامعة باتنة.
9. عامر، عياش وجاسم، محمد، "دور منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان-دراسة قانونية"، *مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، العدد 6، 2002.
10. عطا محروس، عبد الخبير محمود، "تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا"، *ورقة بحث مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية بجمهورية مصر العربية*، جامعة أسيوط، كلية التجارة، يومي 25-26 ماي، 2006.

11. عمراني، كربوسة، "الارتباطات البحثية في العلوم السياسية في معالجة قضايا وتحديات البلاد العربية"، *مجلة المفكر*، العدد 04، جامعة بسكرة، 2009.
12. عولمي، بسمة، "تشخيص نظام الإدارة والمالية المحلية"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 04، جامعة عنابة، 2008.
13. محمد عبد الشفيق، عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008.
14. مزياي، فريدة، "دور الجماعات المحلية في الاستثمار"، *مجلة الاجتهاد القضائي*، العدد 06، جامعة بسكرة، 2009.
15. مرغاد، لخضر، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 07، جامعة بسكرة، فيفري 2005.
16. مسعي، محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، *مجلة الباحث*، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
17. مولاي، إبراهيم، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، العدد 02، 2008.
18. منصور، زين، "واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 02، جامعة الشلف، 2010.
20. مولاي لخضر، عبد الرزاق، "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية-حالة الجزائر-"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد 04، جامعة ورقلة، 2010.
21. هويدي، عبد الجليل ويجياوي عمر، "السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية في الجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية"، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، العدد 06، جامعة الوادي، 2014.

-النصوص القانونية:

-القوانين:

1. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012، العدد 12.
2. القانون رقم 10-11 المؤرخ في 03 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 03 جوان 2011، العدد 37.
3. القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، العدد 15.

4. القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتعلق بقانون المالية 2010، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2009، العدد 78.
5. القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011، يتعلق بقانون المالية التكميلي 2011، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2011، العدد 40.
6. القانون رقم 16-11 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتعلق بقانون المالية 2012، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011، العدد 72.
7. القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، يتعلق بقانون المالية 2013، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2012، العدد 72.
8. القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتعلق بقانون المالية 2014، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013، العدد 68.

-المراسيم:

1. المرسوم الرئاسي رقم 08-08 المؤرخ في 09 مارس 2008، يتعلق بإبرام اتفاقية التعاون بين الجزائر وفرنسا، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 16 مارس 2008، العدد 15.
2. المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، يتعلق بالقانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2011، العدد 53.

-الأوامر:

1. الامر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جوان 2006، يتعلق بالقانون الأساسي العام بالوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 16 جوان 2006، العدد 46.

-المقابلات

1. مقابلة مع باي فريد، رئيس المجلس الشعبي البلدي، بلدية فناية الماثن، يوم 2015/11/29 على الساعة 10:00 سا.
2. مقابلة مع شقرون ياسين، رئيس الديوان، بلدية فناية الماثن، يوم 2015/11/25 على الساعة 9:00 سا.
3. مقابلة مع السيد تعوينت محند امقران، الأمين العام، بلدية فناية الماثن، يوم 2015/11/25 على الساعة 10:00 سا.
4. مقابلة مع ايت حامة جمال، رئيس المصلحة التقنية، بلدية فناية الماثن، يوم 2015/11/25 على الساعة 9:30 سا.

5. مقابلة مع عولمي صادق، رئيس مصلحة المالية، المحاسبة، الوسائل العامة والمستخدمين، بلدية فناية الماتن، يوم 2015/11/18 على الساعة 10:00 سا.
6. مقابلة مع دحماني فضيلة، المكلفة بمكتب المستخدمين، بلدية فناية الماتن، يوم 2015/11/18 على الساعة 8:30 سا.
- مواقع الأنترنت:
1. بوابة الوزير الأول، برنامج دعم النمو 2004/2001 على الموقع <http://www.premier-ministre.gov.dz> اطلع عليه يوم 2015/10/22 على الساعة 18:00 سا.
2. بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 على الموقع <http://www.premier-ministre.gov.dz> اطلع عليه يوم 2015/10/22 على الساعة 18:45 سا.
3. الرئاسة تستحدث وزارة جديدة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية على الموقع <http://www.elbilad.net/detail?id=3900> اطلع عليه يوم 2015/10/29 على الساعة 17:00 سا.
4. المدير العام للعصنة والوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، استصدار 20 الف جواز سفر بيومتري ابتداء من منتصف نوفمبر 2014 على الموقع <http://www.kawaliss.com/ar/2014/10/28> اطلع عليه يوم 2015/11/01 على الساعة 19:30 سا.
5. الموقع الإلكتروني <http://www.interieur.gov.dz/default.aspx?ing=ar> اطلع عليه يوم 2015/11/01 على الساعة 20:00 سا.
6. تكثيف التعاون اللامركزي بين الجزائر وفرنسا على الموقع <http://www.djazairess.com/aps/341753> اطلع عليه يوم 2015/11/02 على الساعة 18:00 سا.
7. الجزائر وتونس توقعان اتفاقية تعاون لامركزي في المجالين العلمي والاقتصادي على الموقع <http://www.al-fadjr.com/ar/indexphp?news=299480> اطلع عليه يوم 2015/11/02 على الساعة 20:00 سا.
8. الموقع الإلكتروني <http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-emploi-des-jeunes> اطلع عليه يوم 2015/11/11 على الساعة 20:00 سا.
9. الموقع الإلكتروني <http://www.ansej.org.dz/?q/content-statistiques> اطلع عليه يوم 2015/11/11 على الساعة 20:30 سا.

10. الموقع الإلكتروني <http://www.ifnayen.com/l-executif.html> اطلع عليه يوم

2015/11/25 على الساعة 21:00 سا

-المراجع باللغة الفرنسية:

Les articles :

1. Alain GUERLET, **COOPERATION INTERNATIONALE ET objectifs**, Rapport présenté en séance plénière **DECENTRALISEE De nouveaux** du CESR, 5 OCTOBRE 2007
2. Claire HOLMAN, **la coopération décentralisée : Réflexion sur les enjeux, les limites et les perspectives d'avenir**.mémoire DESS Management du secteur public, université de Lyon.
3. ZAPATA GARESCH Eugène, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre L'union Européenne et Amérique Latine**, Manuel pratique, direction générale de la coopération internationale et du développement, groupe collet, ministère des affaires étrangère et européenne, 2008

Les mémoires :

1. Grégoire joyeux, **LA DIMENSION ECONOMIQUE DU DEVELOPPEMENT DURABLE ET LACOOPERATION DECENTRALISEE : QUELLES SYNERGIE ?** Mémoire de fin d'étude, MBA management du développement durable, I.S.G. Paris, octobre 2001.
2. khaled soltane, **L'investissement local et dynamique des territoires-cas de Constantine**, mémoire magister, université Mentouri-constantine : faculté de science économique et science de gestion, 2006/2007.
3. Salima Salah Mansour, **les produits de terroir levier du développement locale dans les zones rurales et montagneuses : cas des fromageries artisanale de Saint Amour et de fromagerie artisanale de Fatma Iberissen**, Mémoire Master, université Mouloud Mammeri-Tizi Ouzou : faculté des Sciences économiques, Commerciales et Sciences de gestion, 2013.
4. Sabrina Ameer, Kahina Cherifi, **Développement local par la valorisation des savoir-faire locaux : illustration par la vannerie d'AIN MZIAB**, Mémoire Master université, Mouloud Mammeri-Tizi Ouzou, faculté des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciale, 2012/2013.

قائمة الجداول

والاشكال

- قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | رقم |
|--------|--|-----|
| 40 | التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010 | 01 |
| 41 | التنمية البشرية في إطار البرنامج الخماسي 2014/2010 | 02 |
| 42 | تحسين الخدمة العمومية في إطار البرنامج الخماسي 2014/2010 | 03 |
| 42 | برنامج الاشغال العمومية للتنمية في إطار البرنامج الخماسي 2014/2010 | 04 |
| 42 | منخطط الري في إطار البرنامج الخماسي 2014/2010 | 05 |
| 42 | البرنامج العمومي في إطار البرنامج الخماسي 2014/2010 | 06 |
| 71 | الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة خلال الفترة 2014/2010 | 07 |
| 77 | تطور المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط | 08 |
| 108 | وضعية الإيرادات المالية الجبائية للبلدية للفترة 2014/2010 | 09 |
| 109 | القيمة الايجارية الجبائية للمحلات التجارية للبلدية | 10 |

- قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | رقم |
|--------|--|-----|
| 72 | نسبة الجباية البترولية من المجموع العام للموازنة العامة للجزائر خلال للفترة 2014/2010 | 01 |
| 97 | تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لفناية المائث حسب المقاعد المتحصل عليها بعد الانتخابات المحلية لسنة 2012 | 02 |

ملخص

سعت الجزائر ومنذ زمن بعيد الى مبدا اللامركزية الذي يعتبر اهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، وهذا يتضح جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية-الولاية والبلدية-عبر النصوص القانونية المختلفة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية... وغير ذلك.

لكن بالرغم من هذه الصلاحيات المسندة للجماعات المحلية في ميدان التنمية المحلية، الا ان الواقع يعكس حقيقة ذلك، نظرا للعجز وضعف واختلال التنمية المحلية المطروح في النقاشات والخطابات السياسية، الامر الذي يدفعنا الى الكشف عن ملامح فشل سياسة التنمية المحلية في الجزائر.

فقد تناولت الدراسة موضوع " **معوقات التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2010/2014-دراسة حالة بلدية فناية المائثن-** " حيث ركزت الدراسة على الإشكالية المركزية التي تتمثل في: " **ما الذي يحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عموما وبلدية فناية المائثن بالخصوص؟ وماهي الاليات التي ينبغي اتباعها لإعادة بعثها؟** هذا لأهمية التنمية المحلية في تلبية احتياجات ورغبات المجتمع المحلي من جهة، والمساهمة مع الدولة في تحقيق التنمية الشاملة.

وفيما يتعلق بالشكل العام للدراسة، اشتملت على جانب نظري واخر تطبيقي في ثلاث فصول، تطرق الفصل الأول الى التنمية المحلية في الجزائر ومعوقاتها خلال الفترة 2010/2014، اما الفصل الثاني فتناول تفعيل التنمية المحلية في الجزائر بين سبل واليات التفعيل، اما الجانب التطبيقي فقد استهدف الإطار الميداني للدراسة، والذي يشمل دراسة حالة بلدية فناية المائثن.

وفي الأخير توصلت نتائج الدراسة الى ان مصطلح التنمية المحلية في الجزائر خال في محتواه، حيث ان مكانة الجماعات المحلية لا يتعدى المشاركة في تنفيذ السياسات والبرامج التنموية التي تعدها السلطة المركزية، وأنها (التنمية المحلية) محدودة الى حد ما، لا تستجيب لتطلعات المجتمع المحلي، بسبب نقص الوسائل المالية والبشرية لتطبيقها، والرقابة الخانقة والوصاية الإدارية الشديدة، لتصبح في النهاية امتداد اداري للسلطة المركزية على المستوى المحلي، الذي يزين واجهة العملية الديمقراطية.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية، الجماعات المحلية، معوقات التنمية المحلية، اليات تفعيل التنمية

المحلية.

Résumé

L'Algérie et depuis longtemps a cherché a un principe pour la décentralisation qui est un moyen très important pour réaliser le développement local, et ceci est illustré grâce au large pouvoir qui est confié au collectivisées locales– Wilaya et Commune – a travers différents textes juridiques dans tous les domaines économique, sociale, politique, administratif et culturel...et d'autres.

Mais malgré tout ce pouvoir assigné au collectivisées locales dans le domaine de développement local mais ! En fait, il reflète la réalité de la situation, vu le déficit et la vulnérabilité et le déséquilibre du développement local posés dans les débats et les discours politiques, ce qui nous mène à révéler ce grand échec par le système de développement local en Algérie.

Cette étude a abordé le sujet de « **les obstacles du développement local en Algérie au cours de la période 2010/2014 – l'étude concernent l'état de la commune de Fénaia il Mathen** » ou elle se concentrait sur la forme centrale qui est de « **Qui convertit les collectivisées locales de réaliser la réussite du développement généralement en Algérie et particulier la commune Fénaia il Mathen ? Et quel sont les mécanismes qui devraient être suivies de ré- envoyé de nouveau ?** Et cela pour l'importance du développement pour répondre aux besoins et aux désirs de la communauté et faire le partage avec l'état de réaliser ce développement.

Et ce qui concerne la forme générale de l'étude , cette dernière a inclus sur le coté théorique et l'autre pratiquée dans trois chapitres , le premier chapitre abordait sur le développement local en Algérie et l'empêchement et les obstacles menés au cours de la période 2010/2014 et le deuxième chapitre indiquait l'activation du développement local en Algérie entre les voies et les mécanismes d'activation , et sur le coté pratique était exhorté en cadre d'étude sur terrain en ce qui consterne l'étude de l'état de la commune Fénaia il Mathen .

Dans les derniers résultats de l'étude , on peut dire que le terme du développement local en Algérie est vide dans son contenu , ce qui explique que la place ou le rôle des collectivisées local ne dépasse pas son abonnement d'exécuter seulement la mise en œuvre des politiques et des programmes préparés par l'autorité centrale et on peut dire aussi qu'elle est limitée dans une certain mesure a cause du manque de moyens financiers et humains pour l'appliquer , citant aussi le contrôle étouffant et la tutelle sévère de l'administration pour de venir a la fois un long pour l'autorité administrative centrale au niveau local qui orne la façade du processus démocratique.

Les mots clés : Développement local – collectivisées locales – Les obstacles du développement local – Le mécanisme d'activation développement local.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء .

شكر و تقدير.

7.....مقدمة

الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر ومعوقاتنا خلال الفترة 2014/2010

| | |
|----|---|
| 21 | المبحث الأول: جهود الدولة الجزائرية في مجال تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2014/2010 |
| 21 | المطلب الأول: الدور التنموي للبلدية على ضوء القانون 10/11 |
| 30 | المطلب الثاني: الدور التنموي للولاية على ضوء القانون 07/12 |
| 38 | المطلب الثالث: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010 |
| 44 | المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية في الجزائر |
| 45 | المطلب الأول: المعوقات السياسية والإدارية |
| 48 | المطلب الثاني: المعوقات المالية والاقتصادية |
| 50 | المطلب الثالث: المعوقات التنظيمية والفنية |
| 52 | خلاصة الفصل |

الفصل الثاني : التنمية المحلية في الجزائر: بين السبل واليات التفعيل

| | |
|----|--|
| 56 | المبحث الأول: الأليات السياسية الإدارية (تفعيل اللامركزية) |
| 56 | المطلب الأول: إصلاح الإدارة المحلية |
| 62 | المطلب الثاني: عصرنة الإدارة المحلية: تكريس الإدارة الإلكترونية |
| 66 | المطلب الثالث: التعاون اللامركزي |
| 70 | المبحث الثاني: الأليات الاقتصادية المالية (إصلاح المنظومة الاقتصادية) |
| 73 | المطلب الأول: ترقية وتشجيع القطاع الخاص |
| 74 | المطلب الثاني: تشجيع وترقية الاستثمارات |
| 78 | المطلب الثالث: إصلاح وترشيد الحماية المحلية |
| 84 | المبحث الثالث: الأليات الاجتماعية (إشراك الفواعل الغير الرسمية في التنمية المحلية) |
| 85 | المطلب الأول: إشراك منظمات المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية |
| 87 | المطلب الثاني: إشراك المواطن في التنمية المحلية |

| | |
|--|--|
| 90 | المطلب الثالث: دور الإعلام في التنمية المحلية |
| 92 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث : واقع التنمية المحلية في بلدية فناية المائث | |
| 96 | المبحث الأول: التنمية المحلية في بلدية فناية المائث |
| 96 | المطلب الأول: التعريف بالبلدية وإمكانياتها |
| 99 | المطلب الثاني: برامج ومخططات التنمية المحلية لبلدية فناية المائث |
| 107 | المبحث الثاني: صعوبات التنمية المحلية ببلدية فناية المائث وسبل تفعيلها |
| 107 | المطلب الأول: صعوبات التنمية المحلية في بلدية فناية المائث |
| 111 | المطلب الثاني: سبل تفعيل التنمية المحلية ببلدية فناية المائث |
| 115 | خلاصة الفصل |
| 117 | الخاتمة |
| 123 | قائمة الملاحق |
| 134 | قائمة المراجع |
| 145 | قائمة الجداول و الأشكال |
| 147 | ملخص |
| 148 | الفهرس |

UNIVERSITE MOULOU D MAMMERI TIZI OUZOU
FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES



**LES OBSTACLES DE DEVELOPPEMENT LOCAL EN ALGERIE ET
LES MECANISMES D'ACTIVATIONS DURANT LA PERIODE
2010/2014**

ETUDE DE CAS ■ COMMUNE DE FENAIA IL MATEN (w) BEJAIA

Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de master en sciences politiques

Spécialité : Politiques Publiques et Administration Local

Présenté et soutenue par

Hadjameur M'hand

encadrer par

P. Iabbasen zahia

Devant le jury

P.LAARABI KARIMA.....président.

D.KHALFOUNI FAZIA.....examineur.

P.IABBASEN ZAHIA.....rapporteur et encadreur.

Année universitaire

2014/2015